معهد الانماء العربي

مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية

د. عبد الهادي يموت

الدراسات الاقتصادية

مشكلة الغذاء وأبعادها
في البلدان العربية

معهد الإنماء العربي

مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية

د. عبد الهادي يموت
المدير السابق لكلية إدارة الأعمال
وأستاذ الاقتصاد في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال
في الجامعة اللبنانية

الطبعة الأولى - تموز ١٩٨٤

حسن يوسف اللويش

المقدّمة العامّة

يعتبر موضوع الغذاء وكيفية تأمين كامل حاجات شعب كل دولة من الدول، من أهم معضلات الربع الأخير من القرن العشرين، ويزداد اهتمام الحكومات في أمر هذا الموضوع سنة بعد سنة.

فالـدول التي تعـاني مـن نقـص في تـأمين احتيـاجـاتها على الصعيـد الداخلي «تسعى» لحل هذه المشكلة إما بزيادة قدرتها الانتاجية، وإما بعقد اتفاقات مع دول «تضمن» لها تأمين ما تحتاج اليه، ولو ان ذلك ليس بالأمر اليسير تماماً. ويتفاقم وضع العديد من الدول عاماً بعد عام، نتيجة لعوامل عدة اهمها ما ينتج عن هذا النقص وهو سوء التغذية. ألم يمت في عام ١٩٨١ قرابة ١٧ مليون طفل، وكذلك الحال سنة ١٩٨٢، وذلك قبل بلوغهم سن الخامسة من العمر؟ الواضح انه «ان لم يطرأ تغيّر جذري في واقع الحال فهناك اسباب كثيرة توحي بأن الحياة ستكون أشد قسوة على أفقر أطفال العالم (والأمل الذي يخبئه المستقبل ضئيل)». كما وان «١٠٠ مليون طفل ينامون جائعين كل ليلة، وان ١٠ ملايين طفل يتحولون بصمت الى معاقين عقلياً وجسدياً»[١] نتيجة سوء التغذية. ولقد نبّه البنك الدولي الى أنه قد يرتفع عدد الاشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق الى ٨٠٠ مليون نسمة في نهاية القرن العشرين[٢]، ولم يكن تقرير المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للأطفال جايمس ب. غرانت لعام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ أكثر تفاؤلاً

---

(١) جايمس غرانت: وضع الأطفال العالمي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، التقرير السنوي لليونيسف، ص ١.

(٢) المرجع السابق، ص ١.

حيث كتب « أن شبح سوء التغذية يخيم على ربع أطفال العالم النامي، فيستنزف قواهم ويحد من نموهم ويضعف مناعتهم وقدرتهم على الاحتمال »[٣]. « وعموماً، تنبىء المؤشرات الحالية بأن نسبة أطفال العالم الذين ينقصهم المقدار الكافي من الغذاء والماء والرعاية الصحية والتربية - وهي نسبة كانت تنخفض باطراد منذ أكثر من جيل - ستبقى في نهاية القرن العشرين كما هي اليوم. وفي هذه الأثناء سيرتفع العدد المطلق للاطفال الذين سيكبرون في ظلال سوء التغذية والامراض. وتشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الى أن استمرار هذه الحال حتى عام ٢٠٠٠ سيؤدي الى زيادة سريعة في عدد ضحايا سوء التغذية الحاد ليبلغ ٦٠٠ مليون: بكلام آخر، فإن عدد الأطفال المحرومين من الغذاء الصحي الكافي سيرتفع بنسبة ٣٠ ٪ »[٤]. وتقدر ايضاً (دراسة الأغذية والسكان)، Food and population Study 1974 التي أصدرتها المنظمة ان ٤٠٠ مليون نسمة على الأقل يتناولون مقادير من الأغذية تقل عن القدر اللازم للمحافظة على سلامة الجسم في أي وقت من الأوقات » وأن العدد الحقيقي الذي يعاني من سوء التغذية الناجمة عن نقص البروتين أعلى من ذلك. ويعيش أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، من اولئك الذين يعانون من سوء التغذية، في شرقي وجنوبي آسيا وحدها حيث تضم هذه المنطقة اعلى نسبة لحالات سوء التغذية[٥].

« وأشارت التقديرات الى أن ما يزيد عن ٢٠٠ مليون من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، أي ما يعادل نصف الاطفال الصغار في العالم النامي، لا يحصلون على ما يكفيهم من التغذية. وفي بعض أقطار اميركا اللاتينية تعزى نصف حالات الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات الى

---

(٣) Grant James: La situation des enfants dans le monde 1982-1983 Rapport annuel de L'UNICEF p 3.

(٤) المرجع السابق، ص ٣.

(٥) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بلايين جديدة تطلب الطعام، ١٩٨٠، ١٠ - ١١.

النقص في التغذية »[٦].

ويشير التقرير الثالث لنادي روما « بأن عدد البشر الذين يتألمون بشكل دائم من الجوع ومن سوء التغذية يتأرجح بين نصف مليار والمليار وذلك حسب اختلاف التقديرات. وان النساء والأطفال هم ضحايا الجوع. وان قرابة ٤٠٪ من الذين يعانون من سوء التغذية هم من الأطفال. وأن ما يقدر بنصف أطفال العالم الثالث مصابون بسوء التغذية، والنتيجة المباشرة هو أن ٢٠٠ مليون من اطفال العالم يعانون من تأخر أساسي في النمو والتطور الجسدي. ولم يسبق في تاريخ نشأة الخليقة ان كان هناك أزمة عدد جائعين وعدد يعاني من سوء التغذية كما هي الحال منذ أوائل سبعينات القرن العشرين باستثناء حالات الجوع. وقبل الحرب العالمية الثانية كانت كل القارات التي في طور النمو تصدر الحبوب، أما اليوم فإنها من أكبر المستوردين »[٧].

ولقد كانت اوروبا قبل ١٩٣٦، هي المنطقة الوحيدة في العالم التي كانت تعتمد على الواردات من الحبوب. أما اليوم، فلا يستثنى من ذلك إلا شمال اميركا واوقيانيا. فأميركا اللاتينية كان لديها فيض خلال ١٩٣٤ ـ ١٩٣٨ ما يوازي ٩ ملايين طن، وافريقيا مليون طن وآسيا مليوني طن والاتحاد السوفياتي خمسة ملايين طن وقد اصبحت خلال ١٩٧٥ في عجز واضح. فأميركا اللاتينية اصبح لديها عجز يساوي ٨ ملايين طن، وافريقيا ١٠ ملايين طن وآسيا اصبح عجزها ٤٨ مليون طن والاتحاد السوفياتي اصبح عجزه ٢٥ مليون طن. أما بلدان اوروبا الغربية والتي كان لديها عجز خلال فترة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٨ وقيمته ٢٤ مليون طن قد تراجع هذا العجز ليصبح ١٧ مليون طن في ١٩٧٥. أما المناطق التي كان لديها فيض ومنها اميركا الشمالية خلال الفترة السابقة الذكر فقد تضاعف فيضها عدة

---

(٦) المرجع السابق، ص ٣.

(٧) تقرير نادي روما السابق الذكر، ص ٢٥ ـ ٢٦.

مرات ليصبح ٩٤ مليون طن في سنة ١٩٧٥ بعد أن كان ٥ ملايين في الفترة ١٩٣٤ - ١٩٣٨، وكذلك الأمر بالنسبة الى اوستراليا ونيوزيلاندا التي لديها فيض ٣ ملايين طن ازداد ثلاث مرات ليصبح سنة ١٩٧٥ قرابة ٩ ملايين طن[٨].

صحيح بأن الأرقام المأخوذة من مصادر متنوعة لا تتطابق إلا أن الأمر الأكيد فيها، والقاسم المشترك التي يجمع فيا بينها هو ضخامة المشكلة المطروحة.

أما المجموعة الأخرى من الدول - وقد اشرنا اليها بالاسطر السابقة - والتي لديها فيض في الانتاج وعلى الأخص الولايات المتحدة الاميركية، تسعى جاهدة لدراسة السبل الآيلة لاستخدام الفيض كوسيلة لتشديد قبضتها على الدول التي تعاني من نقص مزمن ومتزايد، وبالتالي لاتخاذ مواقف تخدم بالضرورة وبالنتيجة مصلحة الاستراتيجية التي وضعتها.

ألم يهدد رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركية (نيكسون) في سنة ١٩٧٤ باستخدام سلاح الغذاء في وجه الدول العربية؟ ألم يعمد أيضاً رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأميركية (جيمي كارتر) في سنة ١٩٨٠ إلى وقف السماح بتصدير القمح الاميركي الى الاتحاد السوفياتي - بصرف النظر عن كونها وسيلة ضغط فعالة أم لا - على أثر دخوله افغانستان ووافقه على هذه السياسة عدد من الدول؟ كما أنه ألم تعمد الادارة الاميركية الى حجب تصدير الموارد الغذائية الى ايران[٩]؟. والذي يجدر ذكره في هذا المجال هو أن تجارة الحبوب قد ارتفعت من ٢٥ مليون طن في أواخر الثلاثينات إلى ١٨١ مليون طن في سنة ١٩٧٩، وتستوعب

---

(٨) Lester R. Brown: The politics and responsability of the north american bread, basket, worldwatch paper 1975, troisième rapport au club de Rome: nord/sud, Sned/Dunod 1977, p. 25-26.

مأخوذ عن التقرير الثالث لنادي روما.

(٩) Le Monde Diplomatique: L'embargo céréalié américain 5 1980. mai, 1983, p. 16.

الولايات المتحدة الاميركية ٨٠٪ من هذه التجارة[١٠] .

ونتيجة الأزمة الغذائية الحادة التي تعاني منها مناطق عديدة في العالم، فقد أوصى المؤتمر العالمي للأغذية سنة ١٩٧٤ برفع الحد الأدنى من المعونات الى عشرة ملايين طن سنوياً وذلك للمساهمة في التخلص من المجاعات، إلا أن التوصية بقيت دون تنفيذ كامل بدليل ان المعونات الغذائية المقدمة لدول العالم الثالث كانت على الشكل التالي:

٩,٥ ملايين طن في موسم ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

٩,٥ ملايين طن في موسم ١٩٧٩ - ١٩٨٠ .

٨,٤ ملايين طن في موسم ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٨,٨ ملايين طن في موسم ١٩٨١ - ١٩٨٢ .

وذكرت منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) بأن المسؤول عن هذا النقص في الاعانات يعود للولايات المتحدة، وتتحمل كندا جزءًا من المسؤولية لأن مساعداتها من الحبوب قد انخفضت بشكل مستمر منذ سنة ١٩٧٦، ويبدو انها بلغت حداً أدنى قدره نحو ٦٠٠ الف طن سنوياً وهو الحد الأدنى الذي تنص عليه اتفاقية سنة ١٩٨٠ بشأن المعونات الغذائية التي وقعت عليها[١١] .

إن أزمة الغذاء العالمية تعود في جذورها الى بداية الستينات حين كان يحصل نقص في الانتاج نتيجة الجفاف، وهذا ما حصلُ بشكل أساسي للاتحاد السوفياتي سنتي ١٩٦٣ و١٩٦٥، حيث انخفض إنتاج الحبوب لديه بشكل ملحوظ، وكذلك ما حصل للهند في سنة ١٩٦٥ . وقد رافق النقص في الانتاج في مجموعة من الدول

---

(١٠) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠، ص ٣٢.

(١١) المهندس الزراعي العربي، العدد الثامن، دمشق، ١٩٨٢، ص ٣٦، أنظر حول المساعدات، فلورا لحام، برامج المساعدات الاقتصادية في العالم: نحو دور عربي متزايد، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الرابع، ١٩٨٢، ص ١٤٥ - ١٥٦.

خفض إرادي للمخزون العالمي الأمر الذي أسهم في زيادة حدة الأزمة الغذائية العالمية. وقد تجلى ذلك بزيادة الطلب من السوق العالمية رافقه انخفاض واضح في العرض، الأمر الذي رفع أسعار سلعة كالقمح مثلاً من ٦٠ دولاراً / طن الى ٢٠٠ دولار خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .

بالطبع ينطبق حال الدول العربية جمعاء على تلك الدول التي تعاني من نقص مزمن ومتزايد لتأمين الغذاء؛ ففي تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن حالة الاقتصاد العربي والدولي خلال عام ١٩٨٠ ، يشير الى أن المتغيرات الاقتصادية قد كشفت عن حقائق تنذر بالخطر.. ومنها أن الأزمة الغذائية في إتساع مستمر وتزداد حدتها سنة بعد سنة أخرى. وتصبح الصورة أكثر خطورة لوقوع الوطن العربي ضمن الحلقة - الفجوة للفترة ٧٤ - ١٩٧٨ ويعتمد في الحصول على ثلثها تقريباً من العالم الخارجي، ومن خلال التقديرات يتضح أن معدل نمو الانتاج الغذائي يبلغ ٢,٥٪ في حين يقدر نمو الاستهلاك بحوالي ٥٪ . ففي حين كان العديد من الدول العربية يؤمن حاجاته الضرورية وتفيض أيضاً في بعض الحالات، أصبحت سائر هذه الدول مستوردة. ويتفاقم الاستيراد في دول عربية أخرى ليصل الى ما يزيد عن ٩٥٪ بالنسبة لبعض مصادر الغذاء. وبالتالي فإن عملية القاء ضوء على موضوع الأمن الغذائي العربي يفرضه بل ويحتمه وجود تلك المشكلة المستعصية في تأمين الغذاء الضروري محلياً، بل أن الأمر سيهدد في القريب القريب بمجاعة وبالتالي بسوء تغذية في أكثر من دولة عربية، إذا لم تسارع هذه الدول فراداً، ومتضامنة للعمل لرد الخطر الكبير الذي بدأ يدق أبوابها. إن فاتورة الديون تتزايد سنة بعد سنة نتيجة أساسية لزيادة مستوردات المواد الغذائية. وهذا يعني فيما يعنيه زيادة هدر العملات الأجنبية الضرورية، والتي تعتبر الدول العربية بأمسّ الحاجة إليها، لتسديد قيمة التجهيزات الضرورية لدفع التنمية التي يسعى لتحقيقها كل بلد منها، إضافة إلى أن زيادة الاستيراد تعني ازدياد التبعية. والذي يثير القلق أكثر هو أن النقص في انتاج المواد الغذائية في الدول

العربية لا يطال سلعة واحدة، بل إنه يشمل مجمل السلع وخصوصاً الحبوب منها، والتي تشكل الغذاء الأساسي للدول العربية.

إذن، إنه لواضح منذ البدء أن الدول العربية تعاني تدهوراً حاداً في تأمين الحاجات الغذائية داخلياً، بل إن هذا الوضع تتزايد حدته وصعوبته سنة بعد سنة. والملفت للنظر هو أن الأزمة الغذائية التي تشهدها الدول العربية لا تعود إلى ظروف طبيعية ومناخية التي تؤدي، عادة، الى أزمات دورية، بل إن هذا الواقع مرتبط بأمور أساسية أخرى، إضافة إلى ما نوهنا اليه سابقاً، وعلى رأسها اختلال التوازن بين التزايد السكاني ونمو الانتاج الزراعي، وذلك لمصلحة التزايد السكاني... وبتعبير آخر اختلال التوازن بين العرض والطلب على الصعيد المحلي. وبالرغم من عقد المؤتمرات لتدارس هذا الوضع، وبالرغم من القرارات المتخذة للحد من هذا التدهور، إلا أن هذا الحال لا يزال في وضع مأساوي.

استناداً الى ما سبق، لم يعد من الصائب دراسة وتقييم تطور بلدان العالم بشكل منفرد، أي على أساس القوانين (العوامل) الداخلية وحدها. فالوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي الراهن لبلدان «العالم الثالث» وليد تطور خاص، له سماته الخاصة وتفاعلاته المميزة، ويقف في ارتباط وثيق مع تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بل هو نتيجة لهذا التطور الأخير وناشيء عنه، وأن الهياكل الاقتصادية في بلدان «العالم الثالث» صارت جزءاً مكملاً لعملية إعادة الانتاج في البلدان الرأسمالية، بمعنى أنها صارت:

«١) مصدراً للمواد الخام المعدنية والزراعية تلبية لاحتياطات البلد الاستعمارية «الأم».

٢) أسواقاً للسّلع الصناعية (الاستهلاكية أساساً) الواردة من المتروبولات.

٣) مواقع لرأس المال المصدر من البلدان الرأسمالية وموضع نشاطاتها

الاستعمارية ومن ثم مصدر دخل منتظم لهذه البلدان الأخيرة»[١٢]. وهذا حال الدول العربية التي تشكل جزءاً من العالم الثالث.

إذن فالغاية من هذه الدراسة هي وصف الوضع الغذائي العربي وتحليل ظاهرة النقص المتزايد، وتبيان الاسباب ومن ثم اقتراح بعض الحلول الضرورية في المدين القصير والبعيد، وعلى الصعيدين الوطني والعربي.

وعليه فقد قسمنا الدراسة الى فصل تمهيدي نبحث فيه معنى الغذاء ودوره ومفهوم الأمن الغذائي، ثم الى جزئين، الجزء الأول، ويبحث في العوامل العائدة لموضوع الغذاء فندرس في فصل أول العوامل الداخلية العائدة للغذاء وفي فصل ثانٍ ندرس العوامل الخارجية المؤثرة على موضوع تأمين الغذاء. وفي جزء ثانٍ مساهمة للخروج من المأزق الغذائي العربي، فندرس في فصل أول السياسة الاجتماعية لزيادة إنتاج المواد الغذائية وفي فصل ثانٍ أهمية التعاون العربي ودوره.

شريف الدشوني: العالم الثالث مشاكل الغذاء والعمل، مجلة دراسات عربية، العدد ١٠ آب ـ أغسطس، ١٩٨٠ ص ١٢.

فصل تمهيدي

مفهوم التغذية والأمن الغذائي



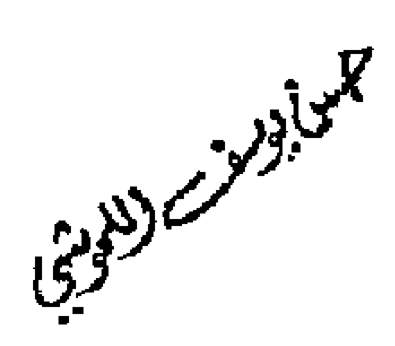
المقدّمة

قبل البدء في بحث وضع انتاج الغذاء والعوامل الداخلية والخارجية التي تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي أو عدمه، تراءى لنا انه من الضروري في مرحلة أولى ان نشرح في فصل تمهيدي مفهوم التغذية ودورها في عملية تنمية الانسان (عقلياً وجسدياً)، كذلك مفهوم الأمن الغذائي وما يحمله على الصعيد النظري من معطيات أساسية.

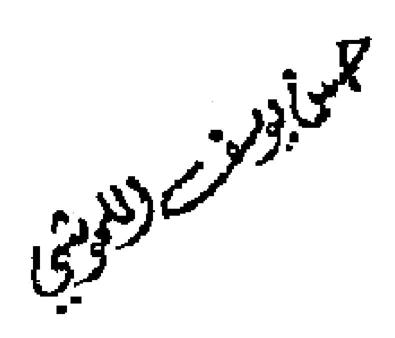
وعليه فقد قسمنا هذا الفصل التمهيدي الى قسمين:

القسم الأول، ويبحث في تعريف التغذية وسوء التغذية وأثرها على الانسان.

القسم الثاني، ويبحث في مفهوم الأمن الغذائي وما حمله هذا التعريف من مضامين.







القسم الأول ـ تعريف التغذية ودورها

أولاً ـ تعريف التغذية

« تعرّف التغذية بأنها مجموعة العمليات التي بواسطتها يحصل جسم الانسان أو الحيوان على المواد اللازمة لنموه وحفظ حياته وتجديد أنسجته وتوليد الطاقة اللازمة لذلك »(١).

فاذا ما حصل الانسان على الكمية والنوعية اللازمتين من العناصر الأساسية التي يحتاج اليها، كالبروتين، والنشويات، والدهن، والالياف، والمعادن، والاملاح، والفيتامينات والأنزيمات الغذائية، فإن ذلك يحقق تغذية صحية حيث يؤدي بالتالي إلى المساهمة في بناء جسم صحيح وعقل سليم. واذا كان هنالك من خلل في الحصول على العناصر الضرورية فإن ذلك قد يؤدي الى عواقب متعددة، وتبدأ تلك العواقب ونتائجها بالظهور بصورة مبكرة، أي منذ بدء تكوّن الجنين. ويعبر عن تلك الحالة بسوء التغذية. فسوء التغذية ليس فقط النقص في كمية ونوعية العناصر الضرورية لبناء جسم الانسان والتي يحصل عليها الانسان بصورة أساسية عن طريق الطعام ولكن سوء التغذية ينتج أيضاً عن الفيض في العناصر التي يحصل عليها الانسان.

---

(١) رجا طنوس: الغذاء والتغذية المتوازنة، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٠، ص ٥.

ثانياً ـ النتائج المترتبة على التغذية

لكي يعيش الانسان فهو بحاجة لعدد متغير من العناصر الغذائية وذلك حسب مراحل حياته. وقد اعتمد للحصول على هذه العناصر وعددها أو كميتها على تجارب أجريت في أوروبا وأميركا الشمالية. وقد سميت بمقاييس نورمن دي هارفرد «Normen de Harvard» حيث أجريت في أكبر جامعات أميركا في السنوات العشرين وأن منظمة « الفاو » والصحة العالمية قد أعادت النظر بهذه المقاييس لتكون أكثر حداثة.

- إن متوسط السعرات التي يحتاج اليها الطفل الذي لا يزيد عمره عن السنة، يساوي ٨٢٠ حريرة / اليوم و ٢١٩٠ حريرة بين سني السابعة والتاسعة في اليوم.
- بين سن ١٣ ـ ١٥ يحتاج الذكر الى ٢٩٠٠ سعرة والأنثى التي لها نفس العمر الى ٢٤٨٠ سعرة / اليوم.
- والرجل ذو النشاط المتوسط يحتاج إلى ٣٠٠٠ سعرة مقابل ٢٢٠٠ حريرة / اليوم للمرأة التي تقوم بنفس النشاط، يضاف ٣٥٠ سعرة الى العدد السابق اذا كانت المرأة حامل و ٥٥٠ سعرة اذا كانت المرأة مرضع[٢].

وإن ما يحصل عليه البالغ في دول العالم الثالث يتراوح بين ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ سعرة / اليوم. وإن حاجة الجسم من البروتين يوازي ١,٥ غرام لكل كلغ باليوم وهو عدد نظري طبعاً [٣].

اذا كانت كمية البروتين التي يحصل عليها الفرد متدنية فإن رد الفعل لديه يكون بطيئاً، كما أن ذلك يؤدي الى الخمول، والبلادة، وضعف الاستجابة والانطواء، واذا قارنا الانسان الذي يحصل على كمية بروتين قليلة بآخر يحصل

---

(٢) Alain Berg, Malnourished people a policy view, juin, 1981 Claire Brisset, les maladies de la faim, le Monde diplomatique Mai, 1983 p. 24.

(٣) Brisset المرجع السابق، ص ٢٤.

على نظام بروتين مرتفع، فإن هذا الأخير يتفاعل بشكل أفضل مع محيطه، وذو سرعة في الاستجابة، ورد فعل أفضل، الخ...[٤].

إن ضعف استهلاك البروتين، مرده الى نمط الأكل الغذائي في دول العالم الثالث، بحيث تشكل الحبوب مصدر الاستهلاك والغذاء الأساسي، ومن ثم ضعف استهلاك البروتين من أصل حيواني. فالحبوب لا تحتوي إلا على ١٠ - ١٢٪ من البروتين بالمتوسط، والخضار تحتوي ٢٠ - ٢٨٪ والدرن والجذور لا تحتوي الا على ١ - ٢٪. إن مصادر الغذاء الحيواني هي الوحيدة القادرة على تأمين حاجات الجسم من الحوامض الأمينية (acides aminés) الأساسية في حين أن المصادر النباتية لا تحتوي على المركبات الضرورية بهذا الشأن، كما يؤكد ذلك معظم العاملين في ميدان الغذاء[٥].

إن آثار سوء التغذية قد لا تكون لها نتائج مباشرة، بل إن ذلك يظهر بمقدار المقاومة للالتهابات بالسل وللأمراض الطفيلية، وقد أظهرت دراسات وأبحاث أجريت في جزر الكاراييب وفي أميركا الوسطى على المزارعين الذين يعملون في مزارع قصب السكر والذين لا يتزودون بقدر كاف من الغذاء بأن إنتاجيتهم أضعف من أولئك الذين يحصلون على غذاء كاف وصحيح.

ولذلك، ينصبُّ همُّ المتخصصين، على دراسة الآثار الآنية والآجلة لسوء تغذية الأطفال. إذ إن سوء تغذية الطفل تبدأ قبل أن يبصر النور، فالمرأة التي تضع في ظروف طبيعية وغذائية عادية يجب أن يزداد وزنها أثناء فترة الحمل بين ١٢ - ١٢,٥ كلغ. غير أنه في دول العالم الثالث نلاحظ بوضوح أن هذه الزيادة تتراوح بين ٣ - ٤ كلغ. وعليه فإنه من غير المفاجىء إذا كان الطفل لا يحصل في تلك الفترة على عناصر تغذية كافية، بالرغم من الحماية التي يتمتع بها، وبالتالي فإن وزنه يكون

---

(٤) Brisset المرجع السابق، ص ٢٤.

(٥) Brisset المصدر نفسه، ص ٢٤.

أقل من مثيله فيما لو أن الأم قد حصلت على التغذية والوزن المطلوب سابقاً [٦].

ففي حين أن نسبة الأطفال الناقصي الوزن (أقل من ٢٥٠٠ غرام) عند الولادة في دول العالم المتقدم لا تعادل أكثر من ٥٪من عدد السكان فإنها تصل في دول العالم الثالث إلى ١٦٪، بحيث ان كل ١٢٥ مليون طفل الذين يولدون كل عام في العالم هناك ٢١ مليوناً يولدون بوزن أقل من وزنهم الطبيعي وأغلبهم من دول العالم الثالث. وإن نسبة وفيات هؤلاء الأطفال هي ٢٠٪أكثر من المواليد الجدد في حالات التغذية الصحيحة[٧].

من جهة ثانية، فإن عوائق التنمية العضوية للطفل تنعكس بشكل مباشر على تطور دماغه. وهكذا يشير البروفسور هنري دوبن Dupin بأن فترة الحمل الأولى مهمة جداً، وحيوية لتطور دماغ الجنين حتى الشهر السابع من الحمل. إن جهاز الجنين يصنع من ١٠ ـ ١٢ مليار خلية عصبية، وفي وقت ما فإنه يصنع من ١٠٠ ـ ٢٠٠ الف خلية عصبية بالدقيقة. فاذا كانت الأم في حالة تغذية غير كاملة أو متدنية، فإن عدد الخلايا العصبية المنتجة سيتناقص بشكل مباشر. والوصلات الدماغية كذلك... الأمر الذي سيؤدي فيما بعد الى إضعاف عملية تبادل المعلومات داخل الدماغ في المستقبل[٨].

وتصب في نفس الاتجاه دراسة شنيوور حين يؤكد «بأن نمو الدماغ في مرحلة الحمل الأولى يكون أسرع وأهم من نمو أي من الأعضاء الأخرى، لذلك، فنمو الدماغ في هذه المرحلة الأولى يكون في اقصى درجات حساسيته ويتأثر من سوء التغذية اكثر من أي عضو آخر. ويواصل الدماغ نموه السريع هذا بعد الولادة.

---

(٦) المصدر السابق، ص ٢٤.

(٧) A.M. Raimbault: Les maladies nutritionnelles in la Recherche, oct. 1980.
مأخوذ من مقال Brisset السابق الذكر، ص ٢٥.

(٨) H. Dupin: Les troubles alimentaires chez la mère et l'enfant. Editions.

فدماغ الطفل ذي السنوات الأربع يبلغ وزنه ۹۰٪ من وزن الدماغ الراشد، بينما جسده يبلغ ۲۰٪ من وزنه النهائي فقط».[٩]

«إن نضج الدماغ يتطلب انتاج عناصر مختلفة وبكميات كافية، وذلك ليس فقط من اجل نموه، بل من اجل عمله السوي أيضاً. واذا لم يتلق الدماغ الغذاء الكافي والمناسب، فإن مجمل نموه معرض للخلل بشكل لا رجعة فيه. والنساء الحوامل سيئات التغذية ينجبن عدداً مهماً من الأطفال المولودين قبل أوانهم. ومن يعش منهم يتعرض لخطر الاصابة بالتخلف العقلي أكثر من غيرهم»[١٠].

ويؤكد المدير العلمي للمعهد الوطني لصحة الأطفال في الولايات المتحدة، بأن سوء التغذية كلما كان مبكراً «أصاب النمو والتطور بشكل أكثر خطورة، وعندما يتعرض المولود الجديد لسوء التغذية في الأشهر الأولى من حياته الجنينية، يصبح دماغه غير قادر على توليف البروتين والخلايا بوتيرة طبيعية، وبالتالي نلاحظ نقصاً في الخلايا قد يصل من عشرين بالمئة الى ٢٢٪، ويرجع ذلك الى سوء التغذية»[١١]. «ويجد أن نسبة وفيات الأطفال المرتفعة وولادة الأطفال قبل أوانهم والعجز الذهني تتواجد كلها بنسبة مرتفعة أكثر من ٣ الى ٥ مرات في البيئات الفقيرة عنها في البيئات الغنية. فلكي ينمو الدماغ ويواصل عمله بشكل صحيح، هو بحاجة الى تغذية مهمة جداً، فعندما يستوعب الجسم ٢٥٠٠ كالوري* يأخذ الدماغ منها ٥٠٠ كالوري، النسبة الكبرى منها على شكل كلوكوز»[١٢].

---

(٩) Schneour E. Le cerveau et la faim? stock 1975 p. 60. مأخوذ من دراسة منى فياض الطفل المتخلف عقلياً في المحيط الاسري والثقافي، دراسة حالات في المجتمع اللبناني، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٣، ص ٩١.

(١٠) Schneour مأخوذة من دراسة منى فياض، ص ٩٢.

(١١) Schneour مأخوذة من دراسة منى فياض، ص ٩٢.

(١٢) منى فياض المرجع السابق، ص ٩٣.

★ كالوري: حريرة: سعرة.

« والدماغ يكون في حالة هشاشته القصوى في مرحلتي ما قبل الولادة وبعدها، فلقد برهنت الأبحاث (والحروب والمجاعات) على أن الدماغ الانساني عند البالغ يستعيد قدراته بعد تعرضه للجوع، فالجوع وسوء التغذية لا يؤديان إلا لفقد مؤقت لوظائف الدماغ. ويستطيع الدماغ استعادة هذه الوظائف بعد عودة الفرد الى تغذية كافية »[١٣].

وأخيراً فإن سوء التغذية سيؤدي بشكل مباشر الى عجز الأم عن تقديم اللبن لأن « الدهن » المتراكم في فترة الحمل يشكل المخزون الضروري لصرف الطاقة المفروضة بسبب الرضاعة، الأمر الذي سيكون متعذراً اذا كان وزنها أقل مما هو طبيعي أو غير كافٍ في فترة الحمل. إن الطفل الذي لم يكن قد حصل على تغذية كافية يكون عطوباً، بمعنى أن قدرته على تحمل الأمراض أقل بكثير من الطفل الذي حصل على ما يحتاج اليه. فاذا علمنا بأن الطفل الذي حصل على تغذية جيدة يجد صعوبة في مقاومة أمراض كالجدري والشهاق، فكيف الحال بطفل لم يحصل على تغذية كافية، إذ إن الأمراض تجد أرضية مؤاتية للفتك به نظراً لضعف مقاومته، وأن هذه الأمراض قد تكون قاتلة في حالات سوء التغذية بسبب الاسهال والتقيّؤ، وبسبب التهاب الجهاز التنفسي، كما تحمل اجتفاف déshydratation كثيف، ونقص في البروتينات pertes protéiques وفقدان الشهية anorexie الذي يساهم فيها سوء التغذية بشكل حثيث.

لقد أظهرت مجموعة من الدراسات أثر سوء التغذيـة على النمـو العقلي: حيـث شملت دراسة أولى مجموعات ثلاث من الأيتام الكوريين والذين كان قد جرى تبنيهم من قبل العائلات الأميركية في الولايات المتحدة الأميركية، فتبيّن أن أداء (performance) المجموعة الأولى، التي حصلت على غذاء جيّد متكامل، لا يتعدّى ٥٠٪ وأن أداء المجموعة الثانية، التي حصلت على تغذية متوسطة لا يتعدّى

(١٣) المصدر السابق، ص ٩٣.

٢٥٪ ، أما المجموعة الثالثة ذات التغذية السيّئة فقد كان أداؤها رديئاً جداً. والجدير ذكره بأن الأطفال الذين جرى تبنيهم كانوا تحت سن السنتين(١٤).

وقد أجريت الامتحانات للنمو الجسدي لهؤلاء الأطفال، كما أجريت لهم امتحانات معدل الذكاء وسجلات الاداء (Performance) ما بين سن السابعة وسن الثانية عشرة فكانت النتائج كما يلي:

- لقد تبين أن جميع الأطفال تخطوا المعدل العام في الوزن للأطفال الكوريين ولكن لم يصل أي منهم الى المعدل الاميركي في الوزن*.
- كما تخطى جميع الاولاد المعدل العام المتوقع للأولاد الكوريين في الطول ولكن لم يـصل أي منهم الى المعدل الاميركي في الطول.
- أما نسبة متوسط الذكاء للمجموعة ذات التغذية السيئة فقد كانت ١٠٢ الى اليمين من المعدل الأميركي. أما المجموعة الثانية وهي ذات التغذية الجيدة فقد سجلت علامات أفضل إذ كانت ١١٢ حيث كان الاختلاف واضحاً.
- أما نسبة متوسطي الذكاء للمجموعة ذات التغذية الوسط فقد كان ترتيبها بين المجموعتين.

ودراسة أخرى تؤكد بأن سوء التغذية الشديد والدائم يسبب انخفاضاً في معدل الذكاء عند الأطفال، لكن لم تتوصل الدراسات لوجود ارتباط وثيق وقاطع بين سوء التغذية ومستوى الذكاء. إلاّ أن جميع الأطفال الذين دخلوا في المستشفيات بسبب سوء التغذية قد أكدت الأبحاث بأنهم قد أصيبوا بخلل في الدماغ نتيجة سوء التغذية(١٥).

---

(١٤) M. Winick and JO, A.Brassel: Early malnutrition and subsequent brain development.

★ اسباب لها علاقة بالاجناس والوراثة اكثر مما لها علاقة فقط بالتغذية.

(١٥) S. Richardson, H. Koller, M. Katz, A. Ken, The contributions of differing degrees of acute chronic malnutrition to the intellectual development Jamaican boys, in Early Human Development, 1978, 2/2, 163-170. Elsevier/North-Holland Biomedical Press.

اذا كان هذا هو حال دول العالم الثالث وعلى رأسها الهند، وأندونيسيا وبنغلادش، ونيجيريا، والباكستان والفيليبين، وكولومبيا، وتايلاند الخ...

وإذا كان الغذاء ضرورياً لحياة الانسان، وإذا كان سوء التغذية يعود إلى النقص أو الفيض في الغذاء والتغذية التي يحصل عليها الانسان، فإنه يصبح من الضروري معرفة ما يحصل عليه جسم الانسان خصوصاً من كميات بروتينية ومن سعرات إلى جانب الفيتامينات والألياف والدهون وغيرها كي نكوّن فكرة عن وضعه الصحي [١٦]. وعليه فما هي كمية البروتيين الضرورية لجسم الانسان؟ وما هو مقدار السعرات المطلوبة؟ وهل تتوفر هذه وتلك للانسان العربي؟

ولكن قبل ذلك لا بد من التوضيح الى أن البروتين هو إما من أصل حيواني وإما من أصل نباتي، والبروتين هو مادة بناء اعضاء الجسم وأنسجته وأداة صيانتها، وأهميته تبدأ منذ يبدأ جسم الانسان جنيناً في رحم امه [١٧]. ومن أهم وظائف البروتينات في الجسم هي عملية بناء الأنسجة الجديدة في دور نمو الجسم، كما أنه ضروري لتعويض الأنسجة البالية وتجديدها، ويساعد في تكوين الانزيمات والهرمونات المختلفة، ومصدر للطاقة تحت ظروف خاصة، كما أنه يمكن أن يتحول الى دهن يخزنه الجسم ويساعد على نقل الهيموجلوبين في الدم الذي يحمل الأوكسيجين [١٨].

---

(١٦) يمكن العودة الى كتاب رجا طنوس: الغذاء والتغذية المتوازنة. وذلك لمعرفة تفاصيل وافية حول هذا الموضوع وحول الفيتامينات والدهون وغيرها، كذلك كتاب جايلورد هاوزر، الغذاء يصنع المعجزات، دار النفائس، ١٩٨٣، ومحفوظ غانم: مصادر جديدة للغذاء، مجلة عالم الفكر، العدد الأول، ابريل ـ مايو ـ يونيو، ١٩٧٣ الكويت، ص ١٣١ ـ ١٦٦.

(١٧) رجا طنوس، المرجع السابق، ص ٤٣.

(١٨) رجا طنوس، المرجع السابق، ص ٤٤.

والجسم هو الذي يؤلف أو يصنع البروتين وذلك من الاحماض الأمينية، وما تجدر ملاحظته في هذا المجال هو أن الجسم بحاجة ماسة لأنواع ثمانية من الأحماض الأمينية « لذلك فالقيمة الغذائية للبروتينات في الأطعمة تتوقف على مدى ما تحتويه من الأحماض الأمينية الضرورية والمطلوبة لدى بروتينات الجسم. فاذا لم يحصل الجسم على الأحماض الأمينية الضرورية في الغذاء أو لم يحصل على القدر الكافي منها تكون النتيجة حالة سوء تغذية »[١٩].

وقد تضاربت تقديرات الكمية الضرورية من البروتين لجسم الانسان، فإحدى المؤسسات الفرنسية (INSERM) تعتبر بأن هذه الكمية تتراوح بين ٨٠ ـ ١١٥ غراماً يومياً للفرد، وذلك حسب عمره، ووزنه، ونشاطه. ويتوافق ذلك مع ما يذهب اليه البروفسور ماريان افالبوم Apfelbaum، الذي يعتبر بأن الجسم يحتاج الى ١,٥ غرام / لكل كلغ من وزنه وهذا يعني ١٠٥ غرامات لانسان وزنه ٧٠ كلغ[٢٠]

والجدير ذكره هو أن البروتين من اصل حيواني هو الأفضل من حيث النوعية الغذائية للجسم، ذلك أن البروتين الحيواني يحتوي على الأحماض الأمينية الضرورية بنسبة تشابه تلك التي يحتاج اليها الجسم ولهذا تسمى البروتينات ذات القيمة البيولوجية العالية[٢١]، أما البروتين من أصل نباتي كالعدس مثلاً فلا يحتوي على الأحماض الأمينية التي يحتاج اليها الجسم، فيعتبر هذا البروتين ذا قيمة بيولوجية أو بروتينية منخفضة[٢٢].

وقد اختلف العلماء حول مقدار الكمية الفردية الضرورية من البروتين من أصل حيواني، كما هي الحال بالنسبة للبروتين من أصل نباتي؛ فهناك من يعتبر بأنه من

---

(١٩) رجا طنوس، المرجع السابق، ص ٤٤.
(٢٠) مأخوذ من مقال Brisset السابق، ص ٢٤.
(٢١) رجا طنوس، المصدر السابق، ص ٤٧.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٧.

الضروري تأمين ٣٣ غراماً للفرد يومياً ككمية مثالية قصوى لجسم الانسان، وآخرون يجمعون على أنه يستحسن أن يتوفر ٥٠٪ على الأقل من البروتين من أصل حيواني[٢٣].

بعد هذا التوضيح الضروري، لأهمية توفر كمية البروتين ومقدار الكمية الضرورية لا بد من التساؤل هل يتأمن للمواطن العربي الكميات الضرورية من البروتين وخصوصاً كميات البروتين من أصل حيواني؟

إن الجدول رقم (١) يسمح بابداء الملاحظات التالية:

- لقد ازدادت كميات البروتين التي يتناولها الفرد في الدول العربية بشكل مطرد خلال الخمس عشرة سنة الماضية ولا يستثنى من ذلك أية دولة عربية. وهذا بدون شك مؤشر مشجع على تحسن تغذية المواطن العربي.

- يبين الجدول بأن الكمية التي يحصل عليها الفرد العربي من البروتين الحيواني هي أقل بكثير مما يتوجب الحصول عليها. فهي لا تتعدى ١٤ غراماً في الجزائر و ١٢ غراماً في مصر و ١١ غراماً في المغرب و ١٩ غراماً في السودان و ١٦ غراماً في تونس و١٤ غراماً في العراق و١٧ غراماً في الأردن و١٩ غراماً في كل من لبنان وسوريا و ١٥ في اليمن الشمالية في حين أن ذلك يزيد عن ٦٧ غراماً في فرنسا، و ٦٠ غراماً في المانيا الديموقراطية و ٥٧ غراماً في المانيا الفيدرالية و ٧٢ غراماً في الولايات المتحدة الاميركية، و ٦٢ غراماً في كندا و ٥٩ غراماً في تشيكوسلوفاكيا و ٥٨ غراماً في بولونيا، وهذا يوضح الفارق الكبير.

- وإذا سلمنا جدلاً بأن المجموع العام الذي يحصل عليه المواطن من كميات بروتينية حيوانية ونباتية كافٍ فإن أمراً هاماً يطرح في هذا المجال وهو هل أن جميع المواطنين يحصلون على هذا القدر من البروتين؟ بالواقع أن كمية البروتين التي

---

(٢٣) Philips/Journal of animal Science, 1963, 22-cité par Julien.
مأخوذة من دراسة عاطف علبي: الغذاء والتغذية والانسان في لبنان، ص ٢٩.

يحصل عليها المواطنون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بدخله، فكلما كان هذا الدخل مرتفعاً كانت كمية البروتين المؤمنة أكبر وأفضل في نوعيتها (نباتية أو حيوانية). وكلما كان التفاوت واضحاً في دخول أفراد المواطنين فإن ذلك ينعكس بالضرورة على كميات البروتين التي يمكن ان يحصل عليها الانسان العربي. وبالتالي فإن الجدول رقم (١) يعطينا معدلاً وسطياً لما يحصل عليه الانسان العربي في كل دولة من الدول وهو لا يعبر عن واقع الحال، فهناك العديد من المواطنين الذين يحصلون على كميات أكثر بكثير من ذلك بل لديهم وفرة وفيض في حين أن البعض الآخر وهم كثر جداً لديهم عجز في هذا المجال، وذلك ناتج عن تدني دخل الفرد، وبالتالي عدم توفر المال الضروري اللازم لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحاجات الغذائية. فدخل الفرد لا يتعدى ٢٧٠ دولاراً/ سنة و ٣٢٠ دولاراً في كل من موريتانيا والسودان في سنة ١٩٧٩ و ٤٢٠ و ٥٢٠ دولاراً في اليمنين الشمالية والجنوبية، و٣٩٠ دولارا في مصر، ويرتفع هذا الدخل في الأردن وسوريا ليصل على التوالي ١٠٥٠ دولاراً و ٩٣٠ دولاراً في حين أن ذلك يرتفع بشكل واضح في الدول العربية النفطية، فهو يصل الى ١٨٦٠ في العراق و ٧٦٩٠ في السعودية و١٤٨٩٠ دولاراً في الكويت و٦٩١٠ دولارات في ليبيا [٢٤]. والجدير ذكره في هذا المجال بأن الدول التي لديها دخل منخفض هي الدول التي عدد سكانها مرتفع وهي تزيد عن مئة مليون نسمة.

أما ما يتعلق بمقدار ما يحتاج إليه الفرد فهو لا يزيد عن ٢٥٠٠ سعرة في اليوم ويختلف هذا المقدار قليلاً بين منطقة وأخرى، وذلك حسب المناخ حار أو معتدل، إلا أنه بشكل اجمالي فإن الدول العربية لا تعاني من نقص في عدد الحريرات الضرورية لتزويد الجسم بالطاقة (جدول رقم ـ ٢). إلا أن المعدل

---

(٢٤) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠، ص ١٢٨ ـ ١٢٩، مع العلم بأن متوسط دخل الفرد قد ارتفع في السنوات الأربع الأخيرة وبشكل ملحوظ.

جدول رقم (١)

كمية البروتينات التي يحصل عليها الانسان يومياً في البلاد العربية وبعض الدول الأخرى المتقدمة

(غرامات)

الدولة	المجموع العام				من المنتوجات النباتية				من المنتوجات الحيوانية			
	٦٦ ـ ٦٨	٦٩ ـ ٧١	٧٥ ـ ٧٧	٧٨ ـ ٨٠	٦٦ ـ ٦٨	٦٩ ـ ٧١	٧٥ ـ ٧٧	٧٨ ـ ٨٠	٦٦ ـ ٦٨	٦٩ ـ ٧١	٧٥ ـ ٧٧	٧٨ ـ ٨٠
الجزائر	٤٨,٥	٤٨,٨	٥٨,٦	٦٢,١	٣٢,٤	٣٩,٥	٤٧,١	٤٨,٤	٩,١	٩,٣	١١,٤	١٣,٧
مصر	٧١,٤	٦٩,٩	٧٥,٨	٧٦,٦	٦٠,٥	٥٩,٠	٦٤,٢	٦٤,٧	١٠,٨	١٠,٩	١١,٦	١١,٩
ليبيا	٥٧,٤٤	٦٢,٣	٧٩,٨	٨٤,٤	٤١,٨	٤٢,٣	٥٥,٥	٥٦,٢	١٦,٤	٢٠,٠	٢٤,٣	٢٨,١
موريتانيا	٧٦,٠	٧٤,٥	٦٧,٢	٦٩,٨	٣٥,٨	٣٤,٢	٣٢,٩	٣٣,٩	٤٠,٩	٤٠,٣	٣٤,٣	٣٥,٨
المغرب	٦١,٩	٦٦,٥	٦٩,٢	٦٩,٦	٥٢,٣	٥٦,٢	٥٩,٤	٥٩,٠	٩,٧	١٠,٢	٩,٨	١٠,٦
الصومال	٨٠,٧	٧٩,٩	٧٥,٥	٧٢,٤	٣١,٠	٣٠,٦	٣٠,٩	٢٧,٢	٤٩,٧	٤٩,٤	٤٤,٦	٤٥,٢
السودان	٦٢,٠	٦٣,٩	٦٧,٠	٦٩,٩	٤٣,١	٤٥,٥	٨٤,٢	٥١,٤	١٨,٩	١٨,٤	١٨,٨	١٨,٥
تونس	٥٩,٨	٥٩,٨	٧٠,١	٧٢,٨	٤٧,٧	٤٨,٥	٥٤,٦	٥٧,١	١٢,١	١١,٣	١٥,٤	١٥,٨
العراق	٥٨,٢	٥٩,٦	٦٢,١	٦٦,٨	٤٦,٢	٤٧,٣	٤٩,٣	٥٢,٧	١٢,٢	١٢,٣	١٢,٨	١٤,١

الاردن	٦٢,٥	٦١,٢	٥٨,٥	٦١,٠	٥١,٩	٤٧,٤	٤٤,٥	٤٤,٤	١٠,٦	١٣,٧	١٣,٩	١٦,٦
لبنان	٧٠,٦	٦٧,٨	٦٩,٧	٦٤,٨	٤٩,١	٤٧,٦	٥٢,٣	٤٥,٦	٢١,٥	٢٠,٣	١٧,٣	١٩,٣
سوريا	٦٥,٣	٦٧,١	٧١,١	٧٨,١	٥٢,٤	٥٤,٤	٥٥,٥	٥٩,١	١٢,٤	١٢,٧	١٥,٦	١٩,٠
اليمن الشمالية	٦٥,٩	٦٢,٧	٦٨,٠	٧٠,٥	٥٤,٥	٥٢,٧	٥٥,٣	٥٥,٠	١١,٤	٩,٩	١٢,٧	١٥,٥
النمسا	٨٥,٧	٨٧,٧	٨٧,١	٨٨,٠	٣٨,٥	٣٧,٥	٣٤,١	٣٣,٦	٤٧,١	٥٠,٢	٥٣,٠	٥٤,٤
فرنسا	٩٨,٠	٩٩,١	١٠١,٦	١٠٥,٣	٤٠,٥	٣٨,٩	٣٧,١	٣٧,٧	٥٧,٤	٦٠,٢	٦٤,٥	٦٧,٦
المانيا الديمقراطية	٨٩,٩	٩٣,٢	١٠٠,٧	١٠٢,١	٤١,٨	٤١,٨	٤١,٨	٤٢,٣	٤٨,١	٥١,٤	٥٨,٨	٥٩,٧
المانيا الفيدرالية	٨١,١	٨١,١	٨٦,٠	٩٠,٤	٣٢,٨	٣٢,١	٣١,٣	٣٣,٢	٤٨,٣	٥٢,٠	٥٤,٨	٥٧,٢
الولايات المتحدة	١٠٣,٧	١٠٤,٨	١٠٦,٧	١٠٦,٧	٣٣,٠	٣٢,٨	٣٤,٥	٣٤,٧	٧٠,٧	٧١,٩	٧٢,٢	٧٢,٠
كندا	٩٥,٥	٩٦,٤	١٠٠,٢	٩٧,٨	٣٤,٠	٣٤,٣	٣٥,٥	٣٥,٥	٦١,٦	٦٢,١	٦٤,٧	٦٢,٤
تشيكوسلوفاكيا	٩٥,٩	٩٥,٩	٩٨,٧	٩٨,٨	٤٧,٣	٤٣,٤	٤١,٢	٤٠,٠	٤٨,٧	٥٢,٥	٥٧,٥	٥٨,٧
بولونيا	٤٦,٧	٩٨,٣	١٠٦,٨	١٠٥,٤	٥٢,٢	٥٠,٣	٤٧,٩	٤٧,٦	٤٤,٥	٤٨,٠	٥٨,٩	٥٧,٨

المصدر: FAO: Annuaire FAO de la production, 1981, vol. 35, p. 249 - 250.

جدول رقم (٢)

عدد الحريرات التي يحصل عليها الانسان يومياً في البلاد العربية وبعض الدول الأخرى

الدولة	المجموع العام				من المنتوجات النباتية				من المنتوجات الحيوانية			
	٦٦ ـ ٦٨	٦٩ ـ ٧١	٧٥ ـ ٧٧	٧٨ ـ ٨٠	٦٦ ـ ٦٨	٦٩ ـ ٧١	٧٥ ـ ٧٧	٧٨ ـ ٨٠	٦٦ ـ ٦٨	٦٩ ـ ٧١	٧٥ ـ ٧٧	٧٨ ـ ٨٠
الجزائر	١٨٢٩	١٨٦٦	٢٢٥٥	٢٤٠٦	١٦٥٤	١٦٨٨	٢٠٣٦	٢١٥٣	١٧٥	١٧٩	٢١٩	٢٥٢
مصر	٢٥٤١	٢٥٤٠	٢٨٥٢	٢٩٤٩	٢٣٨٩	٢٣٨١	٢٦٧٢	٢٧٦١	١٥١	١٥٩	١٨٠	١٨٨
ليبيا	٢٣١٨	٢٣٧٧	٣١٨٥	٣٤١٨	٢٠٦٤	٢٠٧١	٢٧٩٠	٢٩٧٥	٢٥٤	٣٠٦	٣٩٤	٤٤٢
موريتانيا	٢٠٥٤	١٩٧٠	١٨٦٧	٢٠٥١	١٤٧٥	١٣٥٦	١٣٤٧	١٤٨٩	٦١٨	٦١٤	٥٢٠	٥٦٢
المغرب	٢٣١٤	٢٤٨٥	٢٦٣٤	٢٦٥١	٢١٣٩	٢٣٠١	٢٤٧٧	٢٤٢٤	١٧٥	١٨٥	١٥٧	١٦٧
الصومال	٢٢٠٣	٢٢١٩	٢٢١٦	٢١٣١	١٣٣٤	١٣٥٨	١٤٤٠	١٣٥٥	٨٦٩	٨٦١	٧٧٦	٧٧٦
السودان	١٩٢١	٢٠٨٢	٢٢٣١	٢٣٧١	١٦٣١	١٧٩٥	١٩٤٣	٢٠٨٩	٢٩١	٢٨٦	٢٨٨	٢٨٢
تونس	٢٢٤٦	٢٢٧١	٢٦٤٢	٢٧٥١	٢٠٥٣	٢٠٩٣	٢٣٩٨	٢٥١٤	١٩٢	١٧٨	٢٤٤	٢٣٧
العراق	٢١٦٤	٢٢٤٤	٢٤٠٣	٢٦٤٣	١٩٧٤	٢٠٥٢	٢٢١٠	٢٤٣٧	١٩٠	١٩٢	١٤٣	٢٠٦

الاردن	٢٣٧٣	٢٣٧٤	٢٢٢٦	٢٣٩٧	٢٢٠٨	٢١٧١	١٩٤٦	٢٠٣٤	١٦٥	٢٠٣	٢٨٠	٣٦٣
لبنان	٢٥٠٠	٢٥٠٣	٢٥٦٢	٢٤٩٦	٢١٤١	٢١٦٤	٢٢٦٥	٢١٥٠	٣٥٩	٣٤٠	٢٩٧	٣٤٥
سوريا	٢٤١٤	٢٤٩٣	٢٥٩٨	٢٨٦٣	٢١٦٣	٢٢٤٧	٢٢٩٥	٢٤٩٠	٢٥١	٢٤٦	٣٠٣	٤٧٤
اليمن الشمالية	٢١٢١	٢٠٤١	٢٢٥٦	٢٢٧٢	١٩٢٩	١٨٧٤	٢٠٥٢	٢٠٣٢	٢٩١	١٦٨	٢٠٥	٢٤٠
النمسا	٣٣٧٨	٣٤٣١	٣٤٣٥	٣٤٤٥	٢١٧٠	٢١٥٣	٢٠٧٤	٢٠٨٤	١٢٠٩	١٢٧٩	١٣٦١	١٤١١
فرنسا	٣٣٥١	٣٣٧١	٣٣٥٥	٣٣٩٠	٢٢١٧	٢١٩٧	٢١٣٠	٢١٦٢	١١٣٤	١١٧٤	١٢٢٥	١٢٢٨
المانيا الديموقراطية	٣٣٨٣	٣٤٤٨	٣٩٣٥	٣٧٤٦	٢٢٠٨	٢٢٢٩	٢٣٠٢	٢٣٥٥	١١٧٥	١٢١٩	١٣٣٣	١٣٩١
المانيا الاتحادية	٣٢٣٦	٣٣٥١	٣٣٧٦	٣٥٣٧	٢٠٣١	٢٠٥٩	٢٠٧٦	٢١٦١	١٢٠٥	١٢٩٢	١٣٠٠	١٣٧٦
الولايات المتحدة	٣٣٨٠	٣٤٦٢	٣٥٥٢	٣٦٥٢	٢٠٢١	٢٠٨٧	٢٢٥٦	٢٣٢٢	١٣٥٩	١٣٧٥	١٢٩٦	١٣٣١
كندا	٣٢٧٧	٣٣٠٧	٣٣٥٢	٣٣٥٨	١٨٥٤	١٨٥٥	١٩٣١	١٩٦١	١٤٢٣	١٤٥٣	١٤٢١	١٣٩٧
تشيكوسلوفاكيا	٣٤٥٩	٤٣٥١	٣٤٥٦	٣٤٧٢	٢٤٣٤	٢٣٧٧	٢٢٧٦	٢٢٥١	١٠٢٤	١٠٧٦	١١٨٠	١٢٢١
بولونيا	٣٣٣٠	٣٣٨٢	٣٥٥٠	٣٥٢٠	٢٣٢٢	٢٣١٢	٢٣١٨	٢٢٨٦	١٠٠٨	١٠٧٠	١٢٣٢	١٢٣٣

المصدر : FAO: Annuaire FAO de la production, 1981, vol. 35, p. 247. 248.

الوسطي لدخل الفرد لا يعطينا، كما هي الحال في المعدل الوسطي للبروتين، فكرة دقيقة عن حقيقة ما يتأمن للمواطن العربي من حريرات لأن المعدل الوسطي في كلا الحالتين ليس المعدل الوسطي الحقيقي.

لقد جرى مسح في أوائل الستينات من قبل لجنة من الولايات المتحدة (ICNND) وقد شمل هذا المسح بعض الفئات المعنية في كل بلد كالجيش وتلاميذ المدارس وغيرهم، ويمكن الاستدلال بنتائج هذا المسح الذي يؤكد اعراض انتشار سوء التغذية في البلاد العربية وأهمها:

« ١ - نقص البروتين والطاقة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين وست سنوات.

« ٢ - فقر الدم نتيجة نقص في مادة الحديد إجمالاً.

« ٣ - تضخم الغدة الدرقية نتيجة نقص عنصر اليود.

« ٤ - نقص فيتامين (أ) الذي يسبب أمراضاً في العيون.

« نقص فيتنامين (د) الذي يسبب مرض الكساح »[٢٥].

وفي تقرير عن حلقة دراسية عقدت في شباط ١٩٧٠ حول الطفولة والشباب في التخطيط والانماء الوطني في الدول العربية جاء فيه أن نسبة كبيرة من الأطفال العرب تعاني من سوء التغذية وقلة الطعام. « وبأنه على الرغم من الجهود الجبارة التي تبذلها مؤسسات عديدة في حقل التغذية، يتضح أن فئات كبيرة من شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وخصوصاً الأمهات والأولاد - ما زالت تعاني من سوء التغذية ومن قلة الطعام. وأهم نقص يتعلق بمركب البروتين الحراري، وهو وراء حالات عديدة من التأخر في نمو الطفل، جسدياً وعقلياً »[٢٦].

---

(٢٥) رجا طنوس، المرجع المذكور سابقاً، ص ٢٠.

(٢٦) حلقة دراسية حول الطفولة والشباب في التخطيط والانماء الوطني في الدول العربية ٢٢ - ٢٨ شباط - فبراير ١٩٧٠، تقرير عن الحلقة الدراسية (بيروت - اليونيسف) ص ٨٥ مأخوذ من مقال الياس زين: الطفل العربي والانماء، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٠، ١٩٧٩، ص ١٣٢.

« هذا ويعاني العديد من الأقطار العربية من نقص في نوعيـة الطعـام وكميتـه أيضاً، فهناك نقص واسع الانتشار في العناصر الغذائية، وبخاصة الفيتامين (أ). الريبوفلافين، والفيتامين (س) والحديد واليود، فضلاً عن النقص السائد في كمية الطعام العامة ».[٢٧]

« وهناك مشكلة اخرى جديدة تتعلق بالرضـع، أي بـالأطفـال في مـرحلـة الفطام، وذلك عندما تكون الرضاعـة الطبيعيـة مكملـة لغـذاء جيـد الاتـزان. فبالاضافة الى سوء التغذية من حيث البروتين وعدد الحريرات، ثمة اشكال أخرى أكثر نوعية، ويقدر أن نوعية النقص الناجمة عن ذلك، على صعيد النمو الجسدي والذهني، تصيب بين ٢٥٪ و٧٠٪ من أطفال المنطقة » [٢٨].

القسم الثاني ـ مفهوم الامن الغذائي[٢٩]

يعني الأمن الغذائي[٣٠] تحقيق اكتفاء ذاتي، نسبياً، في ميدان الغـذاء، بحيـث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها، من التلبية محلياً لأكثر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموعة المواطنين، وذلك دون الحاجة الى طلب المعونة أو

(٢٧) ميشال اسكندر: هل بامكاننا أن نخطط للمستقبل، مجلة ميدل ايست فورم، بيروت العدد ٢ - ٣، ١٩٧٠، ص ١٦ مأخوذة من دراسة الياس زين مرجع سابق.

(٢٨) ميشال اسكندر، المصدر السابق، ص ١٦. تجدر الاشارة إنه بغياب الدراسات الحديثة فإن هذه الدراسة التي تعود الى تاريخ بعيد نسبياً تلقي ضوءاً على وضع لا زال غير سليم.

(٢٩) حول مفهوم الأمن راجع على سبيل المثال مقال محمد سيد أحمد: حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، معهد الانماء العربي، العدد الأول، ١٩٨١، ص ٥ وما بعدها، أنظر أيضاً امين هويدي: فجوة الأمن القومي العربي، العدد الأول من الفكر الاستراتيجي العربي، ص ٤١ وما بعدها.

(٣٠) انظر دراسة الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، الأمن الغذائي العربي، مؤتمر اتحاد الغرف العربية، ٥ - ٨ نيسان - ابريل، ١٩٨٠، ص٣٣٠، ودراسة دولة الامارات العربية المتحدة حول مفهوم الأمن الغذائي العربي المصدر ذاته، ص ٢٧٠ وما بعدها.

الاستيراد من الخارج.

كما يمكن أعطاء مفهوم للأمن الغذائي أكثر تفصيلاً وهو أن تكون البلاد في وضع يمكنها من تلبية حاجات المواطنين الغذائية، خاصة في الأوقات الحرجة الناجمة عن نقص مفاجىء في الانتاج لسبب غير متوقع كالجفاف أو الفيضان،أو لحصول معوقات للاستيراد غير منتظرة لسبب اقتصادي أو سياسي مثل التوقف عن التصدير ببلد المنشأ أو المقاطعة الاقتصادية أو ما شابه، أو لتدهور المقدرة الشرائية للبلد بسبب التقلص في الدخل القومي أو ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل مفاجىء وحاد »[٣١].

وبالتالي يفترض في هذه العملية أن تكون واعية بحيث يصبح من الضروري وضع مخطط تحدد بواسطته الأهداف المراد تحقيقها والوسائل اللازمة لتنفيذها.

إن تحقيق الاكتفاء الذاتي، يصعب أن يكون مطلقاً، إن لم يكن مستحيلاً، في أيامنا الحاضرة، خصوصاً وإن المتطلبات أصبحت أكثر تعدداً، وعليه فإننا افترضنا أن تكون إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبية، بحيث تعمل الدولة، أو مجموعة الدول على تأمين ما يحتاج إليه المواطنون من مواد غذائية متنوعة: حبوب، وخضار، ولحوم بأنواعها، وحليب وبيض وسكر. ولما كانت هذه الحاجات دائمة لذا فإنه يتوجب أن ترافقها عملية سعي مستمرة بحيث ترصد الحاجات بشكل شبه دقيق، وبعمل دؤوب على تحقيقها.

والواقع، فإن مفهوم الأمن الغذائي، لم يطرح بشكل مُلحّ إلا مع بداية النقص في المواد الغذائية في بداية السبعينات حيث بدأ الاختلال جلياً في تأمين الحاجات الغذائية محلياً، الأمر الذي استدعى طلب ذلك من خارج حدود الدول لتأمين الحاجات المحلية الملحّة. إلا أن ذلك تفاقم بشكل تدريجي، وبدأ يهدد مئات

---

(٣١) ابراهيم غندور: الأمن الغذائي في دول الخليج العربي، سلطنة عمان، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا E/Ecwa/Agri/79/8 ايلول - سبتمبر ١٩٧٩، ص ١.

الملايين من البشر بالجوع، والمرض، والموت.

وإن كانت حالة الدول العربية لم تصل الى هذا الحد من العمق نظراً لتوفر الأموال اللازمة لشراء ما يلزم من الخارج، إلا أن تزايد الطلب بدأ يتفاقم سنة بعد سنة مهدداً بعواقب وخيمة[٣٢].

من هنا كانت أهمية العمل العربي، المتجانس والمتكامل والمستمر، لتخطي هذا الواقع، وبالتالي لتأمين الحاجات الغذائية عربياً، كي لا يساهم الأمر أكثر فأكثر في زيادة فجوة التبعية المتجسدة أيضاً في ميادين كثيرة أخرى.

(٣٢) هذا الموضوع سيجري تفصيله في الفصل الأول من الجزء الأول من هذه الدراسة.

خلاصة الفصل التمهيدي

لقد عرفنا في هذا الفصل التغذية ودورها، وحددنا مفهوم الأمن الغذائي، ويمكن الاستخلاص من كل ذلك بأن التغذية عملية ضرورية لبناء جسم صحيح وعقل سليم، وبأن عدم توفر الغذاء الضروري كماً ونوعاً قد يكون له عواقب وخيمة. فإذا كانت نوعية الغذاء رديئة، بمعنى عدم توفر العناصر الأساسية الضرورية لنمو الجسم كالبروتين والسعرات والحديد واليود والفيتامين، فإن ذلك سيؤدي الى الخمول والبلادة وضعف الاستجابة والانطواء. إن نظام الأكل المعتمد في دول العالم الثالث يعتمد بالدرجة الأولى على استهلاك الحبوب، وبالتالي فإن الحوامض الأمينية الضرورية لتشكيل البروتيين متوفرة في الغذاء من أصل حيواني بشكل أوفر منه في الغذاء من أصل نباتي.

وأكثر المتأثرين بسوء التغذية هم الأطفال حتى قبل أن يبصروا النور. فيؤثر ذلك اولاً على تطور نمو دماغ الجنين ويستمر نمو الدماغ السريع بعد الولادة. فدماغ الطفل ذي السنوات الأربع يبلغ ٩٠٪ من وزن الدماغ الراشد. كما أن ٢٠٪ من الأطفال الذين يولدون بوزن أقل من وزنهم الطبيعي يموتون.

إن كميات البروتين من أصل حيواني لا تتجاوز في أحسن الحالات ٢٠ غراماً في الدول العربية، وتنخفض الى ١١ غراماً في حدّها الأدنى، في حين تصل الى ٥٠ أو ٦٠ غراماً في الدول المتطورة مع أنه يفترض أن تتجاوز ٤٠ غراماً من أصل حيواني، علماً بأن الكمية الضئيلة المتوسطة التي يحصل عليها الفرد في الدول العربية

لا يحصل عليها كل مواطن بل تتفاوت، أيضاً، وهي ترتبط ارتباطاً مباشراً بدخله.

إن أعراض سوء التغذية في البلاد العربية تتمثل بفقر الدم وتضخم بالغدة الدرقية، وأمراض العيون ومرض الكساح، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وتدني السن الوسطي لحياة الانسان.

الجزء الأول

العوامل الاقتصادية العائدة لموضوع الغذاء



المقــدّمة

تنتج مشكلة الغذاء في الدول العربية من عدم كفاءة الانتاج المحلي في تأمين الحاجات الضرورية من الغذاء وبالتالي اضطرار الدول العربية لاستيراد كميات كبيرة تتزايد اكثر فأكثر سنة بعد سنة.

ولبحث هذه المشكلة لا بد من إلقاء الضوء على العوامل الاقتصادية العائدة للانتاج الزراعي العربي؛ وعليه فنبحث في فصل أول، العوامل الاقتصادية الداخلية العائدة لموضوع الغذاء، ونبحث في فصل ثـان، العـوامـل الخارجيـة المؤثـرة على موضوع تأمين الغذاء، وذلك في محاولة لتشخيص المشكلة.



الفصل الأول

العوامل الداخلية العائدة للانتاج الزّراعي

القسم الأول: المساحة الزراعية والعوامل الداخلية في الانتاج

أولاً ـ المساحة الزراعية

ثانياً ـ العوامل الداخلية في الانتاج الزراعي

القسم الثاني: انتاج المواد الغذائية

أولاً ـ الحبوب

ثانياً ـ الدرنات

ثالثاً ـ البقوليات

رابعاً ـ البذور الزيتية

خامساً ـ الفاكهة

سادساً ـ الخضار

سابعاً ـ الألياف

ثامناً ـ الانتاج الحيواني

القسم الثالث: صادرات وواردات المنتجات الغذائية

المقــدِّمة

تلعب التربة، نوعية ومساحة، دوراً في عملية تأمين الغذاء كما أن الأمطـار التي تهطل ومقدارها وانتظامها ومناسبتها للانتاج، اضافة الى نوعية وسائل الانتاج المستعملة، والى وعي العامل الزراعي وثقافته الزراعية كلها عوامل تلعب دوراً هاماً في تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولا يخفي ما لميزانية الاسرة وما ينتج عنها مـن نمط تغذية، كذلك مدى التزايد السكاني وارتفاع الطلب المحلي على المواد الغذائية وبخاصة الحبوب ونسبة تأمين الانتاج المحلي لهذه الحاجات وآثار كل ذلك على الامن الغذائي، وبالتالي فان دراسة عناصر العرض والطلب المحليين وتفاعلهما فيما بينهما هو جوهري لفهم المشكلة الغذائية العربية.

وعليه فقد قسمنا هذا الفصل الى الاقسام التالية:

القسم الأول: يدرس المساحات الزراعية والعوامل الداخلية في الانتاج

القسم الثاني: الانتاج العربي من المواد الغذائية

القسم الثالث: صادرات وواردات المنتجات الغذائية.

القسم الأول ـ المساحة الزراعية والعوامل الداخلية في الانتاج

أولاً ـ المساحة الزراعية

نظرة الى الجدول رقم (٣) يعطينا فكرة واضحة عن نوع الأراضي حسب

جدول رقم (٣)

توزيع الأراضي حسب استخدامها في الدول العربية وبعض الدول الصناعية

١٩٨٠

(آلاف الهكتارات)

الدولة	المساحة[١] الاجمالية	مساحة[٢] اليابسة	المساحة الزراعية			مساحة[٥] المراعي	مساحة[٦] الغابات
			المؤقتة[٣]	الدائمة[٤]	المجموع		
الجزائر	٢٣٨١٧٤	٢٣٨١٧٤	٦٨٧٥	٦٣٤	٧٥٠٩	٣٦٣٢١	٤٣٨٤
جيبوتي	٢٢٠٠	٢١٩٨	١	٢٤٤	٢٤٥	٦	
مصر	١٠٠١٤٥	٩٩٥٤٥	٢٧٠٠	١٥٥	٢٨٥٥	٢	
ليبيا	١٧٥٩٥٤	١٧٥٩٥٤	١٧٥٣	٣٢٧	٢٠٨٠	١٣٠٠٠	٦٠٠
المغرب	٤٤٦٥٥	٤٤٦٣٠	٧٢٦٩ ف	٤٥٠ ف	٧٧١٩	١٢٥٠٠ *	٥١٩٥ ف
الصومال	٦٣٧٦٦	٦٢٧٣٤	١٠٥٠ ف	١٦ ف	١٠٦٦	٢٨٨٥٠ *	٨٨٦٠ *
السودان	٢٥٠٥٨١	٢٣٧٦٠٠	١٢٣٦٠ ف	٥٧ ف	١٢٤١٧	٢٦٠٠٠ ف	٤٨٩٤٠ *
تونس	١٦٣٦١	١٥٥٣٦	٣١٩٠	١٥١٠	٤٧٠٠	٩٥٥٠ *	٤٩٠ ف
موريتانيا	١٠٣٠٧٠	١٠٣٠٤٠	١٩٢ ف	٣ ف	١٩٥	٣٩٢٥٠ *	١٥١٣٤ *
البحرين	٦٢	٦٢	١	١	٢	٤ *	٥٦
العراق	٤٣٤٩٢	٤٣٣٩٧	٥٢٥٠ ف	٢٠٠ ف	٥٤٥٠	٤٠٠٠ *	١٥٠٠ *
الاردن	٩٧٧٤	٩٧١٨	١١٩٠ ف	١٩٠ ف	١٣٨٠	١٠٠	١٢٥

الكويت	١٧٨٢	١٧٨٢	١	١٣٤	١٣٥	٢	
لبنان	١٠٤٠	١٠٢٣	٢٤٠ ف	١٠٨ ف	٣٤٨	١٠ *	F ٧٣
عمان	٢١٢٤٦	٢١٢٤٦	١٨ ف	٢٣ ف	٤١	١٠٠٠ ف	
قطر	١١٠٠	١١٠٠	٢	٥٠ ف	٥٢		
السعودية	٢١٤٩٦٩	٢١٤٩٦٩	١٠٤٠ ف	٦٥ ف	١١٠٥	٨٥٠٠٠ *	١٦٠١ *
سورية	١٨٥١٨	١٨٤٠٥	٥٢٣٠	٤٥٤	٥٦٨٤	٨٣٧٨	٤٦٦
الامارات	٨٣٦٠	٨٣٦٠	٦	٧	١٣	٢٠٠ ف	٢١
اليمن الشمالية	١٩٥٠٠	١٩٥٠٠	٢٧٤٠ ف	٥٠ ف	٢٧٩٠	٧٠٠٠ ف	١٦٠٠ ف
اليمن الجنوبية	٣٣٢٩٧	٣٣٢٩٧	١٨٧ ف	٢٠ ف	٢٠٧	٩٠٦٥ ف	٢٤٥٠ ف
كندا	٩٩٧٦١٤	٩٢٢١٠٤	٤٤٢٧٠ ف	٨٠ *	٤٤٣٥٠	٢٣٨٥٠ ف	٣٢٦١٢٩ *
فرنسا	٥٤٧٠٣	٥٤٥٦٣	١٧٢١٩	١٤٢٤	١٨٦٤٣	١٢٨٨٣	١٤٥٨٢
المانيا الغربية	٢٤٨٥٨	٢٤٤٣٤	٧٢٧٠	٢٢٤	٧٤٩٤	٤٧٥٤	٧٣٢٠ ف
تشيكوسلوفاكيا	١١٠٩١	١١٠٥٥	٣٨٢٧	٣٥٤	٤١٨١	٢٠٠٤	٣٨٤٥
المانيا الشمالية	١٠٨٣١	١٠٦٢٠	٤٦٢٥	٢٠٢١	٤٨٢٧	١٤٦٦	٢٩٤٨
هولندا	٣٦٦٥	٣٣٧٦	٨٢٦	٤٣	٨٦٩	٣٠٨	٢٩٨
بولونيا	٣١٢٦٨	٣٠٤٦٨	١٥٠٥٧	٢٥٥	١٥٣١٢	٤٢٢٤	٢٥٥٦

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة العالمية ، كتاب الانتاج السنوي ١٩٨١ .

F.A.O. Annuaire FAO de la production, 1981, vol. 35, p. 45-55.

* معلومات غير رسمية.   ف = تقديرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية.

(١) المساحة الاجمالية هي مساحة البلد بما فيها اليابسة.

(٢) مساحة اليابسة أي من دون المياه الداخلية.

(٣) الأراضي الصالحة للزراعة هي الاراضي الزراعية المؤقتة، والمراعي المؤقتة، وغيرها.

(٤) الأراضي الدائمة هي الاراضي المخصصة للزراعة الطويلة الأمد ، والتي يفترض إراحتها بعد كل محصول مثل الفستق السوداني والبن والكاوتشوك ، وهي تحتوي المساحات المشجرة ، وأشجار الفاكهة ، والكرمة ، ولا يدخل ضمنها المساحات من الاراضي المزروعة بالاشجار التي تعطي الخشب.

(٥) المراعي هي الأراضي المخصصة بصورة دائمة ، أكثر من ٥ سنوات للحشائش المزروعة أو التي تنبت بشكل بري.

(٦) الغابات ، الاشجار التي تنبت بشكل طبيعي.

استعمالها في الدول العربية، ويسمح لنا بابداء الملاحظات التالية:

ان الاراضي الصالحة للزراعة المؤقتة، والاراضي الزراعية الدائمة فيها لا تتعدى ٥٥٩٣٣ مليون هكتار في سنة ١٩٨٠ يقابلها عدد سكان يقارب ١٧٠ مليون نسمة من نفس السنة، في حين أن الاراضي المروية في مجمل الدول العربية لا تزيد إلا قليلا على ٩٢٠٠ مليون من الهكتارات (جدول رقم - ٤)، وهذا يعني فيما يعنيه أن الأراضي المزروعة يعتمد القسم الأكبر منها على مياه الامطار بشكل أساسي مما يؤدي إلى اختلاف في كميّة المحصول الزراعي، سلباً أو إيجاباً، تبعاً لتناقص أو تزايد كمية الأمطار. بل ويتأثر أيضاً بنمط هطول الأمطار، ان كان غزيراً ومستمراً، أم أنه يهطل بشكل يساهم في ارواء التربة بشكل منظم واقرب الى ما يؤمن احتياجاتها وهذا أو ذاك يحقق انتاجاً وفيراً أو قحطاً. والملاحظ بأن «معظم البلاد العربية تقع ضمن الاقاليم الحارة فان الحرارة تكون عالية وتؤدي الى فقد التربة ما فيها من رطوبة مختزنة كما تعمل على زيادة التبخر، وتساعد النباتات على النتح مما يستدعي ري المزروعات باستمرار نظراً للجفاف وقلة الامطار. أما الرطوبة فترتفع قرب السواحل البحرية مما يساعد احياناً على تكاثر الحشرات والطفيليات التي تتغذى على النباتات وتهاجمها وتفتك بها»[1]. كما أنه تجدر الاشارة الى أن كمية الامطار ضعيفة جداً فتتراوح بين ٥٠ ملم و٧٥٠ ملم.

وعليه فان نسبة الاراضي المروية لا تتجاوز ١٦,٥ ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة المؤقتة والدائمة، الامر الذي يفسح في المجال كثيراً للمؤثرات الطبيعية ان تلعب دوراً حاسماً في مقدار انتاجية الاراضي وفي خصوبة التربة.

وتحتل الاراضي المزروعة بالحبوب قسماً هاماً من الاراضي المزروعة في الدول العربية، فهي تساوي ٢٣٢٠٠ ألف هكتار في سنة ١٩٨٠ أي ما يعادل ٤٦,٨ ٪ (جدول رقم - ٥) وان انتاج ذلك يزيد قليلاً عن مليون طن في حين أنه لو أخذنا

---

(١) محمد علي المران: نحو استراتيجية موحدة لمواجهة مشكلة الانتاج العربي من الغذاء، ص ٥٨، مجلة شؤون عربية، العدد ١١ سنة ١٩٨٢.

جدول رقم (٤)

الاراضي المزروعة من الاراضي العربية

الدولة	(١٠٠٠ هكتار)			
	١٩٦٩ - ١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٨٠
الجزائر	٢٧٣	٣٠٠ ف	٢٨٥	٣٤١
جيبوتي				
مصر	٢٨٤٣	٢٨٤٣	٢٨٣٠	٢٨٥٥ ف
ليبيا	١٧٥	١٩٥ ف	٢١٠ ف	٢٢٥
موريتانيا	٤ ف	٦	٨	٩ ف
المغرب	٣٤٠ ف	٤٠٧	٤٦٠ ف	٥١٠ ف
الصومال	١٦٣	١٦٢	١٦٥ ف	١٦٥ ف
السودان	١٢٥٠ ف	١٤٥٠ ف	١٦٠٠ ف	١٧٥٠ ف
تونس	٩٠	١١٥	١٥٠ ف	١٤٥ ف
البحرين	١	١	١*	١*
العراق	١٤٧٧ ف	١٥٥٠ ف	١٦٥٠ ف	١٧٥٠ ف
الاردن	١٦	٧٠ ف	٨٣	٢٥ ف
الكويت	١	١	١	١*
لبنان	٧٠	٨٥ ف	٨٥ ف	٨٥ ف
عمان	٣٢ ف	٣٥ ف	٣٧ ف	٣٨
قطر				
السعودية	٣٤٠ ف	٣٧٥	٣٩٠ ف	٣٤٥ ف
سوريا	٤٩١	٥٧٨	٥٣١	٥٣٩
الامارات	٥	٥*	٥*	٥*
اليمن الشمالية	٢١٠ ف	٢٣٠	٢٣٠	٢٤٥ ف
اليمن الجنوبية	٤٠ ف	٥٠ ف	٥٨	٧٠ ف
المجموع	**٧٨٢١**	**٨٤٥٨**	**٨٧٥٩**	**٩٢١٤**

المصدر : منظمة التغذية العالمية ، الكتاب السنوي للانتاج، ١٩٨١ .

(*) معلومات غير رسمية . ف. = تقديرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية .

FAO, Annuaire FAO de la production 1981, Vol. 35, P.59.

جدول رقم (٥)

المساحة المحصولية وانتاج الحبوب ١٩٨٠

البلد	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الانتاج (ألف طن)
الجزائر	٣١٨٣	٢٤٢٢
مصر	١٩٧٨	٨١٢٠
ليبيا	٥٥٥	٢١٥
موريتانيا	١١٢ ف	٢٩
المغرب	٤٤١٢	٤٤٦٤
الصومال	٣٩٢	٢٥٢
السودان	٤٦٠٥	٢٩٣٣
تونس	١٣٠٧	١١٩٦
العراق	٢٤٢١	٢٢٢١
الاردن	١٨٦	١٧٨
لبنان	٢٦	٤٦
عمان	٢	٣ ف
العربية السعودية	٤٢٤ ف	٢٨٥
سوريا	٢٧٠٢	٣٨٨٣
اليمن الشمالية	٨٢٢	٩٩٧
اليمن الجنوبية	٧٣	١١٧
المجموع	٢٣٢٠٠	٢٧١٦١
فرنسا	٩٨٨٦	٤٧٩٧٤
المانيا الشرقية	٢٥٢٦	٢٣٠٨٧
المانيا الفيدرالية	٥٢١٢	٥١٧٦
تشيكوسلوفاكيا	٢٥٦٠	١٠٧٠٢
كندا	١٩١٤٢	٤١٠٠٢

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة العالمية ، كتاب الانتاج السنوي ، ١٩٨١ .

ف . = تقديرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية .

FAO: Annuaire FAO de la production, 1981, p.93,94.

مثلاً، كندا والمانيا، اللتين لا توازي مساحتها مساحة الدول العربية مجتمعة، ٢١٦٨٨ ألف هكتار فإن هذه المساحة من الارض تنتج ٦٤,٠٨٩ مليون طن أي ما يوازي ضعفي ونصف الضعف ما تنتجه الدول العربية مجتمعة. فلو أخذنا أهم أربع دول عربية في انتاج الحبوب، وهي مصر، والمغرب وتونس، وسوريا، والتي تعادل مساحتها ٣٩٩، ١٠ ملايين هكتار، فإن انتاجها يساوي ٤٧,٩٧٤ مليون طن أي ما يساوي ضعفي ونصف الضعف ما هو عليه في الدول العربية.

صحيح أن لنوعية التربة أثراً خاصاً يساعد على رفع انتاجية الارض في فرنسا أو هولندا أو المانيا كما أن رداءتها يضعف انتاجية أراض اخرى كما هي الحال في بعض الدول العربية « فالتربة العربية تحتوي على مكونات عالية من ذرات بحجم الطين مما يجعل العمل الزراعي اليدوي أو المعتمد على الحيوان ضعيفاً نظراً لأن التربة تصبح لزجة اذا أصابتها الرطوبة أو تعرضت للمياه وتتشقق الى شقوق عميقة حالما تجف »[٢].

« وفي بعض الجهات كما في أرض الجزيرة السورية تكتسي التربة بالوحل حين تسقط الامطار الغزيرة في منتصف الشتاء، وتعطل النمو المبكر للحبوب الشتوية المتأخرة، وتساعد على جريان المياه السطحية وتمنع تسربها الى الطبقات الصخرية العميقة التي تختزن الماء وتشكل بذلك خزاناً طبيعياً يستفاد منه في ري المحاصيل في فصول الجفاف »[٣].

« وكثيراً من تربات الوطن العربي رقيقة كما في المنطقة الواقعة بين سوريا والعراق حيث لا تزيد سماكة التربة عن ٩٠ سم وأغلبها دون مستوى ٥٠ سم. ومن المعلوم بأن التربة التي لا يزيد عمقها عن ٩٠ سم تكون ضحلة جداً ولا تستطيع الاحتفاظ بالرطوبة الكافية من محصول سنوي الى آخر في نظام الزراعة الجافة،كما أن التربة التي لا يزيد عمقها عن ٥٠ سم لا يمكنها تخزين رطوبة كافية

---

(٢) محمد علي الفران، المرجع المذكور سابقاً، ص ٦٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٠.

اثناء الشتاء من أجل انتاج محصول جيد في الصيف المبكر، ولذلك تحتاج الى مداومة الري فتستهلك كمية كبيرة من المياه »[٤].

ولا يخفى أن « ملوحة التربة وتشبعها بالمياه وعوامل طبيعية رئيسية، تحد من زيادة الانتاج المحصول » في مصر، الامر الذي ساهم في خفض، معدل الزيادة في الانتاج الزراعي إلى ٢ ٪ فقط سنوياً منذ ١٩٦٥ [٥].

« ومن الملاحظ بأن الامطار وحدها لا تكفي زراعة البلاد العربية ولا بد والحالة هذه من الاستعانة بالري من مختلف المصادر المائية الاخرى من سطحية وباطنية. ولكن على الرغم من قلة الامطار في البلاد العربية عموماً الا أن الانسان العربي لم يستغلها على الوجه الصحيح. فمعظم الامطار الهاطلة تجري في مسيلات تمتصها التربة العطشى أو تتبخر بفعل الحرارة العالية أو تتجمع في مسيلات أكبر ونهيرات وأنهار تصب في البحار وتضيع سدى. ومن الممكن تجميع مياه الأمطار في خزانات مناسبة أو محاولة حقنها في باطن الارض لتغذية المياه الجوفية ورفع منسوبها. واذا تم تخزين مياه الامطار هذه فانها ستساهم مساهمة فعالة في ري المحاصيل الزراعية في فصول الجفاف »[٦].

اذا « يتعرض الانتاج المطري لتقلبات كبيرة تبعاً لوفرة ومدى انتظام سقوط الامطار ومناسبتها للانتاج، فضلا عن انخفاض مستوى القلة المطرية بالمقارنة مع القلة الاروائية، وقد ترتب على الحاح الحاجة للانتاج الغذائي ان امتدت زراعات القمح والشعير الى مساحات غير كافية الامطار. وكان من الاجدى تركها كمراعٍ. كما امتدت زراعتها في الاراضي المروية في مساحات لا تجد كفايتها من مياه الري مما يؤثر في مستوى الغلّة وفي خصوبة الاراضي »[٧].

---

(٤) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٥) نشاطات البنك الدولي ١٩٧٧، أهم ما جاء في التقرير السنوي، ص ٨٨.

(٦) المصدر السابق، ص ٥٩.

(٧) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: مشكلة الغذاء في البلاد العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ١١ سنة ١٩٨٢، ص ٧٨.

ولا يخفى أيضاً بأن جزءاً هاماً من الاراضي يبقى بدون زرع سنة بعد سنة وذلك « لاراحته ». علماً بأن هذا التقليد ليس مجدياً خصوصاً في ظل توفر المياه، الامر الذي يؤدي الى الحد من الاراضي المزروعة وبالتالي الى انقاص الانتاج اللازم والواجب توفره لسد الحاجات المتزايدة لسكان أراضي الدول العربية.

ثانياً ـ العوامل الداخلية في الانتاج

ان كان للتربة ونوعيتها، وان كان لكمية الامطار ومدى انتظام سقوطها ومناسبتها للانتاج، دور مهم في عملية الانتاج ورفع مستواه أو انخفاضه، فإن لتوفر اليد العاملة ونوعيتها وللمكننة ودورها أهمية خاصة في عملية الانتاج.

أ) النمو السكاني واليد العاملة الزراعية

لقد تزايد عدد سكان الدول العربية بشكل محسوس وكبير خلال الثلاثين سنة الماضية، وهذا التزايد لم يستثن منه أية دولة عربية. ورافق هذا التزايد نخفاض في معدل الوفيات. « الا أن معدل وفيات الاطفال دون السنة في ١٧ دولة عربية أي مستثنى منه لبنان، والاردن والعراق، والكويت تسجل نسباً تعادل أو تفوق بكثير المعدل العام العالمي الذي يساوي ١٠٥ ٪ سنة ١٩٧٧، وهي نسب تتراوح بين ١٠٨ ٪ في الجزائر، و١٧٧ ٪ في الصومال و١٨٧ ٪ بالنسبة لموريتانيا. ان هذه النسب تفوق في جلها النسب الموجودة في مناطق أخرى في العالم، ذلك أن معدل الوفيات بالنسبة للأطفال الذين يتجاوز عمرهم السنة في أوروبا يقدر بـ ٢٢ ٪ وفي أميركا الشمالية ١٦ ٪ وهي معدلات بعيدة كل البعد عن المعدلات التي نسجلها في الوطن العربي، حيث أن المعدل يفوق سبعة أضعاف ما هو عليه في العالم المصنع... »[٨]:

---

(٨) خميس طعم الله: التطور الديموغرافي في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ١١ السنة ١٩٨١، ص ١١١.

وهذا مرتبط بالتالي بمستوى دخل الفرد، وما يترتب عليه من تأمين الغذاء الضروري، وطالما أن دخل الفرد منخفض بشكل اجمالي في الدول العربية، وبما أن الخدمات الاجتماعية غير متوفرة بشكل صحيح فان ذلك يحمل في طياته تزايد الفقر والمرض والجهل التي تنخر في ثنايا المجتمعات العربية.

الا أنه مهما يكن من أمر قدر الوفيات الا أن التزايد في عدد سكان الدول العربية قد رافقه تزايد طبيعي في طلب المنتجات الغذائية، إلا أن هذا التزايد مقارنة بالحاجات الغذائية لم يرافقه ازدياد في الانتاج، مما أدى الى اتساع الهوة بين معدل الاستهلاك، وتزايد الاستيراد من الخارج.

لقد تزايد سكان الدول العربية بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاثين الاخيرة فارتفع الى الضعف ونصف الضعف بحيث أصبح في عام ١٩٨٠ حوالي ١٧٠ مليون نسمة (جدول رقم - ٦). هذه الزيادة التي تعود لأسباب عدة أهمها هبوط معدلات الوفيات التي كانت سبباً أساسياً للاسراع بنمو السكان نتيجة للجهود المبكرة التي بذلت لتحسين مستويات المعيشة، بما في ذلك انشاء نظم الصحة العامة، كما أن ذلك لم يقترن بهبوط مستوى الخصوبة، زدْ على ذلك ما رافقه من توفر وتحسن نسبي بنمط التغذية وقد يصبح عدد سكان الدول العربية ٢٦٥ مليون نسمة في سنة ٢٠٠٠ [٩].

ويمثل السكان الزراعيون قرابة ٨٦,٧٦٤ مليون نسمة أي ما يعادل قرابة نصف سكان الدول العربية في حين أنه لو أخذنا خمس دول صناعية هي: فرنسا، وتشيكوسلوفاكيا وهولندا وكندا والمانيا الفيدرالية التي يوازي سكانها تقريباً عدد سكان الدول العربية لوجدنا بأن عدد السكان الزراعيين فيها لا يتجاوز ١٠ ملايين نسمة إلا قليلاً، بالمقابل فان القوى العاملة العربية هي أقل بكثير في الدول العربية

---

(٩) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٧٨، ص ١١٤ - ١١٥، ينقص الرقم المدون اعلاه كلا من البحرين، قطر، عمان، الامارات، جيبوتي.

جدول رقم (٦)

مجموع السكان ونسبة العاملين منهم في الزراعة

(١٠٠٠ نسمة)

الدولة	السكان		القوى العاملة		
	المجموع	الريفيين	المجموع	في الزراعة	٪ بالزراعة
الجزائر	١٩٥٩٠	٩٤٤١	٤٣٤٧	٢١١٧	٤٨,٧
جيبوتي	٣٢٣				
مصر	٤٣٠١٠	٢١٤٩٨	١٢١٢٤	٦٠٦٠	٥٠,٠
ليبيا	٣٠٩٨	٤٤٨	٧٧٦	١١٢	١٤,٥
موريتانيا	١٦٨١	١٣٨٢	٥١١	٤٢٠	٨٢,٢
المغرب	٢٠٩٧١	١٠٦٠٣	٥٥٤٣	٢٨٠٢	٥٠,٦
الصومال	٤٨٩٥	٣٨٩١	١٨٦٧	١٤٨٤	٧٩,٥
السودان	١٨٩٠١	١٤٤١٥	٥٨٤٤	٤٤٥٧	٧٦,٣
تونس	٦٥١٣	٢٥٨٢	١٥٦٥	٦٢٠	٣٩,٦
البحرين	٣٢٢				
العراق	١٣٥٢٧	٥٣٥٧	٣٣١٦	١٣١٣	٣٩,٦
الاردن	٣٣٦٤	٨٤٢	٨٠٠	٢٠٠	٢٥,٥
الكويت	١٤٢٦	٢٤	٣٧١	٦	١,٧
لبنان	٢٦٨٥	٢٤٦	٦٩٦	٦٤	٩,٢
عمان	٩١٩	٥٦١	٢٣٦	١٤٤	٦١,١
قطر	٢٤٨	٧٣,٠			
العربية السعودية	٩٣٩٩	٥٥٤٧	٢٣٩٥	١٤٢٦	٥٩,٥
سوريا	٩٣٣١	٤٣٩٨	٢٣٨١	١١٢٢	٤٧,١
الامارات	٧٦٢				
اليمن الشمالية	٥٩٤٠	٤٤٢٤	١٦٣٦	١٢١٩	٧٤,٥
اليمن الجنوبية	١٩٠٦	١١٠٥	٤٩٠	٢٨٤	٥٨,٠
المجموع	١٦٨٨١١	٨٦٧٦٤	٤٤٥٩٨	٢٣٨٥٠	

يتبع

تابع جدول رقم (٦)

الدولة	السكان		القوى العاملة		
	المجموع	الريفيين	المجموع	في الزراعة	٪بالزراعة
فرنسا	٥٣٩٣١	٤٤٤٢	٢٣١٦٥	١٩٠٨	٨,٢
كندا	٢٤٢١٣	١١٦١	١٠٣٨٧	٤٩٨	٤,٨
المانيا الاتحادية	٦١٦٦٦	٢٣٢٦	٢٩٢٢٥	١١٠٢	٣,٨
تشيكوسلوفاكيا	١٥٣٣٠	١٤٩٦	٧٦٤٤	٧٤٦	٩,٨
المانيا الديموقراطية	١٦٧٥٠	١٥٥٢	٨٨٢٩	٨١٨	٩,٣
هولندا	١٤٢٤٦	٧٣٣	٥٥٢٢	٢٨٤	٥,١
بولونيا	٣٥٩٠٢	١٠٦٠٤	١٩٩٤١	٥٨٩٠	٢٩,٥

المصدر : المنظمة العالمية للاغذية والزراعة، كتاب الانتاج السنوي، ١٩٨١ .

F.A.O.: Annuaire FAO de la production, 1981, Vol 35, p.61-71.

منها في الدول الخمس. فهي تفوق قليلا ٤٤,٥ مليون عامل في الدول العربية في حين أنها تقارب ٧٦ مليون عامل في الدول الخمس الأوروبية السالفة الذكر. ويعمل من أصل القوى العاملة العربية ما يزيد عن ٢٣,٨ مليون عامل في الزراعة في حين أن ذلك لا يتعدى ٤,٥ مليون عامل في القطاع الزراعي في الدول الخمس الأوروبية.

ان مجمل القوى العاملة العربية يوازي ٢٦,٨ ٪ في سنة ١٩٨٠ من مجمل سكان الدول العربية، وهذا يعني أن هؤلاء مضطرون لإعالة ما يزيد عن ٧٢٪من السكان. فانخفاض معدل القوى العاملة بالنسبة لمجمل السكان في الدول العربية يعني أن هذه القوى تتحمل جهداً أكثر مما يجب أن تتحمله. كما أن التراكم في رأس المال سينخفض نتيجة اتجاه الجزء الاكبر من انتاجية القوى العاملة المنتجة الى تأمين الحاجات الاستهلاكية الضرورية لسائر المواطنين. ولو أخذنا القوى العاملة البشرية الزراعية فيها لوجدنا أنها قرابة ٥٣,٤ ٪ من مجمل القوى العاملة في حين انه لو أخذنا عينة من الدول المتطورة لوجدنا بأن القوى العاملة تقارب ٤٣ ٪ من

مجمل السكان وأن القوى العاملة الزراعية تساوي ٨,٢٪، في حين أنه في كندا تساوي ٤٢,٨٪ من مجمل السكان وأن القوى العاملة الزراعية لا تتعدى ٣,٨٪ من مجمل القوى العاملة الألمانية.

ان ما ذهبنا اليه يسقط أهمية توفر الاعداد الضخمة من القوى العاملة العربية العاطلة عن العمل أو التي تتميز بالبطالة المقنّعة، وهذا يعني ارتفاع نسبة الأفواه التي تضطر القوى العاملة الفعلية لإشباعها إلى أكثر من ٧٢٪.

والملفت للنظر بشكل كبير هو التفاوت العظيم بين نسبة القوى العاملة العربية العاملة في الزراعة مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة (جدول رقم - ٦) وهـذا مما لا شك فيه نتيجة منطقية لتوسع القطاعات الاقتصادية الأخـرى في الدول المتطـورة (صناعة وخدمات) كما أن لدخول الالة بشكل واسع في الاستعمال فسح في المجال واسعاً لاحلال الجرارات والحاصدات مكان المئات بل الآلاف من الايدي العاملة الزراعية.

والملفت للنظر في الدول العربية أن تناقصاً متزايداً حاصل في عدد العاملين في القطاع الزراعي وتحوله إلى قطاعـات أخـرى. ففـي حين كـان عـدد العـاملين بالقطاع الزراعي ٥٥,٥٪ في سنة ١٩٧٧ وصل إلى ٥٤,٣٪ في سنة ١٩٧٩. وهذه الظاهرة صحية طالما أن ذلك لم يرافقه انخفاض في الانتاج، إلا أنه من الثابت أن الانتاج الزراعي العربي لا يستقر على حال. فلو أخذنا سنوات العقد السبعين (شكل - ١) لوجدنا أن الانتاج قد ازداد في سنتي ١٩٧١ و١٩٧٢ مقارنة بسنة الأسـاس ١٩٧٠. ففي حين كان الانتاج في سنة ١٩٧٠ قـرابـة ٤٦,٥ مليـون طـن ارتفـع الانتاج في سنة ١٩٧٥ الى قرابة ٥٧,٥ مليـون طـن ثم ٦١,٨ مليـون طـن في سنـة ١٩٧٦، إلا أنه ما لبث أن انخفض في سنة ١٩٧٧ الى ٥٤,٨ مليون طن ثم عاد فارتفع في سنة ١٩٧٨ الى ٦١,٧ مليون طن ثم تراجع قليلا في سنة ١٩٧٩ فأصبح ٦١,٥ مليون طن وما لبث أن عاد فارتفع في عام ١٩٨٠ الى حوالي ٦٧ مليون طن. (جدول رقم - ٧).

شكل رقم (١)
جملة الانتاج لأهم المنتوجات المحصولية في الدول العربية
في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠



والمهم ذكره في هذا المجال هو أن مقدار إنتاجية اليد العاملة وعددها يتأثر كذلك تأثيراً كبيراً بنوعية العامل الزراعي. فقد اجريت الدراسات المقـارنـة على انتاجية الفلاحين المتعلمين وغير المتعلمين، وحاصلاتهم وأنشطتهم الاسكانية... تبين « أنه حيثما توافرت المدخلات الزراعية اللازمة لتحسين تقنيات الزراعة، وجد أن الانتاج السنوي للفلاح الذي أكمل أربع سنوات من التعلم الابتدائي، يفوق من المتوسط بنسبة ١٣,٢ ٪ انتاج نظيره الذي لم يذهب الى المدرسة. وكما كان متوقعاً وجد أن هذه الزيادة أصغر في حالة عدم توافر المدخلات الاضافية وان

جدول رقم (٧)

جملة الانتاج لأهم المجموعات المحصولية في الوطن العربي في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠

(ألف طن)

المجموعات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الحبوب	٢٠٨٩٩,٦٤	٢٣٨٦٣,٢٢	٢٦٧٤٢,٨٣	١٩٤٥٦,٧٦	٢٤٣٨٦,٧٣	٢٢٨٩٥,٠٢	٢٦٣٥٨,٨٤
الدرنات	١٥٧٠,٠٤	٢١٦٤,٠٣	٢٦٢٢,٩٦	٢٩١٥,٤٥	٢٥٠٨,٤٥	٣٠٥٢,٣٧	٣٤٧٨,٥١
البقوليات	١٠٩٧,٦٨	١٢٥٨,٥٢	١٤٥٦,٤٩	١٠٢٢,٤٥	١٠٨٦,٦٤	١٥٦,٩٩	١٠٩٠,٦٤
البذور الزيتية	٢٤٠٣,٤٣	٢٨١٦,١٥	٢٤٥١,٦٦	٢٥٣٤,٠٨	٢٩٥٤,٠٦	٢٧٠١,٨٣	٢٧٠٩,٤٠
الخضر	٩٦٥٥,٢٧	١٥٢٧٧,٢٠	١٦٩٩١,٥٣	١٧٢٢٠,٤٦	١٧٧٥٧,٩٥	١٩٠٤٧,٩١	١٩٦٣٢,٩٨
الفاكهة	٨١٩٤,٤٩	٩٧٢١,٩٧	٩٥٥٠,٩٠	٩٥٨٠,٣٥	١٠٧٤٥,٧٦	١٠٦٣٩,٧٨	١١٤٠٢,١٨
الألياف	٢٦١٣,٣٧	٢٣٤١,٨٣	٢٠٠١,٠٧	٢١٦٩,٩٣	٢٣٣٦,٨٩	٢٢٥٢,٧٢	٢٢٤٠,١٢
المجموع	٤٦٤٣٣,٩٢	٥٧٤٤٢,٩٢	٦١٨١٧,٤٤	٥٤٨٩٩,٤٨	٦١٧٧٦,٤٨	٦١٥٤٦,٦٢	٦٦٩١٢,٦٧

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، المجلد الثاني ، أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٢ ص ١٠٤ .

ظلت زيادة ملموسة »[١٠]. وبالتالي فان من قصر النظر « ان نترك جزءاً ضخماً من الجيل القادم من الفلاحين دون تعليم لا لاعتبارات العدالة فحسب بل من وجهة نظر النمو أيضاً »[١١]. « وتدعم هذه النتائج، بعض الادلة التاريخية وطائفة من المشاهدات المتناثرة على أن التعليم الرسمي يمكنه الاهتمام بالتنمية الاقتصادية، وفي اليابان وكوريا الجنوبية، ربما لم يكن ممكناً احراز الارقام القياسية الرائعة للنمو، ما لم تتميز شعوب هذه البلاد بمعرفة مبكرة للقراءة والكتابة ومبادىء الحساب والعلوم. وعلى العكس من ذلك، تعزى رداءة الأداء الاقتصادي في افريقيا جنوب الصحراء جزئياً على الأقل إلى انتشار الأمية المخيف والى التركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار كندرة الخبراء الجامعيين. ولا تشكل المعارف والمهارات والمواقف الجوانب الوحيدة للموارد البشرية التي تؤثر في الأداء الاقتصادي. فلا ريب في أن قوة عاملة متمتعة بالصحة والغذاء الجيد أنشط بدنيا وعقليا من قوة عاملة تعاني من المرض والجوع »[١٢]. مع أن دراسات أخرى ترفض بأن التعليم والصحة والتغذية كافية بحد ذاتها لإحداث النمو السريع في بورما وجامايكا »[١٣].

فاذا كان للتعليم دور في عملية نمو الانتاج، فانه لا بد من التشديد في هذا المجال على الامية التي تعتبر من الآفات التي تنخر في جسم المجتمعات العربية، وهي احدى المؤشرات الاساسية لتخلفها، وتشكل نسبها بين الذكور حسب احصاءات ١٩٨٠ حوالي ٢٧,٧ ٪ من الذكور و٥١,٥ ٪ من الاناث أي أن النسبة العامة تعادل ٤٢,٥٪. فهذا الرقم الكبير جداً يمكن تصور مدى جدية خطورته اذا ما اجرينا مقارنة مع الدول المتقدمة، فالأمية في اميركا الشمالية لا تتجاوز ٠,٥ ٪ وهي حوالي ذلك في كل من أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي.

---

(١٠) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٠، ص ٦١.

(١١) المصدر السابق، ص ٦١.

(١٢) المصدر السابق، ص ٥١.

(١٣) المصدر السابق، ص ٥١.

ان الفلاح الامي أو العامل الجاهل لا يمكنهما المساهمة التامة في عملية الانتاج بل إن جهل هذا وذاك بخصائص التكنولوجيا الحديثة ومدى قدرته على استعمالها يؤدي بالضرورة الى انخفاض في الانتاجية نظراً لقصوره عن امكانية استعمال الآلة واستخدام المواد الزراعية بالطريقة الصحيحة الكفيلة بزيادة الانتاجية كما هي الحال بالنسبة للعامل أو الفلاح في الدول المتقدمة، وهذا الامر يشكل عقبة كأداء في عملية التنمية المطلوبة. والملاحظ أن الدول ذات الناتج القومي المرتفع قياساً على عدد السكان والذي مصدره عادة النفط كالسعودية والعراق والجماهيرية العربية الليبية والامارات والبحرين تشهد ارتفاعاً في نسب الأمية وخاصة عند الاناث منهم، فهي تصل عند الاناث على التوالي ٨١٪، ٧٥٪، و٦٦٪ و٦٦,٥٪ و٦٥٪ مع أننا لا ننكر بأن جهوداً ضخمة لا تزال تبذلها الدول العربية إلا أن ذلك يبقى غير كافٍ بالنسبة لحجم المشكلة الباقي آثارها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء [١٤].

ب) المكننة

لقد استعملت الدول العربية مجتمعة في سنة ١٩٨٠ قرابة ٢١٦٠٣٣ جراراً (تراكتور) (جدول رقم - ٨) في حين أن كندا وحدها قد استعملت ما يزيد عن ثلاثة أضعاف هذا العدد، علماً بأن مساحة الأراضي المستعملة تساوي ٤٤,٣٥٠ مليون هكتار مقابل ٥٦ ألف هكتار في الدول العربية، كما أن فرنسا قد استعملت ما يزيد عن سبعة أضعاف ما استعملته الدول العربية لمساحة تساوي ١٨,٦٤٣ مليون هكتار من الأرض حيث بلغ عدد المستعمل في كل من فرنسا وكندا في سنة ١٩٨٠ قرابة ١٥٠٣٧٠٣ تراكتور، و٦٧٥٠٠٠، تراكتور. ولم يكن أفضل بالنسبة للحاصدات الزراعية، فقد استعملت الدول العربية ٢٣ ألف حاصدة في ١٩٨٠ مقابل ١٤٢٤٠٠ حاصدة استخدمتها فرنسا مثلا و١٧٠٠٠٠ حاصدة استعملتها كندا، وهذا الامر ينطبق على العديد من الدول الصناعية الاخرى (جدول رقم - ٨).

---

(١٤) أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ١٩٨١، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

جدول رقم (٨)

التراكتورات والحصادات الزراعية في الدول العربية وبعض دول العالم

الدولة	عدد التراكتورات الزراعية				عدد الحاصدات الزراعية			
	٦٩ - ٧١	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	٦٩ - ٧١	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	٤٠٢٣٣	٤٢١٤٧	٤٢٥٠٠ف	٤٣٦٤٣	٣٦٠٠	٤٠٠٠	٤٠٥٠ ف	٤١٠٠ف
جيبوتي	٣٦	٤٢ ف	٤٨ف	٤٨ ف				
مصر	١٧٢٧٦	٢٣٥٠٠ف	٢٤٥٠٠	٢٥٠٠٠	١٧٠٠	٢٢٠٠ ف	٢٣٠٠ ف	٢٤٠٠ ف
ليبيا	٣٨٦	١٢٠٠ ف	١٣٠٠٠ف	١٤٠٠٠ ف				
موريتانيا	١٠٠	٢٦٠ ف	٢٧٠ ف	٢٩٠ ف				
المغرب	١٢٢٧٩	٢٣٠٠٠ ف	٢٣٨٠٠ف	٢٤٥٠٠ف	٢٥٠٠	٣٠٠٠ ف	٣١٠٠ف	٣٢٠٠ ف
الصومال	٩١٠	١٥٥٠ ف	١٦٠٠ ف	١٦٥٠				
تونس	٢١٠٠٠	٣٢٠٠٠ ف	٣٣٠٠٠ ف	٣٤٠٠٠ ف	٢٩٨٣	٣٤٥٠ ف	٣٥٠٠ ف	٣٥٥٠ ف

السودان	٥٠٤٣	١٠٠٠٠ ف	١٠٥٠٠ ف	١١٠٠٠ ف	٣٤٠	١٠٥٠ ف	١١٠٠ ف	١١٥٠ ف
البحرين								
العراق	١٣٦٦٧	٢١٨٠٠ف	٢٢٠٠٠ ف	٢٢٢٠٠ف	٣٨٨٣	٥٣٠٠ ف	٥٣٥٠ ف	٥٤٠٠ ف
الأردن	٢٧٥٩	٤٢٢٣	٤٣٧٠ ف	٤٥٢٠ ف	١٣٩	٢٢٠ ف	٢٣٠ ف	٢٠٠ ف
الكويت	٨	٣٠ ف	٣٢ ف	٣٥ ف				
لبنان	٢٥١٧	٣٠٠٠ ف		٣٠٠٠ف	٣٠٠٠ ف	٦٠	٩٠ ف	٩٠ف
عمان	٣٠	١٠٠	٩٢	٩٣				
قطر								
السعودية	٦١٧	١٠٠٠ ف	١١٠٠ ف	١٢٠٠ ف	١٦٠	٣٥٠ ف	٣٨٠ ف	٠٠٤ ف
سورية	٩١٣١	٢٣٣٢٩	٢٥٣٤٠	٢٧٥٤٤	١٤١٠	٢١٨٩	٢٣٢٩	٢٣٥٢
الامارات								
اليمن الشمالية	٥٠٠	١٢٠٠ ف	١٤٠٠ ف	٢٠٠٠ ف				
اليمن الجنوبية	١٠٥٠	١٢٥٠ ف	١٢٦٠ف	١٢٦٠ ف	٦	١٤ ف	١٤ ف	١٥ ف
فرنسا	١٢٣٩٠٠٤	١٤١٣٠٠٠	١٤٢٤٥٠٠	١٥٠٣٧٠٣	١٣٠٥٠٣٦	١٤٦٨٠٠	١٣٩٩٠٠	١٤٢٤٠٠
كندا	٥٩٦٤٣٥	٦٥٦٨٩٧	٦٦٥٠٠٠ف	٦٧٥٠٠٠ف	١٦٥٥٨٨	١٦٧٦٩٨	١٦٩٠٠٠ف	١٧٠٠٠٠ف
المانيا الفيدرالية	١,٣٦٨٢٣٦	١٤٦٢٢٥١	١٤٥٦٢١٠	١٤٦٣١٣١	١٦٩٧٦٩	١٧٠٩٠٠	١٧٠٩٠٠	١٦٥٠٠٠

يتبع

تابع جدول رقم (٨)

الدولة	عدد التراكتورات الزراعية				عدد الحاصدات الزراعية			
	٧١ - ٦٩	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	٧١ - ٦٩	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
النمسا	٢٤٩٠٥٠	٣٠٧٦٣٧	٣٠٩٠٠٠	٣١٣٠٠٠	٢٨٢٤٧	٣١٨٥٨	٣١٧٠٠	٣١٠٠٠
تشيكوسلوفاكيا	١٣٦٠٠٠	١٣٩٧٤٤	١٣٨٢٥١	١٣٦٦٦١	١٤٤٥٢	١٨٦٧٨	١٨٢٤٥	١٧٧٧١
	١٣١٧٣٢	١٦٣١٣٧	٢٠٨٣١٢	٢١٦٠٣٣	١١٦٨١	٢١٨٦٣	٢٢٤٤٣	٢٢٩٠٢
المانيا الديموقراطية	١٤٧٨٠٧	١٣٩٥١٥	١٤٢٥٩٢	١٤٤٥٠٢	١٧٣٧٢	١٣١٩٢	١٣٣٦٨	١٣٥٨٢
هولندا	١٣٤٠٩٨	١٦٨٠٠٠ف	١٧٢٩٥٧	١٧٨٠٠٠ف	٧٣٠٠	٦٤٠٠ ف	٦٢٠٠ ف	F ٦٠٠٠
بولونيا	٢٢١٨٨٠	٥١٤٤٨٠	٥٧٣١٤٥	٦١٩٣٥٣	١٣٩١٥	٢٩٧٠٩	٣٥٤٤٢	٣٩٣٠٢
السويد	١٧٩٤٤٠	١٨٧٠٠٠	١٥٨٠٠٠	١٨١٠٠٠	٤٣٦٣٣	٥١٠٠٠	٥١٠٠٠	٥١٠٠٠
الاتحاد السوفياتي	١٩٧٦٩٠٠	٢٥١٥٠٠٠	٢٥٤٠٠٠٠	٢٥٦٢٠٠٠	٦٢٢٣٦٧	٧٠٠٠٠٠	٧٠٦٠٠٠	٧٢٢٠٠٠
الولايات المتحدة الاميركية	٥٠٧٤٦٦٧	٤٢٣٩٠٠٠	٤٨١٠٠٠٠	٤٧٧٥٠٠٠	٧٥٢٣٣٣	٦٦٤٠٠٠	٦٧٠٠٠	٦٦٩٠٠٠

المصدر: FAO. Annuaire FAO de la production, 1981, vol. 35. p 272-274.

ف = تقديرات الفاو.

قد لا يجوز أن ننظر الى أرقام الدول العربية بشكلها الجامد، بمعنى دون النظر الى التطور الحاصل في عدد من السنوات كأن يقال بأن العدد قد زاد ٨٤٣٠١ تراكتوراً خلال فترة أربع سنوات، كما أن عدد الحاصدات قد تضاعف خلال الفترة نفسها وهذا الامر مهم جداً وينظر اليه بشكل جدي، ويُفهم من خلال تطور لتغير النمط الانتاجي بحيث يصبح للآلة دور فاعل في عملية الانتاج إلا أن ذلك لا يمنع أبداً المقارنة، بل إن المقارنة الحاصلة سابقاً أساسية وضرورية لقياس فرق النتائج في المحصول. أضف الى ذلك أنه يلاحظ من أرقام الجدول رقم (٨) بأن أكبر عدد من الجرارات موجود في سبع دول ويوازي ١٨٧٩٣٧ تراكتوراً وان عدد سكان هذه الدول، يزيد عن ١٣١ مليون نسمة في حين أن بقية الدول العربية مجتمعة والتي تتميز بكثافة سكان منخفضة، فهي لا تزيد عن ٤٠ مليون نسمة، نجد أن عدد الجرارات يوازي ٢٨٠٩٦. والمفارقة في الأمر، ان المفروض بأن تكون الجرارات متوافرة في الدول ذات الكثافة السكانية الأقل وبالتالي اليد العاملة الزراعية، (جدول رقم ـ ٩)، لكي تقوم مقام اليد العاملة إلا أن الذي كان في الدول العربية هو على عكس ذلك، بمعنى أن الجرارات مستعملة أكثر في الدول التي فيها قوى عاملة زراعية أكثر والتي لديها إمكانيات مادية نسبية أقل وينطبق الأمر كذلك على عدد الحاصدات وكيفية توزعها (جدول رقم ـ ٨).

والثابت في هذا المجال أن الدول العربية لا تزال تستعمل الوسائل الزراعية البدائية كاستعمالها للمحاريث الخشبية أو المحاريث الحديدية التي تجرها الحيوانات.

في ٢٨ حزيران ١٩٨٠ وحتى ٣ تموز انعقد المؤتمر الفني الدوري الرابع لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، وقد كان مخصصاً لدراسة موضوع المكننة الزراعية والتكامل العربي في مجال تصنيعها واستخدامها. وقد ناقش المؤتمرون أسباب تخلف الانتاج الزراعي والصعوبات التي تعترض عدم الاستفادة الكاملة من الآلات الزراعية الحديثة، وانعكاس ذلك على مستوى الانتاج والانتاجية وعدم تحقق معدلات نمو جيدة في القطاع الزراعي العربي لمواجهة الازدياد في الاحتياجات

الغذائية العربية. وقد أوضح المؤتمرون آنذاك أن نصيب الفرد من الرقعة الزراعية في انخفاض مستمر وقد تصل الى ٢٣ ٪ فرد/هكتار في عام ٢٠٠٠ أي نصف ما كان عليه نصيب الفرد عام ١٩٧٥ ، وبالتالي انخفاض نصيبه من المواد الغذائية، مما يوحي بعدم الاطمئنان الى استمرار انتاج وتوافر كمية الاستهلاك العربي من الغذاء ، مما يعتبر مشكلة فنية من الدرجة الاولى وجزءاً رئيسياً من مكونات الامن الاستراتيجي العربي.

وقد أوضحت دراسات المؤتمر بأن انخفاض نصيب الهكتار العربي من القوى الآلية يحول دون تنفيذ العمليات الزراعية بكفاءة ودون التوسع في المشاريع الزراعية الكبيرة، اذ إن الجرار العربي الواحد على سبيل المثال مسؤول عن تقديم الخدمة لـ ٣٠٠ هكتار في حين أن الدول المتقدمة تمتلك جراراً واحداً لكل ١٠ هكتارات فقط[١٥].

القسم الثاني ـ الانتاج العربي من المواد الغذائية

أولاً ـ الحبوب

لقد كانت نسبة الاكتفاء الذاتي في سنة ١٩٧٠ من الحبوب تعادل ٨٠ ٪ وقد تراجعت هذه النسبة الى ٦٩ ٪ في سنة ١٩٧٥ وازداد التراجع في سنة ١٩٨٠ ليصل الى ٥٨ ٪ (الشكل رقم ـ ٢).

نظرة الى الجدول رقم (٩) يبين لنا بأن كمية انتاج الحبوب[١٦] قد تزايدت بشكل واضح بالنسبة لعام ١٩٧٠ ، فإذا ما استثنينا سنة ١٩٧٧ نلاحظ بأنه قد ارتفع ليصل الى ٢٦,٧ مليون طن في سنة ١٩٧٦ ويتراجع سنة ١٩٧٧ الى ١٩,٤

---

(١٥) مجلة المهندس الزراعي العربي، كلمة العدد، العدد السابع، ١٩٨٢، ص ٣.

(١٦) ان متوسط الانتاج العالمي للهكتار من الحبوب يصل إلى ١,٣ طن بينما يصل متوسط الانتاج العربي إلى ١,١ طن، أي بانخفاض قدره ٤٣٪ من المتوسط العالمي؛ المنظمة العربية للتنمية الزراعية: مشكلة الغذاء في البلاد العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ١١/١٩٨٢، ص ٧٩.

شكل رقم (٢)

تطور انتاج أهم المحصولات الزراعية

الانتاج (مليون طن)

٢٥ مليون

٢٠ مليون

١٥ مليون

١٠ مليون

٥ مليون

الحبوب

الخضر

الفاكهة

الدرنات

البذور

الألياف

البقوليات

١٩٧٠ ١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠

جدول رقم (٩)

جملة إنتاج الحبوب (*) (ألف طن)

الدولة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الاردن	٥٩,٥٠	٦٢,٥٠	٨٠,٥٠	٧٤,٨٠	٦٩,٠٠	٢١,٧٠	١٧٢,٢٠
سورية	٨٨٤,١١	٢١٩٥,٦٠	٢٩١٨,٢١	١٦٣٨,٢٦	٢٤٥٤,٤٦	١٧٦١,٧٩	٣٨٨٠,٣٠
العراق	٢١١٢,٢٥	١٣٧١,٨٨	٢١١٩,٣٧	١٤٤٤,٤٠	١٨٠٠,٢٣	١٤٧٨,٤٩	١٨٨٩,٠٠
لبنان	٦٢,٠٠	٨٨,٠٠	٥٦,٠٠	٦١,٠٠	٥٧,٠٠	٤٩,٠٠	٥٢,٠٠
اليمن الشمالية	٢٧,٢٣	٢٥,٦٩	٢٨,٠٦	٣٢,٠١	٢٦,٢٧	٢٧,٦٥	٢٧,٥٦
اليمن الجنوبية	٨٤١,٠٠	٩٤٠,٠٠	٧٦٠,٠٠	٧١٢,٠٠	٧٧٨,٠٠	٧٨٨,٠٠	٧٤٨,٠٠
الامارات			٠,٠٥	٠,٠٧	٠,٢٤	٠,٧٩	١,٩٤
السعودية	١٦١,١٨	٢٨٨,٩٩	٢٨١,٨٢	٢٩٣,٨١	٣٠١,١٤	٣٧٤,٠٠	٤٠٣,٠٠
عمان		٥,٠٠	٥,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠
قطر		٠,٢٨	٠,٤٥	٠,٣٧	٠,٤٧	٠,٥٣	٠,٦٤
الكويت	٠,٠١		٠,٠٢	٠,٠٢	٠,١٠	٠,٢١	٠,١٩

يتبع

تونس	٦٠٠,٠٠	١٢٤٥,١٠	١٠٥٠,٠٠	٦٧٠,٠٠	٩٥٠,٠٠	٩٥٠,٠٠	١١٦٥,٠٠
الجزائر	٢٠٥٨,١١	٢٦٨٠,٤٥	٢٣١٣,١٩	١١٤٢,٥١	١٥٣٨,٥٥	١٦٢٦,٦٣	٢٥١٧,٧٠
ليبيا	٨١,٢٦	٢٦٨,٠٠	٣٣٠,٦٠	١٠٨,٤٣	٢٩٦,٩٣	٢١١,٠٩	٢١٥,٠٠
مصر	٧٤٥٧,٠٠	٨١٢٥,٠٠	٨١٩٤,٠٠	٧٤٥٨,٠٠	٨٢٣٩,٠٠	٨٠٨٠,٠٠	٨١٩٥,٠٠
المغرب	٤٢٣٥,٧٨	٣٨٤٦,٢٢	٥٦٤٨,٨٦	٢٨٦٣,١٦	٤٦٦١,٦٢	٤٠٥١,٣٩	٤٤٦٤,٣١
السودان	١٩٩٣,٠٠	٢٤٣٨,٠٠	٢٦٧٥,٠٠	٢٦٣٨,٠٠	٢٨٩١,٠٠	٣١٧٤,٠٠	٢٢٧٦,٠٠
الصومال	٢٨٣,٦٦	٢٤٣,٢٧	٢٥٢,٧٢	٢٧٣,٧٧	٢٦٠,٨٩	٢٦١,٠٠	٢٦٧,٠٠
موريتانيا	٤٣,٤٥	٣٩,٢٤	٢٨,٩٨	٤٠,١٥	٥٥,٨٣	٣٤,٧٥	٢٨,٠٠
المجموع	٢٠٨٩٩,٦٤	٢٣٨٦٣,٢٢	٢٦٧٤٢,٨٣	١٩٤٥٦,٧٦	٢٤٣٨٦,٧٣	٢٢٨٩٥,٠٢	٢٦٣٥٨,٨٤

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، المجلد الثاني، ص ١٠٥.

(★) هناك اختلاف طفيف بين جملة الانتاج في سنة ١٩٨٠ في هذا الجدول وبين الجدول رقم ٥ نظراً لاختلاف المصدر. إلا أن ذلك لا يغير شيئاً من التحليل العام.

مليون طن نتيجة للظروف الطبيعية ثم يعاود ارتفاعه في سنة ١٩٧٨ الى ٢٤,٣ مليون طن ليعاود انخفاضاً في سنة ١٩٧٩ إلى ٢٢,٨ مليون طن ويرتفع من جديد الى ٢٦,٣ مليون طن في سنة ١٩٨٠.

أ) القمح

لقد شكل القمح ٤٦ ٪ من مستوردات الحبوب في سنة ١٩٨٠ وشكلت الذرة ١٠,٣ منها والشعير ١٠,٤ والارز ١٧,٣ ٪ في حين أن السكر شكل قرابة ١٥ ٪ من المستوردات الغذائية الكلية. أما جملة ما هو مستورد من لحوم فشكل نسبة ١١,٢ ٪ و٩,٦ ٪ من الحليب وزيت الزيتون والشحوم النباتية قرابة ١٠,٥ ٪ من مجمل المستوردات الغذائية.

يعتبر القمح المادة الغذائية الاساسية للغالبية العظمى من سكان الدول العربية. ويبين الجدول رقم (١٠) أن انتاج القمح يتركز بشكل أساسي في سبع دول عربية

جدول رقم (١٠)
المساحة المحصولية وانتاج القمح

البلد	المساحة/ألف هكتار	الانتاج/ألف طن
الجزائر	٢٠٧١	١٥١١
مصر	٥٥٧	١٧٩٦
ليبيا	٢٧٢	١٤١
موريتانيا		
المغرب	١٧١٥	١٨١١
الصومال	٤ ف	١ ف
السودان	٢٤٠	٢٣١
تونس	٨٥٣	٨٦٩

يتبع

تابع جدول رقم (١٠)

البلد	المساحة/ألف هكتار	الانتاج/ألف طن
العراق	١٥٠٠	١٣٠٠
الاردن	١٣٣	١٣٤
لبنان	١٥ ف	٣٥
عمان	١	١ ف
العربية السعودية	٨٥ ف	١٥٠
سوريا	١٤٤٩	٢٢٢٦
اليمن الشمالية	٦٣*	٦٥*
اليمن الجنوبية	١٥*	٢٥*
المجموع	٨٩٧٣	١٠٢٩٦
فرنسا	٤٥٨٢	٢٣٦٨٣
المانيا الديموقراطية	٧٠٧	٣٠٩٨
المانيا الفيدرالية	١٦٦٨	٨١٥٦
تشيكوسلوفاكيا	١١٨٩	٥٣٨٦
كندا	١١٠٩٨	١٩١٥٧
الولايات المتحدة الاميركية	٢٩٧٢٧	٦٤٦١٩
هولندا	١٤٢	٨٨٢
بولونيا	١٦٠٩	٤١٧٥

المصدر : منظمة التغذية والزراعة العالمية. ف. = تقديرات الفاو. ★ معلومات غير رسمية.

F.A.O.: Annuaire FAO de la production, 1981, p.96-97.

وتأتي المغرب في المرتبة الاولى ثم مصر، ثم سوريا والسودان والجزائر والعراق وتونس.

« وقد بلغ متوسط مردود القمح في الاقطار العربية ٩٥٣ كلغ/هكتار في حين

وصل في الدول المتقدمة الى حوالي ٢١٠٠ كلغ/هكتار. وهذا يعني أن متوسط انتاج الهكتار العربي من القمح يعادل ٤٦ ٪ من متوسطه لدى الدول المتقدمة، و٧٠ ٪ من متوسط انتاج الهكتار في الدول النامية، و٥٤ ٪ من المتوسط العالمي »[١٧].

وتشكل نسبة الارض المزروعة بالقمح ما يساوي ٣٨ ٪ من المساحة المزروعة بالحبوب.

ان مساحة الارض التي تنتج القمح تساوي ٨,٩٧٣ ملايين هكتار وهي تساوي ٣٨ ٪ من المساحة المزروعة بالحبوب، ومع ذلك فان كمية ما تنتجه هذه الرقعة الواسعة لا يزيد عن ١٠,٢٩٦ ملايين طن.

ولو أجرينا مقارنة بسيطة بين ما تنتجه الدول العربية مجتمعة وبين ما تنتجه فرنسا، لوجدنا أن رقعة أرضية لا تعادل نصف رقعة أرض الدول العربية، أي ما يساوي ٢٣,٦٨٣ مليون هكتار تنتج أكثر من الضعف ونصف الضعف، كما أنه لو أخذنا مجموعة من الدول المتقدمة وهي ألمانيا الديموقراطية والمانيا الفيدرالية وتشيكوسلوفاكيا وهولندا وبولونيا التي لا تتجاوز مساحتها ٥,٣١٥ ملايين هكتار لوجدنا أن انتاج هذه الدول يساوي ٢١,٦٩٧ مليون طن أي ما يزيد عن ضعف ما تنتجه الدول العربية مجتمعة.

ليس من شك في أن عوامل كثيرة تلعب دوراً في عملية تخلف زراعة القمح وتشكل عملية استخدام الوسائل التقنية الحديثة دوراً مهماً. « ان الدول العربية بحاجة الى توسيع رأسي لتنمية انتاجها من هذه المحاصيل وليس الى توسع أفقي. وبمعنى آخر فان الدول العربية ليست بحاجة للتوسع بمساحة جديدة من الأراضي بقدر ما هي بحاجة الى زيادة انتاجية الهكتار »[١٨].

---

(١٧) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة: اصناف جديدة من القمح والشعير، مأخوذة عن مجلة المهندس الزراعي العربي، العدد الثالث، حزيران / يونيو، ١٩٨١، ص ٤٣.

(١٨) المرجع السابق، ص ٤٣.

لقد تبين للمركز العربي للابحاث ان استخدام الاسمدة الفوسفورية مثلا مع « المانغنيز ـ زنك » أدى الى ارتفاع غلة الأراضي الكلسية ، كما أن استخدام النتروجين وقت البذار رفع الغلة بحدود ٤٠ ٪. هذا الى جانب ما يعنيه توفير البذار المحسن من أثر ايجابي في رفع المردود الانتاجي[١٩].

ب) الذرة

تحتل الذرة بنوعيها الشامية والرفيعة المرتبة الثانية ، فهي تمثل ٣١,٨ ٪ من الرقعة المزروعة بالانواع المختلفة من الحبوب أي ما يوازي قرابة ٩,٢ ملايين هكتار في سنة ١٩٨٠ ، ولا تنتج اكثر من ٧,٥ ملايين طن في سنة ١٩٨٠ وهو ما يوازي ٢٣,٥ ٪ من نسبة انتاج الحبوب.

وتأتي مصر في المرتبة الاولى في انتاج الذرة الشامية ، فقد بلغ انتاجها ٣,٢٣١ ملايين طن في سنة ١٩٨٠ واتى المغرب في المرحلة الثانية بانتاج قدره ٣٣٢ ألف طن في نفس السنة ثم الصومال ١١٠ آلاف طن[٢٠].

أما ما يتعلق بالذرة الرفيعة والدخن فقد احتلّ السودان المرتبة الاولى بانتاج قدره ١,٩٧٨ مليون طن في سنة ١٩٨٠ ثم تلته مصر بانتاج ٦ آلاف طن في نفس السنة ثم اليمن الشمالية والسعودية والصومال على التوالي ٦٣٦ ألف طن و٢٢٨ ألف طن و١٤٠ ألف طن[٢١].

لقد ارتفعت فاتورة الواردات من مادة الذرة ، ففي حين كانت تساوي ٢٦٥ مليون دولار في سنة ١٩٧٨ ، أصبحت ٣٢٤ مليون دولار في سنة ١٩٧٩ لتصل الى ما يزيد عن ٥٠٨ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ (جدول رقم ـ ١٢).

---

(١٩) المرجع السابق ، ص ٤٤.

(٢٠) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي ـ الاحصاءات الزراعية ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢١) المرجع السابق ، ص ١٠٧.

جدول رقم (١١)

الرقعة المزروعة بأنواع مختلفة من الحبوب

	المساحة ألف هكتار ١٩٨٠/	نسبة الرقعة ١٩٧٨ - ١٩٨٠	الانتاج ١٠٠٠ طن ١٩٨٠/	نسبة الانتاج (١٩٧٨ - ١٩٨٠)
القمح	١٠٢٣٩,٣٧	٣٨,٩	١٠١٨٩,٨٧	٣٦,٨
الذرة الشامية	٣٧٣٩,٢	٦,٦	٣٨٨٢,٦١	١٥,٤
الذرة الرفيعة والدخن	٥٤٧٩,٥٥	٢٥,٢	٣٧٠٩,٧٥	١٧,١
الارز	٤٨٨,٣٥	٢,٢	٢٦١٨,٨٢	١٠,٧
الشعير	٦١٣٩,٧١	٢٦,٣	٥٨٨٣,٧٦	١٩,٦
اخرى		٠,٠٨		٠,٤

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، الخرطوم، المجلد الثاني، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

جـ) الشعير

ويمثل الشعير المقام الثالث في انتاج الحبوب، ففي حين أن المساحة المزروعة تساوي قرابة ٦,١ ملايين هكتار أي ٢٦,٣ ٪ من الرقعة المزروعة بمختلف أنواع الحبوب، فان الانتاج لا يزيد عن ٥,٨ ملايين طن أي قرابة ١٩,٦ ٪ من نسبة انتاج الحبوب.

ويحتل المغرب المرتبة الاولى، فقد أنتج ٢,٢٠٩ مليون طن في سنة ١٩٨٠ وتأتي سوريا في المرتبة الثانية، فقد انتجت ١,٥٨٧ مليون طن في نفس السنة وتأتي الجزائر ثم العراق ثم تونس ثم مصر على التوالي ٧٩٤ ألف طن، ٦٨٢ ألف طن ١٩٦ ألف طن و١٣٢ ألف طن[٢٢].

---

(٢٢) المرجع السابق، ص ١٠٨.

جدول رقم (١٢)

صادرات وواردات الذرة ١٩٧٨ - ١٩٨٠

(١٠ ٠٠٠ دولار)

البلد	الواردات ١٩٧٨	الواردات ١٩٧٩	الواردات ١٩٨٠	الصادرات ١٩٧٨	الصادرات ١٩٧٩	الصادرات ١٩٨٠
الجزائر	٢٣٦١٠	٢٨٤٥٨	٢٦٠٠٠*			
جيبوتي						
مصر	٩٧٠٦١	٤٤٧٩٠	١٠٢٥١٦		١٥	
ليبيا	٣٥٧٠	٣٨٦٤	٤٥٠٠ ف			
موريتانيا		١٣				
المغرب	١٠٢٥٤	١٥٤٤٧	١٩٢٨٠			
الصومال	٤١١	٢٤٠٠ ف	١٦٥٠٠ ف			
السودان						
تونس	١٥٩٢٢	٢٠٨٠٣	٢١٧٧٧			
البحرين	٥٣٨	٨١٧	١٩٠٠ ف			
العراق	١٤٠٠٠ ف	٢٦٠٠٠ ف	٣٨٠٠٠ ف			
الأردن	١٣٥٤٣	٢٠١٧٤	٢٣٠٠٠	١٣٨٠	١٨٦٠	
الكويت	٤٤٨٦	٣٢٠٣	٨٨٠٠ ف	١٥		
لبنان	١٤٥٠٠	٣١٠٠٠ ف	٤٥٠٠٠ ف	٣٤٠٠ ف	١٣٠٠٠ ف	٢٢٠٠٠ ف
عمان	١٣٠٠ ف		١٣٠٠ ف			
قطر						
العربية السعودية	٥٦٦٩٥	١٠٢٨٩٨	١٧٦٠٨١	٤٤	٥٠	٤٥
سورية	٨٤٢٩	١٩٤٣٥	٢٠٠٠٠ ف		١	
الامارات	٥٩١	١٣٢٩	٥٤٤			
اليمن الشمالية	٢٤٦	٣١٦٣	١٥٠٠ ف			
اليمن الجنوبية	٢٣٠	٧٣٥	١٥٧٥			
المجموع	٢٦٥٣٨٦	٣٢٤٥٢٩	٥٠٨٢٧٣	٤٨٣٩	١٤٨٢٦	٢٢٠٤٥

المصدر : F.A.O.: Annuaire FAO du Commerce, Vol. 34, p. 121. 1980.

(*) تقديرات غير رسمية.

ف. = تقديرات الفاو.

أما انتاج الدول العربية من هذه المادة فلا يغطي سوى ١٥ - ٢٠ ٪ من الاستهلاك الحالي، والذي من المتوقع اشتداد الطلب عليه لتنمية الثروة الحيوانية.

ان مادة الشعير، تعتبر مادة أساسية لغذاء الحيوانات، وبالتالي فان تنمية الثروة الحيوانية، وما ينتج عنها من لحوم والبان، يعتبر أمراً واجباً، خصوصاً وأن الدول العربية تعاني من نقص كبير في تأمين ما تحتاج اليه من غذاء للثروة الحيوانية.

لقد ارتفعت فاتورة مستوردات الشعير خلال ثلاث سنوات الى قرابة الاربعة أضعاف، ففي حين كانت المستوردات ١٦٦ مليون في سنة ١٩٧٨ ارتفعت في سنة ١٩٧٩ الى ما يزيد عن ٢٩٩ مليون دولار لتصل الى ٥٥٦ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ (جدول رقم - ١٣).

والملفت للنظر أن متوسط انتاج الهكتار من الشعير لم يصل لاكثر من ٧٦٤ كلغ وهو متوسط ما يعادل ٣٣ ٪ من مثيله في الدول المتقدمة و٦١ ٪ من متوسط الدول النامية، و٣٩ ٪ من المتوسط العالمي الذي وصل حوالي ٢٠٠٠ كلغ [٢٣].

د) الأرز

ولا تمثل الارض المزروعة بالارز سوى ٢,٢ ٪ من الرقعة المزروعة حبوباً، وهو ما يعادل ٤٨٨ ألف هكتار في سنة ١٩٨٠ ولا تنتج سوى ٢,٦١٨ مليوني طن في نفس السنة، (جدول رقم - ١١ -). أما فاتورة المستوردات فهي الاخرى قد تزايدت؛ ففي حين كانت تساوي ٦٢٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٨ ارتفعت في سنة ١٩٧٩ لتصل الى ٧١٩ مليون دولار وتابعت هذه الفاتورة في التزايد في سنة ١٩٨٠ لتصل الى ٧٨٧ مليون دولار. والدولة الوحيدة التي تصدر بشكل ملحوظ بين الدول العربية من هذه المادة هي مصر، الا أن صادراتها في تناقص.

---

(٢٣) مجلة المهندس الزراعي العربي العدد الثالث / حزيران - يونيو ١٩٨١، ص ٤٣.

جدول رقم (١٣)

صادرات وواردات الدول العربية من الشعير

١٩٧٨ - ١٩٨٠

(١٠ ٠٠٠ دولار)

البلد	الواردات			الصادرات		
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	٧٢٨١٨	٤٩٥٣٩	٥٧٦٠٠*			
جيبوتي						
مصر	٧٦٧		٢٤٠٠*		١٥	
ليبيا	١٠٨٦٥	٢٧١٤٦	٣١٠٠٠ ف			
موريتانيا		١٣٦				
المغرب	٢٠٠٧	١١٨٧	٢٢١٤			
الصومال	٧٣					
السودان						
تونس	١١٨٢٨	٤٢١٨	٣٨٢٧			
البحرين	٣٩٠	١٩١	٢٤٠ ف			
العراق	٢٨٠٠٠ ف	٥١٠٠٠ ف	٤٩٠٠٠ ف			
الاردن	٣٣٤٩	٦٧٨٧	٣٣٠٠ ف			
الكويت	٧٤٣٣	١٥٣١١	٩٠٠٠ ف	٧٧٥٦	٧٠٠	٢٠٠ ف
لبنان	١٧٠٠٠ ف	٢٧٠٠٠ ف	٥١٠٠ ف	٤٨٠٠ ف	١٤٠٠٠ ف	١٤٠٠٠ ف
قطر	٢٠٢٨	١٥٨٢	٤٩٢٩			
العربية السعودية	٨٧١٠	١١١٣٥١	٣٣,٣٤٤			
سوريا	٢٥	١٠٢١	٤٩٠٠		١	١٦٠٠٠ ف
دولة الامارات	١٤٣٠	٢٧٥٢	٢٩٧٢			
اليمن الشمالية		٣٧				
اليمن الجنوبية						
المجموع	١٦٦٧٢٣	٢٩٩٢٥٨	٥٥٦٩٢٦	١٢٥٥٦	١٤٧١٦	

المصدر : منظمة التغذية العالمية . ف : تقديرات الفاو . F.A.O.: Annuaire FAO du Commerce 1980, Vol. 34, p. 119.

ففي حين كانت تزيد عن ٥٨ مليون دولار في عام ١٩٧٨ انخفضت الى ٣١,٥ مليون دولار في سنة ١٩٧٩ ثم ارتفعت قليلا في سنة ١٩٨٠ فوصلت الى ٣٥ مليون دولار (جدول رقم - ١٤).

ثانياً - الدرنات

وتحتل الرقعة المزروعة بالدرنات(*) المرتبة الثالثة، حيث تشكل هذه الرقعة

جدول رقم (١٤)

صادرات وواردات الدول العربية من الأرز

١٩٧٨ - ١٩٨٠

(١٠٠٠ دولار)

البلد	الواردات			الصادرات		
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	٥٥٨١	٣٦٨٤	٩٥٠٠*			
جيبوتي	٣١٠٠*	٣٧٦٨	٨٠٠٠ ف			
مصر				٥٨٨١٨	٣١٥٤٠	٣٥٢٢٣
ليبيا	١٤٩٠٩	٢١٩٥٠	١٩٠٠٠			
موريتانيا	١٢٥٠٠*	٥٧٥٩	١٥٥٠٠			
المغرب				٢		
الصومال	٧٠٠٠*	٢٨٠٠٠ ف	٤٢٠٠٠ ف			
السودان	٧٨٦	٣٣٩٠	٥٦٣٤			
تونس	٢٤٠٠	٦٩٦	٢٢٣٧			

يتبع

(*) الدرنات هي البطاطا، وقصب السكر، والشمندر السكري.

تابع جدول رقم (١٤)

البلد	الواردات			الصادرات		
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
البحرين	١٧٦٣٥	٦١٤٩	٢٤٨٠٨	٣١٧٥		
العراق	١٤٥٠٠٠	١٥٤٠٠٠	١٧٩٠٠٠			
الاردن	١١٩٨٢	١٦٣٧٩	١٦٩٠٠	٦٥	٤١٩	
الكويت	٣٥٩٨٠	٥٥٢٧٧	٥٧٣٠٠ ف	٧٢٧٦	٤٨٣٩	٥٠٠٠ ف
لبنان	٧٨٠٠ ف	٤٨٠٠ ف	١١٠٠٠ ف	٢١٠٠*	٦٠٠ ف	
عمان	٨٢٠٠ ف	٩٦٠٠ ف	٨٦٠٠ ف			
قطر	٨٩٢٦	١٤٨٢٩	١٣٩١٠			
العربية السعودية	٢٣٣٩٤٦	٢٠٤٥٢٩	٢٢٩٨٦١		٧٢٧	٧٩١
سوريا	٢٠٢٤١	٤٣٤٢٤	٤١٠٠٠*	٤٦		
دولة الامارات	٣٧٧٠٤	١٠٤٣٦١	٧٧٣٩٠			
اليمن الشمالية	٦٥٣٢	١٣٥٤٥	١٤٠٠٠*			
اليمن الجنوبية	٢٠١٤١	٢٥٣٢٥	١١٧٠٤			
المجموع	٦٢٠٠٦٦	٧١٩٤٦٥	٧٨٧٣٤٤			

المصدر : منظمة التغذية العالمية. F.A.O.: Annuaire FAO du Commerce 1980, vol. 34, p. 116.

ف. = تقديرات الفاو.

* : معلومات غير رسمية.

٨ ٪ من المجاميع النباتية في الدول العربية في سنة ١٩٨٠ أي ما يوازي ٢٥٠ ألف هكتار ، ويعادل جملة الانتاج ٣,٤٧٨ ملايين طن. وكما يلاحظ من الشكل رقم (٢) فان انتاج الدرنات قد تزايد بشكل واضح منذ ١٩٧٠ وحتى ١٩٨٠ الا أنه تناقص قليلا في ١٩٧٨ .

وتأتي مصر في المرتبة الأولى بانتاج ١,٣٩٤ مليون طن ثم يليها على التوالي كل

من الجزائر بانتاج قدره ٥٩٠ ألف طن، ثم المغرب ٣٩٠ ألف طن ثم سوريا ٢٩٢ ألف طن ثم السودان ١٩١ ألف طن ثم لبنان ١٤٦ ألف طن ثم اليمن الشمالية ١٣١ ألف طن.

أ) البطاطا

إن أهم انتاج هو البطاطا حيث تنتج منه مصر ١,٢١٤ مليون طن في سنة ١٩٨٠ ثم الجزائر ٥٩٠ ألف طن ثم المغرب ٣٩٠ ألف طن ثم سوريا ٢٩٢ الف طن [٢٤].

ومع أن انتاج الدول العربية قد تزايد، الا أن ذلك لم يؤدّ الى تغطية ما تحتاج اليه هذه الدول من استهلاك، ويظهر ذلك من ارتفاع فاتورة مستوردات الدول العربية من البطاطا التي تعتبر المادة الاساسية في الدرنات، ففي حين كانت هذه القيمة لا تصل الى ٩٨ مليون دولار في عام ١٩٧٨ ارتفعت الى ما يزيد عن ١٢٨ مليون دولار في عام ١٩٧٩ وتابعت قيمة المستوردات تزايدها في سنة ١٩٨٠ لتصل الى اكثر من ١٥٢ مليون دولار (جدول رقم ـ ١٥).

ب) السكر

ويأتي السكر في المرتبة الثانية في انتاج الدرنات «وله في الوطن العربي مصدران: قصب السكر والبنجر (الشمندر). اما القصب فمن الغلات التي لا تتوافر شروط زراعتها مجتمعة الا في عدد قليل من الاقطار العربية مثل جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان والعراق، وفيما عدا ذلك لا يزرع القصب لصناعة السكر وان تكن تزرع منه مساحات محدودة للاستهلاك المباشر. ولما كان مناخ

---

(٢٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، المرجع المذكور، ص ١٠٠ ـ ١٢٠.

جدول رقم (١٥)

صادرات وواردات الدول العربية من البطاطا ١٩٧٨ - ١٩٨٠

(١٠٠٠ دولار)

البلد	الواردات			الصادرات		
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	٣٣٨١١	٥٤٤٦٣	٥٣٠٠٠ ف	٢٣٩٦	٥٧٣	٣٣٠ ف
جيبوتي		٦٥٠	٤٢٠ ف			
مصر	٦٨٥٥	١٥٧٥	٢٧٥٢	١٤٧٨٣	٢٦٨٨٠	٣٢٥٠١
ليبيا	١	٦٢٠	٢٧٠٠ ف			
موريتانيا	٥٢٠ ف	٧٨١	٦٤٠ ف			
المغرب	٦٢٤٤	٧٦٨١	٨٣٠٠ ف	٨٣٧٩	١٢٨٧٨	١٥٢٧٩
الصومال	١٠٨	١٢٠	١٣٠			
تونس	٦٣١٧	٥٨١٠	٥٤١٧	١٢٠	١٣٢٤	١٠٣٥
البحرين	٦٩٣	٢٣٥١	١٧٠٠*			
العراق	٢٨٠٠ ف	٤٢٠٠ ف	٥٥٠٠ ف			
الاردن	٤٩٢٧	٦٤٧٦	٦٧٠٠ ف	١٢٢٣	٧٢٧	٧٣٠ ف
الكويت	٥٩٦٣	٧٩٠٣	٨٢٠٠ ف	٩٣	٦٩	٦٩ ف
لبنان	٨٦٠٠ ف	١٤٤٠٠ ف	٣٠٠٠٠ ف	٧٥٠٠	٧٦٠٠ ف	٣٠٠٠٠ ف
عمان						
قطر	٦٧٤	١٠٩٠	١٢٧٥			
العربية السعودية	٨٧٠٠	١٢٥٠٦	١٧٥٣١			
سوريا	٧٢٢١	٣٩١٤	٤٠٠٠ ف	٧٣	١٤٢	
دولة الامارات	٣٩٠٠ ف	٣٥٠٠ ف	٣٢٠٠ ف			
اليمن الشمالية						
اليمن الجنوبية	٥٠٠*	٨٠٠*	١٢٠٠*			
المجموع	٩٧٨٣٤	١٢٨٨٤٠	١٥٢٦٦٥	٣٤٥٤٠	٥٠١٩٣	٥٠٦٩٣

المصدر : منظمة التغذية العالمية . F.A.O.: Annuaire FAO du Commerce, vol. 34, p. 133. 1980.

ف . = تقديرات الفاو . (*) معلومات غير رسمية .

الوطن العربي يتميز بالحرارة والجفاف، فان المناطق التي تصلح لزراعة البنجر السكري محدودة وتوزع في سوريا والجزائر والمغرب ولبنان وشمال العراق؛ وإذا استثنينا جمهورية مصر العربية التي يفيض فيها انتاجها من السكر عن حاجتها الاستهلاكية، فان الاقطار العربية جميعاً تعاني من عجز في الانتاج، بل وهناك اقطار عربية تعتمد اعتماداً كاملا على استيراد هذه السلعة من الخارج وهي السعودية والاردن وليبيا واليمن الشمالية واليمن الجنوبية وموريتانيا والكويت والبحرين وقطر. وهي مشكلة لا تقل في خطورتها عن العجز في انتاج الحبوب »[٢٥]. وتأتي مصر في المرتبة الاولى في انتاج السكر الخام فتنتج ٦١٦ ألف طن سنوياً ثم يليها المغرب بانتاج قدره ٣٢٣ ألف طن في سنة ١٩٨٠ ثم السودان وسوريا والعراق على التوالي ١٢٠ ألف طن و٩٠ ألف طن و٤٠ ألف طن[٢٦]. إلا أنه ما يمكن قوله في هذا المجال هو أن انتاج الدول العربية من هذه المادة لا يغطي سوى ٢٩ ٪ من الحاجات الاستهلاكية للدول العربية وان هذه الفجوة في استيراد السكر من السوق العالمية تتزايد سنة بعد سنة. ففي حين كانت قيمة واردات الدول العربية من هذه المادة تعادل قرابة ٨٢٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٨ ارتفعت هذه القيمة في سنة ١٩٧٩ لتصل الى ٨٢١ مليون دولار وتقفز في سنة ١٩٨٠ الى ٢,٠٩٢ مليار دولار في سنة ١٩٨٠ (جدول رقم-١٦)، في حين أن قيمة الصادرات من بعض الدول العربية لا تتجاوز ٧٣ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ حيث احتلت أيضاً مصر المرتبة الاولى من قيمة هذه الصادرات ثم تلاها السودان.

وفي دراسة لبرامج ومشاريع انتاج السكر عرضت في مؤتمر وزراء العرب سنة ١٩٨٠ أثبتت بأن زراعة المحاصيل السكرية يعترضها كثير من المشاكل أهمها:

---

(٢٥) محمد محمود الصياد: نحو استراتيجية عربية للأمن الغذائي، المستقبل العربي، العدد السادس، السنة ١٩٧٩، ص، ٨٠.

(٢٦) الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، المرجع المذكور سابقاً، ص ١١٥.

جدول رقم (١٦)

صادرات وواردات الدول العربية من السكر ١٩٧٨ - ١٩٨٠

(١٠٠٠ دولار)

البلد	الواردات			الصادرات		
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	١٠٢٥٧٢	١٣٤٦٨٨	٢٧٩٠٠٠ ف			
جيبوتي	١٣٠٠٠ ف	١٨٨٠	٣٠٠٠ ف			
مصر	١٠٦٩٩٤	٥٣٧١٥	٢٧٨٠٠٠	١٨٤٨٢	١٢٧٠٩	١٤٣٠٧
ليبيا	٢٥٤٢٤	٣٠١٢٨	٧٠٠٠٠			
موريتانيا	١٣٧٣٣	١٩٤٩٢	٢١٠٠٠ ف			
المغرب	٧٣٤٠٤	٧٢١٣٤	١٥٩٤٦٨			
الصومال	٢٢٤٧٢	٨٦٠٠	١٥٠٠٠			
السودان	٥٠٩٨٠	٦٦٢٠٩	٢٣٥١٨٢			
تونس	٣٩٧٣٣	٤٢٧٩٨	٧٥٤٢٥	١٠٥٨٥	١٣٣٢٦	٥٩٠٠٠ ف
البحرين	٢٧٦٧	٢١٥٠	١٣٢٧٦	٣		
العراق	١١٥٠٠٠ف	١٥٨٠٠٠ ف	٣٦٧٠٠٠ ف			
الاردن	٢١٧٤٤	٢٩٢٣٨	٦٠٠٠٠	٣٧٢		
الكويت	٩٨٢٢	١٣٥٢٣	٢١٠٠٠ ف	٣٣٨	١٣٧	١٦٠ ف
لبنان	٢٢٠٠٠ ف	١٩٢٠٠ ف	٤٦٥٠٠ ف			
عمان	٣٣٠٠ ف	٢١٠٠ ف	١٣٠٠ ف			
قطر	٣٢٩٢	١٣١٩	١٠٢٤٧			
العربية السعودية	٦٤١٠٤	٧٠٦٩٠	٢١٨٩٧٨	٣١٢	٢٢٠٦	٩٤٨٧
سوريا	٦١٥٩٦	٤٩١٣٠	١١٩٠٠٠ ف			
اليمن الشمالية	٤٧٩٢٧	٢٥٣٨٣	٤٤٠٠٠ ف			
اليمن الجنوبية	٨٥٥٨	٧٤٥٥	٣١٤٤٥			
المجموع	٨١٩٨٥٢	٨٢١٤٥١	٢٠٩٢٧٦٥	٣٠٠٩٢	٢٨٣٧٨	٧٢٩٥٤

المصدر : منظمة التغذية العالمية . F.A.O.: Annuaire FAO du Commerce, vol. 34, p. 170. 1980.

« التنافس بين المحاصيل السكرية والمحاصيل الاخرى الاكثر ربحاً ، الامر الذي يحد من المساحات التي يجب أن يتمّ تخصيصها لتغطية متطلبات المصانع ، ويتعذر استغلال الأراضي بعيدة عن مواقع هذه المصانع تحاشياً من مشاكل النقل وتدهور نوعية المادة الخام ، واستغلال الأراضي ذات خصوبة منخفضة مما يؤدي إلى انخفاض الانتاجية الهكتارية »[٢٧].

— « ان بعض الدول العربية تعاني من عدم وجود مصدر مائي ثابت ، او اعتماد البعض الآخر على الامطار أو مثيلاتها (المتذبذبة) لارواء المحاصيل السكرية مما يؤدي الى الحد من الاراضي المزروعة بهذه المحاصيل ، وانخفاض انتاجيتها نتيجة لاختلاف كمية المياه المتوفرة للاحتياجات المائية لهذه المحاصيل »[٢٨].

« مايزال اسلوب الزراعة التقليدية « اليدوية » سائداً الى حد كبير في كثير من الاقطار العربية .

ان معدلات التسميد الآزوتية والمركبة في بعض الدول العربية منخفضة بالقياس الى المستويات السمادية الواجب اضافتها للمحاصيل السكرية . ويؤدي عدم استعمال الاسمدة بالمستويات العلمية المطلوبة الى انخفاض الانتاجية . وهذا يتطلب اجراء البحوث لتحديد الكميات الاقتصادية المثلى الواجب اضافتها ووفق ما تقوله بحوث التربة ودرجة خصوبتها ، للوصول الى أعلى انتاجية والى أعلى نسبة سكرية ممكنة في المحاصيل السكرية المزروعة »[٢٩].

« تلعب الآفات والامراض دوراً كبيراً في انخفاض انتاجية التربة ، كما تؤثر مواعيد انجاز العمليات الزراعية في أوقاتها المحددة كثيراً على انتاجية المحصول والنسبة السكرية ، ويتفاوت النقص حسب أهمية العملية الزراعية . اذ

---

(٢٧) دراسة لبرامج ومشاريع إنتاج السلع عرضت في مؤتمر دول الزراعة العرب ، مجلة المهندس الزراعي العربي ، العدد ٣ ، ص ٥٠ ، ١٩٨٠ .

(٢٨) المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٢٩) المصدر السابق ، ص ٥٠ .

ثبت، أن تأخير عملية التخفيف (التفريد) ثلاثة أسابيع عن موعده (عندما يكون للنبات اربع أوراق حقيقية) يؤدي الى نقص الانتاج بمقدار ٢٦٪ »[٣٠].

« ان تنظيم عملية الحصاد يتطلب التوفيق بين ما يحتاجه المصنع من المواد الخام الأولية يومياً وبين ما يحصده المزارعون بحيث لا يحدث أي تكديس بمخازن المصانع مما يؤدي إلى فقدان النسبة السكرية والوزن وانخفاض في النقاوة وقلة التقطيع والعصر عن الكمية المخطط لها. ويرتبط نجاح عملية الحصاد بتوفير وسائل النقل اللازمة في الوقت المناسب وهو ما تعاني منه كل الأقطار العربية بدون استثناء »[٣١].

« أصبحت اليد العاملة نادرة في الزراعة كما ارتفعت أجورها وقل انتاجها، مما يستدعي بذل الجهود لانشاء مراكز تدريب لتخريج الكوادر المتخصصة في مجال المكننة الزراعية لمواجهة النقص الشديد في الايدي العاملة من جهة ورفع انتاجية العامل الزراعي بحد ذاته من جهة أخرى، اذا ما أردنا فعلا سد العجز الحاصل في انتاج محاصيل الغذاء في الوطن العربي »[٣٢].

ثالثاً - البقوليات

وتحتل البقوليات[*] المرتبة السابعة في الرقعة المزروعة من المجاميع النباتية حيث تشكل جلة الرقعة المزروعة منها ٢٥٠ الف هكتار في سنة ١٩٨٠، أي ما يوزاي ٣,٥٪ من الرقعة المزروعة من المجاميع النباتية في الدول العربية ويوازي الانتاج ١,٠٩٠ مليون طن في تلك السنة. ومما يلاحظ بأن انتاج البقوليات يحافظ على

---

(٣٠) المصدر السابق، ص ٥١.
(٣١) المصدر المذكور سابقاً، ص ٥١.
(٣٢) المصدر السابق، ص ٥٢.
(*) البقوليات: الفول الجاف، الفاصوليا الجافة، العدس، الحمص واخرى.

مستوى انتاج شبه ثابت منذ ١٩٧٠ ولم يشذ عن ذلك سوى في سنة ١٩٧٦ .

أما أهم الدول المنتجة للبقوليات فهي مصر وتأتي في المرتبة الأولى بانتاج قدره ٢٧٨ الف طن ثم تأتي سوريا ٢٣٩ الف طن ثم المغرب ٢٣١ الف طن ثم تونس ٨٤ ألف طن ثم السودان ٥٧ الف طن.

أما أهم محاصيل البقوليات فهي الفول الجاف، وتحتل مصر المرتبة الأولى بانتاج قدره ٢١٥ ألف طن ثم المغرب ١٠٤ آلاف طن، ثم يأتي انتاج العدس وتحتل سوريا المرتبة الأولى بانتاج قدره ٨٣ ألف طن ثم المغرب ١٦ ألف طن في سنة ١٩٨٠، ثم الحمص وتنتج سوريا ٧٣ ألف طن ثم تأتي المغرب ٤٤,٥ ألف طن ثم تونس ٣٠ ألف طن [٣٣].

رابعاً ـ البذور الزيتية

وتأتي البذور[*] بالمرتبة الرابعة حيث تحتل ٧,٢٪ من المجاميع في سنة ١٩٨٠ أي ما يعادل ٢,٦٨٧ مليون هكتار، أما جملة الانتاج ١٩,٦٣٢ مليون هكتار.

إن إنتاج البذور الزيتية ليس بمتطور، (الشكل رقم ـ ٢). ففي حين ارتفع الانتاج قليلاً في سنة ١٩٧٥ عاد فانخفض في ١٩٧٦ وحافظ على هذا المستوى في سنة ١٩٧٧ ثم عاد فارتفع في ١٩٧٨ ليعاود انخفاضه في ١٩٧٩ وكذلك في عام ١٩٨٠.

ويأتي السودان في المرتبة الأولى في إنتاج البذور الزيتية بما فيها بذور القطن بإنتاج قدره ١,٢٦٤ مليون طن ثم يليه المغرب ١,٠٢٢ مليون وتأتي سوريا في المرتبة الثالثة ٢٦٢ ألف طن في سنة ١٩٨٠. ويحتل الفول السوداني المرتبة الأولى في انتاج البذور، بانتاج قدره ٨٥٢ ألف طن ثم المغرب بانتاج قدره ٢٥٧ ألف طن

---

(٣٣) الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، المرجع السابق، ص ١١٦ وما بعدها.

(*) البذور الزيتية هي: الفول السوداني، السمسم، فول الصويا، بذور القطن واخرى.

ويحتل السمسم السوداني المقام الثاني في انتاج البذور الزيتية بانتاج قدره ٢٠٩ آلاف طن ويليه الصومال بانتاج قدره ٣٨ ألف طن [٣٤].

وتستورد الدول العربية كميات من الزيوت النباتية والحيوانية، وتتزايد المستوردات سنة بعد سنة، ففي حين كانت ١١٥ مليون دولار في سنة ١٩٧٨ ارتفعت الى ١٢٩ مليون دولار في عام ١٩٧٩ ووصلت الى ١٥٨ مليون دولار سنة ١٩٨٠ (جدول رقم - ١٧).

خامساً - الفاكهة

وتأتي الفاكهة[*] في المرتبة الثالثة في نسبة الرقعة الأرضية الزروعة في المجاميع النباتية في الدول العربية فتشكل ١١,٣٪ أي ما يعادل ٣,٨٠٨ مليون هكتار تنتج ما يعادل ١١,٤٠٢ مليون طن وتمثل المرتبة الثالثة في الانتاج.

ويترجرج انتاج الفاكهة، ففي حين ارتفع في سنة ١٩٧٥ عاد فانخفض في سنة ١٩٧٦ ثم استقر في سنة ١٩٧٧ ثم عاود ارتفاعه ابتداء من عام ١٩٧٨ وبلغ أعلى مستوى في سنة ١٩٨٠ (الشكل رقم - ٢).

وتأتي مصر في المرتبة الأولى في إنتاج الفاكهة بانتاج قدره ٢,٤٤٧ مليون طن ويأتي المغرب في المرتبة الثانية بإنتاج قدره ١,٥٦٦ مليون طن في سنة ١٩٨٠ ثم العراق ١,٣٩٢ مليون طن ثم الجزائر ١,٢٣٨ مليون طن ثم سوريا ١,١٦٣ مليون طن.

أما أهم المنتوجات فهي الموالح وتمثل مصر المرتبة الأولى بانتاج قدره ١,٦٨ مليون طن ثم المغرب ١,٢٨ مليون طن ثم لبنان ٣٦١ الف طن، وتأتي التمور في مقام ثانٍ فينتج العراق ٥٩٧ ألف طن ثم السعودية ٤٢٢ ألف طن سنة ١٩٨٠ ثم

---

(٣٤) الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، ص ١٢٢ - ١٢٣.

(*) الفاكهة هي: التمور، التفاح، التين، الزيتون، العنب، المانجا، الموالح واخرى.

جدول رقم (١٧)

صادرات وواردات الدول العربية من الزيوت النباتية والحيوانية

١٩٧٨ - ١٩٨٠ (١٠٠٠ دولار)

البلد	الواردات			الصادرات		
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	١٣١٤١	٢٥٧١٨	٢٣٠٦٠			
جيبوتي						
مصر	٨٣٨٦١	٨٣٠٨٣	١٠١٠٠٠	٣٠	٢٦	٦٠
ليبيا						
موريتانيا						
المغرب	٤٧٠١	٧٥٤٢	٧٦٧٠			
الصومال						
السودان	١٦٥٣	★ ٧٢٠	★ ٦١٠٠			
تونس	١٩	١٤				
البحرين	٦٢					
العراق	٦٣٠٠	٦٨٠٠	١١٥٠٠			
الاردن	٤٣٧	٢٧٨	٧٠٠			
الكويت						
لبنان	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٦٠٠٠			
عمان						
قطر		٧٢				
العربية السعودية	١٦١٨	١٥٧٠	١٨٠٩			
سوريا	٣٣	٢٣٩	٢٥٠			
الامارات						
اليمن الشمالية						
اليمن الجنوبية		٨٠				
المجموع	١١٥٣٧٥	١٢٩٥٧١	١٥٨٠٨٩	٣٠	٢٦	٦٠

المصدر : منظمة الأغذية العالمية. F.A.O.: Annuaire FAO du Commerce. Vol. 34, p. 259-260.1980.

(★) معلومات غير رسمية.

الجزائر ٢٠٠ ألف طن، ويأتي التفاح بعد ذلك حيث يحتل لبنان المقام الأول في انتاج قدره ١٤٤ ألف طن ثم سوريا ٨٩ ألف طن ثم العراق ٧٦ ألف طن [٣٥].

سادساً ـ الخضار

وتأتي الخضار(*) في المرتبة الثانية في جملة إنتاج أهم المجموعات المحصولية في الدول العربية حيث يشكل الانتاج ١٩,٦٣٢ مليون طن في سنة ١٩٨٠، في حين أن الرقعة الأرضية لا تتجاوز ٣,٧٪ من الرقعة المزروعة الاجمالية للدول العربية أي ما يعادل ١,٣٢٤ مليون هكتار [٣٦].

والملفت للنظر بأن انتاج الخضار هو الانتاج العربي الوحيد الذي ثابر على إرتفاعه خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠. ففي حين كان ٩,٦٥٥ مليون ارتفع بشكل واضح في سنة ١٩٧٥ ليصل الى ١٥,٢٧٧ مليون طن وتابع تزايده بشكل ملحوظ فوصل الى ٩,٦٣٢ مليون طن في سنة ١٩٨٠.

وتأتي مصر في المرتبة الأولى في انتاج الخضار بانتاج قدره ٨,١٨٤ مليون طن ثم سوريا بانتاج قدره ٣,٤٠١ مليون طن في سنة ١٩٨٠ ثم يأتي العراق ١,٧٤٩ مليون طن ثم المغرب ١,٣٦٣ مليون طن.

وتحتل البندورة المقام الأول في إنتاج الخضار، فتشكل ٢٦,٩٪ من الرقعة المزروعة، وتحتل مصر المقام الأول بانتاج قدره ٢,٤٦٨ مليون طن في سنة ١٩٨٠ ثم سوريا ٦٤٤ ألف طن ثم المغرب ٤١٣ ألف طن ثم العراق ٣٤٨ الف طن ثم تونس ٢٨٠ الف طن ثم الجزائر ٢٧٧ ألف طن.

ومع أن إنتاج الخضار قد تضاعف خلال عشر سنوات إلا أن ذلك لم يحقق

---

(٣٥) الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، المرجع السابق، ص ١٠٥.

(*) الخضار هي: البندورة، البصل الجاف، الباذنجان، البازلا الخضراء، القرنبيط وأخرى.

(٣٦) الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، ص ١٢٥.

اكتفاء ذاتياً من هذه المادة فتزايدت المستوردات لتصل إلى ١٧٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠ بعد أن كانت ١٧٣ مليون دولار في عام ١٩٧٩ و١٠٣ مليون دولار في عام ١٩٧٨، في حين أن قيمة صادرات الدول العربية من الخضار في عدم استقرار ، فقد كانت ٧ مليون دولار في ١٩٧٨ فتزايدت في عام ١٩٧٩ لتصل الى ٧٤ مليون دولار ثم تراجعت إلى قرابة ٦٧ مليون دولار في عام ١٩٨٠ (جدول رقم ـ ١٨) .

سابعاً ـ الألياف

ويأتي إنتاج الألياف في المقام السادس، في إنتاج أهم المحصولات الزراعية حيث كان الانتاج ٢,٢٤٠ مليون طن في سنة ١٩٨٠ لرقعة أرض تساوي ٧١٦١ مليون هكتار في نفس السنة.

وقد تراجع الانتاج بالنسبة لعام ١٩٧٠ ، ففي حين كان الانتاج يفوق ٢,٦ مليون طن أصبح في عام ١٩٨٠ لا يتعدى ٢,٢٤٠ مليون طن.

وتحتل مصر المقام الأول بانتاج قدره ١,٥٥٣ مليون طن سنة ١٩٨٠ وتأتي سوريا والسودان في المقام الثاني والثالث على التوالي بانتاج قدره ٣٢٣ ألف طن و٣١٧ ألف طن. ويأتي القطن في المقام الأول فتنتج مصر ١,٣٧٥ مليون طن سنة ١٩٨٠ ثم سوريا ٣٢٣ ألف طن ويأتي السودان في المركز الثالث بانتاج ٣١٧ ألف طن.

ثم يأتي إنتاج التبغ فتحتل سوريا المقام الأول ١٤ ألف طن ثم العراق ٩,٦ آلاف طن ثم اليمن الشمالية ٧ آلاف طن.

ثامناً ـ الانتاج الحيواني

« في الوطن العربي ثروة حيوانية ضخمة لاتساع الأراضي الصالحة للرعي فيه، ولكن هذه الثروة لا تقوم بالدور الذي كان ينتظر منها أن تؤديه وذلك بسبب الظروف التي تعيش فيها ، فهي ترعى في جهات يضطرب فيها المطر عاماً بعد عام،

جدول رقم (١٨)
صادرات ومستوردات الدول العربية من الخضار
١٩٧٨ - ١٩٨٠

(١٠٠٠ دولار)

البلد	الواردات			الصادرات		
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	٣٤٩٩٩	٨٦١٨٠	٩٩٤٠٠ ف			
جيبوتي		٢٥				
مصر	١٢٥٨٠	٧٦٤٤	١٠٣٣٩	١٣٥٠	٣٣٤	١٠٣
ليبيا	٨٢٦٢	٧٨٨٨	٨٨٠٠			
موريتانيا						
المغرب	١٥٣	١٨٢		٢٧٩٥٧	٢١٢٣٥	١٣٥٣٦
الصومال	٤٣		٦٠٠ ف			
السودان	١٥٩٦	١٥٦١	١٠٥٦٥	١٢٦٦	١٣٠٠ف	١٦٠٠ ف
تونس	٢١٠٥	٢٠٥٧	٥١٠٠	١١٥٢	٧٥٩٣	٥٣٨٥
البحرين	٩٥٦	١٠٥٤	١٦٣٠ ف	١١٢		
العراق	١٢٣٠٠ف	٨٥٠٠ ف	١١٠٠٠ ف			
الاردن	٤٠٨٣	٨٩٤٥	١٠٦٨٠ف	٨٨٦	٢٥٦٩	١٥٠٠
الكويت	٤١٧٦	٥٤١٢	٦٢٠٠ ف	٢٩٧	١٩٩	٥٠
لبنان	٩٠٠٠ ف	٢٨٩٠٠ف	٣٠٩٠٠ف	٦٠٠٠	٥٥٠٠	٥٥٠٠
عمان	٧٠٠ ف	٧٨٠ ف	٨٥٠ ف			
قطر	٢٧٩	٣١٦				
العربية السعودية	٦٩١٤	٩٥٢٦	١٢٣١١	٣١	٢٩٥	٣٩٨
سوريا	٢٦٧	٥٦٧	٥٠٠	٣١١٩٢	٣٥٩٢٧	٣٩٦٢٥
الامارات	٣٣٧١	٣٥١٩	٤٧١٦			
اليمن الشمالية	١٨٠٠	٥٥٩	٦٠٠ ف			
اليمن الجنوبية	١٠٨٤	٣١٥	٨٣١			
المجموع	١٠٤٦٦٨	١٧٣٩٣٠	٢١٥٠٢٢	٧٠٢٤٣	٧٤٩٥٢	٦٧٦٩٧

المصدر : منظمة التغذية العالمية .
F.A.O.: Annuaire FAO du Commerce 1980, vol 34, p. 136-137.

ف . = تقديرات الفاو .

وقد ينحبس أحياناً فيهلك منها الشيء الكثير، هذا فضلاً عن أن الظروف الاجتماعية لكثير من الرعاة تحول دون الافادة من هذه الثروة على النحو الأمثل. وحينما تربى الحيوانات تربية ثابتة فهي لا تلقى العناية الكافية اذ تبقى تربيتها في معظم الأحوال عملاً إضافياً بجانب الزراعة، ويستعان بها في الشغل مما يضعف قدرتها على انتاج اللحوم والالبان، هذا بالاضافة الى عدم توافر الغذاء المزرعي على مدار السنة». (٣٧)

«ويتأثر إنتاج اللحوم بنوع الحيوان، ونوع المرعى الذي يعيش فيه، ولما كانت المراعي في كثير من الأقطار العربية فقيرة بالاضافة الى الطرق البدائية المتبعة في تربية الحيوان، وارهاقه في الاعمال الزراعية وكثرة تنقله انتجاعاً للكلأ، وانتشار أمراض الحيوانات وقلة العناية الطبية بها، بل وانعدامها في كثير من الأحوال فقد أصبحت القيمة الاقتصادية للثروة الحيوانية ضئيلة بالنسبة لحجمها ويبلغ نصيب الفرد في الوطن العربي نحو ١,٢ رأس من الحيوانات الحية، بينما نجد نصيبه السنوي لا يزيد على ٨,٢٥ كيلو جرام في حين أن المعدل العالمي للفرد ٢٢,٥ كليو جرام مما يوضح افتقار غذاء المواطن العربي للبروتين الحيواني بشكل كبير». (٣٨)

«واذا كانت الأقطار العربية فقيرة في إنتاج اللحوم فهي فقيرة في انتاج الألبان فلا يزيد نصيب الفرد عن ٥٨,١ كيلو جرام من الالبان سنوياً، في حين أن المعدل العالمي يصل الى ١٠٨,٢ كيلوجرام». (٣٩)

لقد تزايد انتاج اللحوم بشكل واضح خلال السنوات العشر في الدول العربية، ففي حين كان الانتاج لا يتجاوز كثيراً ١,٤٧٣ مليون طن من اللحم الأبيض والأحمر فقد أصبح في سنة ١٩٨٠ أكثر من ١,٩٨٩ مليون (جدول رقم - ١٩).

---

(٣٧) محمد محمود الصياد: نحو استراتيجية عربية للأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، العدد رقم ٦ سنة ١٩٧٩، ص ٨١.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٨٢.

(٣٩) المرجع المذكور سابقاً، ص ٨٢.

جدول رقم (١٩)

المجموعات الرئيسية للانتاج الحيواني في الوطن العربي
١٩٧٠ - ١٩٨٠

(ألف طن)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء	١٤٧٣,١٦	١٤٣٢,١٢	١٤٨٤,٢٩	١٦٩٧,٣٤	١٧٨,٧٤	١٨٠٨,٥٣	١٩٨٩,٢٥
انتاج اللحوم الحمراء	١٢٦٠,٧٧	١١٢٦,٢٩	١١٤٦,٧١	١٣٠٦,١٤	١٢٠١,٧٥	١٣٤٣,٥٦	١٣٢٢,٨٩
انتاج اللحوم البيضاء	٢١٢,٣٩	٣٠٥,٨٣	٣٣٧,٥٨	٣٩١,١٠	٤١٦,٩٩	٤٦٤,٩٧	٦٦٦,٣٦
انتاج الاسماك	٨٨٤,٢٦	٩٨٣,٥٠	١٠٢٦,٥٦	١٠٤٢,٦١	١٠٤٠,٨٢	١٠١٦,٤٩	١١٦٣,٧٦
انتاج اللبن	٥٣٣٢,٤٧	٦٦٣٣,١٩	٦٧٣٨,٢٨	٧٢٥٤,٢٩	٧٧٩٧,٠٣	٧٩٦٥,٥٠	٨٢٥٨,٢٣
انتاج البيض	٢٠٩,٤٤	٣٠٦,٨٦	٢٩٦,٦٣	٢٣٥,٣١	٣٨٣,١١	٣٦٨,١٤	٤٤٨,٨٠

المصدر : الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، مرجع مذكور سابقاً.

ومع هذا فإن قيمة المستوردات من اللحوم قد تضاعفت خلال ثلاث سنوات. ففي حين أن قيمة هذه المستوردات كانت قرابة ٦٩٣ مليون دولار في عام ١٩٧٨ ارتفعت في عام ١٩٧٩ لتصل إلى ٨٥٤ مليون دولار وإلى ١,٢٨٢ مليار دولار في سنة ١٩٨٠، في حين أن قيمة الصادرات لم تتجاوز ١٩ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ (جدول رقم - ٢٠).

وتحتل الأغنام المقام الأول حيث تمثل ٦١٪ بالأهمية النسبية للحوم في الدول العربية في سنة ١٩٨٠ ثم يليها الأبقار بنسبة قدرها ١٧٪ ثم الماعز ١٦٪ ثم الجمال ٤,٨٪ ثم الجاموس ١,٢٪[٤٠].

وتحتل مصر المقام الأول في إنتاج اللحوم الحمراء بإنتاج قدره ٢٩١ ألف طن في سنة ١٩٨٠، ثم يليها على التوالي المغرب ثم الصومال ثم العراق ومن ثم سوريا بإنتاج قدره ١٣٨,٦٧ ألف طن و ١٣٠,٥١ ألف طن و ١١٥,٣١ ألف طن ثم ١٠٩,٧٣ ألف طن.

ويأتي العراق في المقام الأول في إنتاج لحم الدجاج بإنتاج قدره ١٨٠ ألف طن في سنة ١٩٨٠ ثم تليه مصر ١١٥ ألف طن ثم المغرب ١٠٦ آلاف طن.

كما أن مستوردات الحليب قد ارتفعت قيمتها بشكل ملحوظ. ففي حين كانت ٥١٠ ملايين دولار في سنة ١٩٧٨ ارتفعت الى ٦٩٣ مليون دولار عام ١٩٧٩ ثم الى ٨٩٣ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ (جدول رقم - ٢١). ولو أضفنا إلى هذه الأرقام الزبدة والسمن والجبنة لوصلت القيمة في سنة ١٩٨٠ الى ١,١٨٧ مليار دولار[٤١].

وتزايد أيضاً انتاج البيض من ٢٠٩ آلاف طن في سنة ١٩٧٠ الى ٤٤٨ الف طن في سنة ١٩٨٠، وخلال عشر سنوات كان التزايد سنة بعد سنة واضحاً قياساً

---

(٤٠) الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، مرجع مذكور، ص ١٤٦.

(٤١) الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، المصدر المذكور، ص ٢٠٥.

جدول رقم (٢٠)

صادرات وواردات اللحوم الطازجة والباردة والمجلدة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠

(١٠٠٠ دولار)

البلد	الواردات			الصادرات		
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	٢١٣٠٤	٢٤٢٥٠	٤٣٣٠٠	٥٣	٠	٠
جيبوتي	١٩٠٢	٣٧١٣	٢٩٠٠			
مصر	٨٧٩٧٢	٧٦١٥٢	١٨٣٠٥٠	٤٧٣	٤٢٧	
ليبيا	٢٣٤٢١	١٧٤١٢	٣٥٢٠٠			
المغرب		١٧٧٣				
موريتانيا	٢٠٧٥	٨١٠٦	٨٨٥٠	٣٤١٩	٤٣٦٦	٦٤٠٠
السودان	١٣			٤١٢		١٩٠
تونس	٤٥٥٢	٦٤٠٠	٧٨٧٢	٤٩٠	٣٥٩	
البحرين	١٧٩٤٥	١٩٣٠٤	١٦٣٣٤	١٢٣		
العراق	٤٥٧٠٠	٧٧٠٠٠	١٤٨٥٠٠			
الاردن	٣١٥٤٥	٣١٦٩٩	٥٦٢٠٠	٤٦٥	٣٩١	
الكويت	٧٤٦٩٢	٦٨٥٨٣	★١٠٣٣٠٠	٦٩١٤	١٠٠٥٢	١١٢٠٠
لبنان	٤٧٤٠٠	٤٥١٠٠	٥٤١٠٠			
عمان	★ ١٤٠٠٠	★ ١٧٧٠٠	★ ٣٤٦٠٠			
قطر	١١٠٥٠	١٤٢٨٠	٢٤٢٧١			
السعودية	١٩٩٧٤٧	٢٩١٨٠٣	٤٣٧٨٤٤	٩١	٢٠٩	١٢٨٠
سوريا	٦٢٥	٥٤٩٥	١١٧٠٠			
الامارات	★ ٥١٨٥٠	★ ٧٦٤٠٠	١٣٨٠٨٤			
اليمن الشمالية	٤٨١٥٦	٦١٤٨٩	٦٦٠٠٠			
اليمن الجنوبية	٩١٠٠	٧٥٠٠	١٠٣٠٠			
المجموع	٦٩٣٠٤٩	٨٥٤١٥٩	١٣٨٢٤٠٥	١٢٤٤٠	١٥٨٠٤	١٩٠٧٠

المصدر : منظمة التغذية العالمية ـ كتاب التجارة الخارجية للغذاء .

A.OF. Annuaire FAO du Commerce 1980, Vol 34, p. 51 - 52.

(★) معلومات غير رسمية .

جدول رقم (٢١)

صادرات وواردات الحليب ١٩٧٨ - ١٩٨٠

(١٠ ٠٠٠ دولار)

البلد	الواردات			الصادرات		
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	٨٣٩٧٠	١١١٦٩٤	١٥٠٠٠٠			
جيبوتي	٣٥٦٠ ★	٥٢٢٧	٦٨٠٠ ★			
مصر	٣٤٣١٠	٢٦٤١٦	٢٩٣٩٥	—	٣٤	—
ليبيا	٢٥٢٨٢	٣٩١٩٨	٥٦٢٠٠ ★	٢٤	١٩	—
موريتانيا	٩٦١٥ ★	٩٨٤٥ ★	١٦٠٢٠ ★			
المغرب	١٦٦٦٢	٢٠٥٠٨	٣٤٠٠١			
الصومال	٩٤٢٥	٦١٠٠	١٢٥٠٠			
السودان	٧٥٧٤	٦٧٠٠	١٤٠٠٠			
تونس	١٤٣١٦	٣٠٠٧٠	٢٥٥٢٧	٢٤	—	—
البحرين	٥٧٧٧	٦٦٩١	٧٣٥٠	١٩٨		
العراق	٣٤٢٠٠ ★	٧٧٠٠٠ ★	٨٣٨٠٠ ★			
الأردن	١٣٤١١	١٩٢١٥	٢٦٠٠٠	٢٠	٥٢	—
الكويت	٣٣٢٤٤	٢٧٤١١	٤٤٠٥٠	٧٠٠	٦٨١	٦٧٠
لبنان	١٣٥٠٠	١٥٣٢٠	١٩٤٠٠			
عمان	٩٣٠٠ ★	١٠٨٥٠ ★	٧٩٠٠ ★			
قطر	٨٢٥٧	١٠٥٤٠	١٨٦٣٧			
العربية السعودية	١٠٩٤٣٢	١٦٧٠٩٠	٢٠٩٩٢٤	٧٩	١٧٢	٤٢٣
سوريا	١٢٨٠٧	١٣٥٦٢	٢٤٣٠٠	٣٦٢	٤٢٢	٤٥٠
دولة الامارات	١٩٧٤١	٢٦٩١٠	٣٤٦٠٢			
اليمن الشمالية	٢٥١٣٥	٤٢١٩٢	٣٩٥٥٠			
اليمن الجنوبية	٢٠٩٣٠	٢٠٩٦٢	٣٣٨٨٢			
المجموع	**٥١٠٤٤٨**	**٦٩٣٥٠١**	**٨٩٣٨٣٨**	**١٤٠٧**	**١٣٨٠**	**١٥٤٣**

المصدر : منظمة التغذية العالمية. F.A.O.: Annuaire FAO du Commerce 1980, vol. 34, p. 84 - 85.

(★) تقديرات غير رسمية.

لعام ١٩٧٠. إلا أن ذلك لم يؤدِّ الى تحقيق إكتفاء ذاتي من هـذه المادة، ذلـك أن الاستيراد قد تابع إرتفاعه. ففي حين كانت المستوردات تعادل ١٢٩,٥ مليون دولار في سنة ١٩٧٨ تراجعت هذه القيمة قليلاً فوصلت الى ١٢٧ مليون دولار في عام ١٩٧٩ ثم ارتفعت الى ١٧٥,٦ مليون دولار سنة ١٩٨٠ (جدول رقم ـ ٢٢).

وارتفع انتاج الأسماك خلال الفترة نفسها، ففي حين كان ٨٨٤ ألف طن وصل الى ١,١٦٣ مليون طن في سنة ١٩٨٠ (جدول رقم ـ ١٩). ومع هذا فقد تزايد الاستيراد بشكل ملحوظ؛ ففي حين أنه لم يكن يتعدّى ٢٥,٦ ألف طن في سنة ١٩٧٠ ارتفع تدريجياً خلال السنوات العشر ليصل إلى ١٢٦ ألف طن في سنة ١٩٨٠ وكانت قيمة ذلك تفوق ١٤٧ مليون دولار.

القسم الثالث ـ صادرات وواردات المنتجات الزراعية

يبيّن الجدول رقم (٢٣) صادرات وواردات الدول العـربيـة مـن المنتجـات الزراعية وهو يعطينا فكرة عن تزايد الطلب على المنتجات الزراعية. ففي حين كانت قيمة الواردات في سنة ١٩٧٨ تقارب ١١,٩٥٨ مليار دولار ارتفعت إلى قرابة ١٣,٩٣٢ ملياراً في سنة ١٩٧٩ ووصلت إلى ١٧,٩٤٢ مليار دولار في سنة ١٩٨٠ في حين أن قيمة الصادرات في سنة ١٩٧٨ ناهزت ٢,٧٦١ مليار دولار ثم ارتفعت قليلاً في سنة ١٩٧٩ لتصل إلى ٣,٤٦٤ مليارات دولار ثم انخفضت في سنة ١٩٨٠ لتصل إلى ٣,١٤٣ مليارات دولار الأمر الذي حمل معه عجزاً في ميزان تجارة المنتجات الزراعية يقارب ٩,١٩٦ مليارات في سنة ١٩٧٨ ثم ارتفع هذا العجز في سنة ١٩٧٩ ليصل إلى ١٠,٠٥٦ مليارات وتابع ارتفاعه في سنة ١٩٨٠ ليصل العجز إلى ١٤,٧٩٨ ملياراً.

إذاً، ان هذا العجز الذي نراه هو نتيجة واضحة لعدم تمكن الانتاج المحلي من مواكبة الطلب المتنامي من التزايد المطرد لعدد السكان.

جدول رقم (٢٢)

صادرات وواردات الدول العربية من البيض ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠

(١٠٠٠ دولار)

البلد	الواردات			الصادرات		
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	٥٠٤٧٢	٤٥١٣٧	٦٢٠٠٠ ★			
جيبوتي	٣٨٠ ★	٤٢٤	٤٥٠ ★			
مصر	١٨١	١٢٩١	٣٣٠٠ ★	٢٦	١٣	
ليبيا	١٩٢	٦٤	٦٠٠ ★			
موريتانيا	٠	٩٦				
السودان	٦٥ ★	٤٠ ★	٣٠ ★			
تونس	١٩١٠	١٩٠٧	٢٠٠٠ ★			
البحرين	١٦٩٠	١٤٧٩	١٦٠٠ ف			
العراق	١٥٠٠٠ف	١٦٥٠٠ف	١٨٠٠٠ف			
الاردن	٥٣٢٥	٤١٧٤	٥٢٠٠ ف	٣٦٠	٧٩٢	
الكويت	١١٣٣٣	١١٣٠٩	١٤٥٠٠ف	١٦٩		
لبنان	٣٠٠ ف	١٦٠٠ف	٧٢٠٠ ف	٧١٠٠ف	F ٩١٠٠	F ٥٠٠
عمان	١٧٠٠ ★	٢٠٠٠ ★	٢٢٠٠ ف			
قطر	٢٥٤٩	٢٦٦٦	٤٢٩٠			
العربية السعودية	١٧٣٩٣	١٥٠٨١	٢٢٥٦٧		٤٤	٦٠٠
سوريا	١٦١٣	٨٨٣	٥٠٠٠ ★			
دولة الامارات	٦٥٠٠ ★	١٢٠٠٠ ★	١٢٨٠٠ ★			
اليمن الشمالية	١١٦٣١	٧١٧٢	٩٣٠٠ ★			
اليمن الجنوبية	١٣٠٠ ★	٣٥٠٠ ★	٤٦٠٠ ★			
المجموع	١٢٩٥٣٤	١٢٧٣٢٣	١٧٥٦٣٧	٧٦٥٥	٩٩٤٩	٢١٠٠

المصدر : منظمة التغذية العالمية . F.A.O.: Annuaire FAO du Commerce 1980, vol. 34, p. 102.

(★) تقديرات غير رسمية .

جدول رقم (٢٣)
صادرات وواردات الدول العربية من المنتجات الزراعية
١٩٧٨ - ١٩٨٠

(١٠٠٠ ١٠ دولار)

البلد	الواردات			الصادرات		
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	١٤٩٣٣٩	١٦٣٣٨٦	٢٠٢١٨٥	١٤٨٩٤	١١١٣٩	٨٤٥٢
جيبوتي	٣٧١٤	٤٤٩٢	٢٩٩٠			
مصر	١٩٧٣٢٣	١٦٤٣٨٨	٢٢٩٧٢٠	٦٦٣٧٨	٦١٠١١	٦٧٢٧٨
ليبيا	٧٦٧٤٠	٨٩٣٣٦	١١٠٣٢١	٤٢	٤٢	٤٢
موريتانيا	٧٣٠٦	٧٠٠٩	٩٥٩٩	٣٢١٥	٣٦٧٠	٣٩٤٧
المغرب	٦٤٧٢٦	٧٨٨٥٨	٩٥٢٣٧	٤٣١٢٧	٤٩٣٤٤	٥٧٢٧٣
الصومال	٨٣٢١	١٠٤٧٨	١٥٦٥٤	١٠٥٥٤	١١٦٧٩	١٢٩١٨
السودان	١٦٨٠٩	١٦٧٢٦	٣٩٩٦٩	٤٨٦٩٩	٥٥٢٣٦	٥٣٦٥٢
تونس	٣٠٩٧٢	٤٥٦٤٠	٥٠٢٣٥	١٧١٤٩	٢١٤٩٨	١٨٨٧٤
البحرين	١٦٦٨٦	١٥٨٦٦	١٣٦٨٨	٢٤٥١		
العراق	١٠٠٣٥٩	١٣٧٨٨٩	١٦٨٧٩٧	٧٥٢٦	٦٧٦٦	٧٥٩٩
الاردن	٣١٦٠٢	٣٨٩٢٢	٤٣٧٤٤	٩٢٥٢	١٥٢٤٨	١١٦٣٩
الكويت	٦٧٠٣٩	٧٩٨١٢	٨٩٨٣٠	٥٦١١	٧٢٠٦	٦٢٢٧
لبنان	٤٣٧١٢	٥٤٣٥٠	٦٦٢٩١	١٥٣٠٣	٢١١٠٢	٢٤٢٦٠
عمان	٧٦٨٥	٨٣١١	١٠٢٥٣	٧٤٣	٨٣٢	٥٧٥
قطر	١٢٦٤٢	١٦٧٠٤	١٦٣٣٧			
السعودية	٢٢٥٩٠٢	٣٠٨٧٩٢	٤٢٠٩٣٧	٢٩٦٣	٤٧٨٦	٩٤٧٠
سوريا	٤٤٤٨٤	٤٥٦٨٦	٦٩٣٤٧	٢٧١١٩	٢٩٧٣٨	٣٠٠٠٥
الامارات	٣٩٢٥٦	٥٣٢٣٠	٧٦٤١٧			
اليمن الشمالية	٣٦٢٠٤	٣٨٩٧٢	٤٠٣١٣	٣٣٠	١١٥٢	١٠٤٥
اليمن الجنوبية	١٥٠١٢	١٤٣٨٢	٢٢٣٥٣	٩٣٠	٩٦٥	١٠٦٢
المجموع	١١٩٥٨٣٣	١٣٩٣٢٢٩	١٧٩٤٢١٥	٢٧٦١٨٦	٢٤٦٤١٤	٣١٤٣١٨

المصدر: منظمة الزراعة والاغذية العالمية، ١٩٨٠، كتاب التجارة الدولية.
F.A.O.: Annuaire FAO du Commerce, 1980, vol. 34, p. 42-43.

(*) تقديرات غير رسمية.

وترتفع أكثر فأكثر قيمة المستوردات اذا ما اضفنا اليها واردات الصيد والغابات، فتصل إلى ما يزيد عن ١٩,٦٨٥ مليار دولار في سنة ١٩٨٠ (جدول ـ رقم ٢٤) . أي بزيادة تقارب الخمسة مليارات عن واردات المنتجات الزراعية، في حين أن الصادرات من المنتجات الزراعية والصيد والغابات في نفس السنة سجلت ٣,٣٥٣ مليارات أي بزيادة تقارب المئتي مليون دولار عن قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية.

ولو عدنا عشر سنوات الى الوراء أي الى سنة ١٩٧٠، لوجدنا أن قيمة الصادرات الغذائية فحسب تغطي قرابة ٤٩,٦ ٪ من قيمة المستوردات باعتبار أن الصادرات الغذائية (من حبوب ولحم وزيوت...) كانت تعادل ٥٩٣,٥٦ مليون دولار في سنة ١٩٧١ في حين أن وارداتها كانت ١,١٩٤ مليار دولار. وقد تفاقم الامر في سنة ١٩٧٥ فأصبحت الصادرات لا تغطي أكثر من ١١,٨ ٪ من قيمة الواردات. ذلك أن الصادرات أصبحت في سنة ١٩٧٥ تساوي ١,١١٣ مليار دولار مقابل ٩,٣٦٠ مليارات من الدولارات قيمة الواردات، وازدادت قيمة الفجوة في سنة ١٩٨٠ . ففي حين كان ميزان السلع الغذائية لا يتعدى ٨,٤٢٧ مليارات فقد أصبح ١٠,٤٩١ مليارات في سنة ١٩٨٠ . لقد ارتفعت قيمة صادرات السلع الغذائية الى ١,٧٦١ مليار ولازمها أيضاً ارتفاع بالواردات فأصبحت ١٢,٢٥٣ ملياراً (جدول رقم ـ ٢٤).

لقد ارتفعت باطّراد قيمة فاتورة واردات الدول العربية من الحبوب، ففي حين أنها كانت ٣,٢٦٧ مليارات دولار في سنة ١٩٧٨ ارتفعت في سنة ١٩٧٩ لتصل إلى ٣,٩٥٨ مليارات وتابعت تزايدها في سنة ١٩٨٠ لتصل إلى ٥,٢٣٤ مليارات، في حين أن الصادرات لم تتعدَّ ٩٦ مليون دولار في سنة ١٩٧٨ و١٢٢ مليون دولار سنة ١٩٧٩ و١٨٥ مليون دولار سنة ١٩٨٠. وهكذا نلاحظ أن العجز قد تفاقم سنة بعد سنة فارتفع من ٣,١٧٠ مليارات إلى ٣,٨٣٥ مليارات ثم إلى ٥,٠٤٨ مليارات دولار في ١٩٧٨، ١٩٧٩ و١٩٨٠ على التوالي (جدول رقم ـ ٢٥).

جدول رقم (٢٤)

صادرات وواردات الدول العربية من المنتجات الزراعية والصيد والغابات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠

(١٠ ٠٠٠ دولار)

البلد	الصادرات			الواردات		
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	١٥١٠٢	١١٣٤٥	٨٦٦٢	١٦١٦١٥	١٧٥٥٨٩	٢١٤٥٣٨
جيبوتي				٣٧٢٠	٤٤٩٨	٢٩٩٦
مصر	٦٦٤٢١	٦١٠٨٦	٦٧٣٧٨	٢٤٣١٤٤	١٨٦٧٧٧	٢٥٢٩٣٢
ليبيا	٤٥	٤٣	٤٤	٨٣٩٣٢	٩٦٥٢٠	١١٧٥١١
المغرب	٥٣٦٣٣	٦٢٩٢٥	٦٨١٣٥	٧٥٧٧١	٩٣١٥٧	١٠٨٥٣٦
الصومال	١٠٥٩٥	١١٧٢٠	١٢٩٦٠	٩١٥٧	١١٣١٤	١٦٤٩٠
السودان	٤٨٧٠١	٥٥٢٣٧	٥٣٦٥٤	١٨٥٩٦	١٨٠٢٥	٤١٧٢٥
تونس	١٨٨٢٢	٢٣٢١١	٢٠٦٣٢	٣٧٥١٧	٥٣٢٣١	٥٧٨٣٠
العراق	٥٩٢٩	٦٧٦٩	٧٦٠٣	١١٣٩٢٤	١٥١٤٥٤	١٨٢٣٦٤
الاردن	٩٤٠١	١٥٦٧٧	١٢٠٧٣	٣٦١٥٦	٤٧٥٨٤	٥٢٤٨٩
الكويت	٧٧٠٦	١٠٣٤٣	٩٣٨١	٧٥٢٧٩	٨٨٦٤٢	٩٨٦٩٩
لبنان	١٥٦٧٠	٢١٤٧٠	٢٤٦٢٩	٤٨٩٦٢	٥٩٦٤٨	٧١٥٩٩
البحرين	٢٤٧٥			١٩٤٣٣	١٧٨١٣	١٥٦٤٤
الامارات				٣٩٢٥٦	٥٣٢٣٠	٧٦٤١٧
اليمن الشمالية	٣٤٤	١١٦٦	١٠٦٠	٣٦٣٦٦	٣٩١٣٤	٤٠٤٧٨
اليمن الجنوبية	٢٠٩٤	٢١٤٨	٢٢٤٥	١٦١٩٧	١٥٢٧٠	٢٣٢٣٤
قطر				١٢٨٩٢	١٦٩٥٥	١٦٥٨٨
عمان	٧٤٣	٨٣٢	٥٧٥	٧٦٨٥	٨٣١١	١٠٢٥٣
العربية السعودية	٣١٤١	٤٩٦٣	٩٧٨٠	٢٦٠٢٤٥	٣٥٨٨٠٦	٤٧٨٨٠٦
سوريا	٢٧٣٥٩	٣٠١٦٣	٣٠٤٣٢	٥٥٠١٣	٥٦٠١٣	٨٠٠٤١
موريتانيا	٥٢١١	٥٦٧٧	٦١٤٧	٧٣١٨	٧٠٢١	٩٦١١
المجموع	٢٩٣٣٩٢	٣٢٤٧٧٥	٣٣٥٣٩٠	١٣٦٢١٧٨	١٥٥٨٩٩٢	١٩٦٨٥٨١

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، كتاب التجارة الخارجية ، ص ٣٩ ـ ٤٠ .

F.A.O.: Annuaire FAO du Commerce 1980, vol. 34, p. 39-40.

جدول رقم (٢٥)

صادرات وواردات الدول العربية من الحبوب

١٩٧٨ - ١٩٨٠

(٠٠٠ ١٠ دولار)

البلد	الواردات			الصادرات			العجز		
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	٥٠٦٤٥	٥٠٦٢١	٦٦٣٧٠				٥٠٦٤٥	٥٠٦٢١	٦٦٣٧٠
جيبوتي	٥٣٥	٦٨٢	١٠٢٥				٥٣٥	٦٨٢	١٠٢٥
مصر	٣٠٣٨٤	٧٦٤٧٩	١١٣٩٩٢	٥٠٨٥	٣١٥٨	٣٥٢٤	٧٥٢٩٩	٧٣٣٢١	١١٠٤٦٨
ليبيا	١١٥٧٥	١٢٠٩٤	١٨٨٥٠				١١٥٧٥	١٢٠٩٤	١٢٨٥٠
موريتانيا	٢٧٨٣	١٦٦٢	٣٥٨٠				٢٧٨٣١٠	١٦٦٢	٣٥٨٠
المغرب	٢٢٦٩٩	٢٧٦٧٠	٣٥١٤٤	٥٢٤	٥٥٤	٨٦١	٢٢١٧٦	٢٧١١٦	٣٤٢٨٣
الصومال	١٦٢٠	٥١٨٠	٨١٢٠				١٦٢٠	٥١٨٠	٦١٢٠
السودان	٢٣٩٧	٥٠٤٠	٨٧٤٥	٩٦٤	٤١٦٢	٨٦٣٩	١٤٣٣	٨٧٨	٧٩٤

تونس	١٠٦٢٧	١٥٢٥٨	١٧٤١٥	١١	٦٣	١٢	١٠٦١٦	١٥١٩٥	١٧٤٠٣
البحرين	٢٣٧٦	١٠٧٤	٣٦٣٧	٣١٨	١	—	٢٠٥٨	١٠٧٣	٣٦٣١
العراق	٤٣٢٠٠	٦٠٢٠٠	٦٤٠٠٠				٤٣٢٠٠	٦٠٢٠٠	٦٤٠٠٠
الاردن	٧٤٣٣	١١١٣٤	١٠١٢٠	١٦٥	٢٩٢	—	٧٢٦٨	١٠٨٤٢	١٠١٢٠
الكويت	٧٤٤٣	٩٢٠١	١٣٠١٠	٩٠٥	٨٥٧	٩٥٠	٦٥٣٨	٨٣٤٤	١٢٠٦٠
لبنان	٩٩٣٠	١٢٣٠٠	١٢٢١٠	١٠٧٤	٢٨٦٠	٢٤٥٠	٨٨٤٦	٩٤٤٠	٩٧٦٠
عمان	F ٢٢٠٧	٢١٣٠	٢٢٩٠	٢٢٦	٢١٨	٢٨٩	١٩٨١	١٩١٢	٢٠٠١
قطر	١٤٥١	٢٩٠٥	٢٦٠٣				١٤٥١	٢٩٠٥	٢٦٠٣
السعودية	٤٤٢٧١	٦٧١٨٤	٩٩٢٣٤	٥٢	١٥٥	٢٥٣	٤٤٢١٩	٦٧٠٢٩	٩٨٩٨١
سوريا	٨٣٨١	١٠٦٦٣	٢٠٥٤٠	٣٠٩	٤٢	١٦٠٠	٨٠٧٢	١٠٦٠٠	١٨٩٤٠
دولة الامارات	٥٠٥٥	١١٦٤٢	٨٣٧٠				٥٠٥٥	١١٦٤٢	٢٣٧٠
اليمن الشمالية	٧٦٤٤	٩٢٣٥	٨١٥٠				٧٦٤٤	٩٢٣٥	٨١٥٠
اليمن الجنوبية	٤٠٩٦	٣٥٣٤	٦٩٠١				٤٠٩٦	٣٥٣٤	٦٩٠١
المجموع	٣٢٦٧٥٢	٣٩٥٨٨٨	٥٢٣٤٠٦	٩٦٨٢	١٢٢٩٩	١٨٥٧٨	٣١٧٠٧٠	٣٨٣٥٨٩	٥٠٤٨٢

المصدر : منظمة التغذية والزراعة الدولية، كتاب التجارة الخارجية.

F.A.O: Annuaire FAO du Commerce 1980, vol 34., p. 108.

ولم يكن حظ الدول العربية من المنتجات الغذائية الاخرى أفضل، بمعنى أن انخفاض قيمة تغطية الصادرات للواردات تنطبق على البقوليات، والخضار والفاكهة، والزيوت، واللحوم بأنواعها، والبيض واللبن.

ان فاتورة المستوردات الغذائية تتفاقم حدتها سنة بعد سنة، وهذا يعني ازدياد انفاق المليارات على استيراد المواد الاستهلاكية الغذائية، الامر الذي يزيد التبعية الخارجية، بالرغم من وضع الخطط والمشاريع التنموية للحد من هذا العجز المتزايد.

هل يمكن الفصل بين تخلف تأمين الحاجات الغذائية في الدول العربية، وبين التركيب الاقتصادي الاجتماعي في هذه الدول؟

بتبسيط أكبر، هل يمكن فصل التخلف الزراعي عن التخلف الصناعي، وهل يمكن كذلك فصله عن التخلف الاجتماعي؟ هل يمكن فصل التخلف الزراعي عن الظروف التاريخية التي حكمت علاقات المنطقة العربية بالدول الاستعمارية خصوصاً منذ القرن التاسع عشر، وعلى أثر نهوض الثورة الصناعية في الدول الغربية؟

ان تطور المجتمعات الصناعية قد حصل في أحد جوانبه بفضل اقتطاع جزء هام من الموارد العالمية، ونتيجة التبدل العميق الحاصل في الميدان العلمي، على أثر الثورة الصناعية التي أدخلت في الدول الأوروبية أنماطاً من الانتاج ترتكز على الطاقة والآلة، الأمر الذي ساهم في قلب العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت قائمة قبل هذه الثورة، وتبدل بذلك نمط العلاقات الاقتصادية مع المجتمع الدولي.

ان دخول المنتجات الاجنبية الى الدول العربية خلال القرن التاسع عشر واستمرار ذلك الدخول في وقتنا الحاضر، وان باشكال وصيغ معدلة، سمح لهذه المستوردات ان تنافس المنتجات الوطنية، فنافستها في اسواقها الداخلية كما نافستها

في الاسواق الخارجية، الامر الذي ساهم في تعديل ما تنتج الدول العربية فتخصصت ولا تزال بالتالي بشكل أكثر وضوحاً بانتاج ما تحتاج اليه الدول الصناعية [٤٢].

لقد تشوهت الاقتصاديات العربية، واتخذ النمو الاقتصادي طريقا ملتوياً بتركزه اكثر في انتاج منتوج زراعي واحد، أو في انتاج مادة أولية، في حين كان أكثر تنوعاً، ولذلك فانه يمكن القول بأن استغلال الموارد المتاحة لم ولا يتم بشكل صحيح وفعال بحيث يحقق بالمقام الاول المصلحة الوطنية، التي تفترض تنوعاً في الانتاج بما يؤمن بالدرجة الاولى الحاجات الداخلية، بل إن الاستغلال المبتور لقطاع أو لفرع في قطاع تمّ تطويره وازدهاره بمعزل عن القطاعات والفروع الاخرى. فشكلت هذه الحالة بالتالي علاقات تبعية متباينة ابتداء بعلاقات تبعية نسبية الى علاقات تبعية مطلقة.

فالآلة مثلا لم تلعب دوراً فعالا في عملية الانتاج الزراعي في الدول العربية، في حين أنها تشكل أساساً واضحاً في عملية الانتاج في الدول الصناعية، وبالتالي فان توزع اليد العاملة مصاب بالخلل في الدول العربية. فبدل أن تكون نسبة العاملين في القطاع الزراعي منخفضة كما هي الحال في الدول المصنعة بفضل دور الآلة، نرى أن نسبة العاملين في هذا القطاع مرتفعة جداً مما يحمل معه بطالة مقنعة.

ما يمكن قوله في هذا المجال، هو أن الحالة السابق ذكرها هي نتيجة التشويه، لذا فان دراسة حالة القطاع الزراعي في الدول العربية وقصوره عن تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي لا يجب أن يدرس او ينظر اليه بمعزل عن هذه العوامل، التي تعتبر ذات أهمية خاصة.

فاستعمال الآلة يفترض أن يكون هناك صناعة لصنع الآلة، كذلك الاسمدة،

---

(٤٢) انظر: عبد الهادي يموت: التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، معهد الانماء العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣.

كذلك قنواة جر المياه. كذلك توفر المواصلات يفترض توفر صناعة تصنع العربة وسكة الحديد، وتحويل المواد الخام، كما المنتجات الزراعية وتصنيعها يفترض توفر الآلة. وتبدل موقع نسب اليد العاملة يفترض تغيّراً جذريا في التكوين القطـاعـي ودور كل قطاع ضمن القطاعات الاخرى. وهذا كله لا يمكن تأمينه ان لم يكن هنالك سياسة وطنية، وقرار وطني مستقل وواع.

خلاصة الفصل الأول

من جملة ما تقدم يمكن استنتاج الخصائص التالية:

- ان الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة المؤقتة والدائمة تعادل ٥٥٩٣٣ مليون هكتار، وهذه المساحة بالرغم من امكانية استخدام أراضٍ أخرى لزراعتها فانها قادرة لوحدها لو استغلت بالشكل الامثل على تأمين الحاجات الغذائية وبشكل كاف في الوقت الحاضر.
- ان طبيعة جزء من التربة التي تحتوي على مكنونات عالية من ذرات بحجم الطين، وملوحة البعض وتشبعها بالمياه وتصحر البعض الآخر، تحدّ من زيادة المحصول.
- ان الاراضي المروية لا تتجاوز ١٦ ٪ من الاراضي الصالحة للزراعة المؤقتة والدائمة، الامر الذي يفسح في المجال كثيراً للمؤثرات الطبيعية لكي تلعب دوراً حاسماً في مقدار انتاجية الاراضي وفي خصوبة التربة.
- عدم الاستفادة من مياه الانهار والامطار بشكل أمثل، بحيث يذهب قسم هام منها هدراً.
- قلة استخدام الجرارات والحاصدات الزراعية، كما أن وجودها واستعمالها في الدول العربية التي تتميز بكثافة سكانية ويد عاملة زراعية اكبر هو أكثر.
- ارتفاع اليد العاملة الزراعية العربية بشكل تضخمي، مقارنة بمثيلاتها في الدول الصناعية المتطورة الامر الذي يحمل القوى العاملة الزراعية اعباء اضافية لتأمين الحاجات الاستهلاكية في حين أن الانتاجية ستبقى محدودة.

- اعتماد الدول العربية على الحبوب كغذاء، في حين أن اللحوم هي الافضل للتغذية المتوازنة.

- تزايد الهوة بين الانتاج والحاجات الاستهلاكية بحيث تصل تبعية بعض الدول للاستيراد من الخارج الى ١٠٠ ٪.

- عدم مقدور كل دولة عربية تأمين اكتفاء ذاتي بمعزل عن تعاون عربي يؤمن التكامل في منتوجات الغذاء.

الفصل الثاني

العوامل الخارجية المؤثّرة في موضوع الأمن الغذائي

مقدمة

القسم الأول: دور الصراع العربي ـ الاسرائيلي

القسم الثاني: دور الشركات القارية

القسم الثالث: دور منظمات الأغذية العالمية

خاتمة



المقـدِّمة

عرضنا في الفصل الاول من هذا الجزء العوامل الداخلية المؤثرة في موضوع الانتاج الزراعي، وفي هذا الفصل سنحاول أن نعرض وبكثير من الايجاز لبعض العوامل الخارجية التي يمكن أن تلعب دوراً في عملية تسريع أو لجم تطور انتاج الغذاء. ولذا فاننا في هذا الفصـل انتقينـا عنـاصر ثلاثـة، هي الصراع العربي - الاسرائيلي، ودور هذا الصراع في عمليـة استنـزاف جـزء مـن الامـوال لشراء الاسلحة للدفاع عن النفس والاستعداد لتحرير ما احتلت اسرائيل من أراضٍ، أما العامل الثاني فهو الشركات القارية ودورها بالمساهمة في تشويه الاقتصاد وزيادة التبعية، والعامل الثالث هو المنظمات الزراعية الدولية ودورها بالمساهمة في حل المشاكل المطروحة.

وعليه، فقد قسمنا هذا الفصل الى الاقسام الثلاثة التالية:

القسم الأول - دور الصراع العربي - الاسرائيلي.

القسم الثاني - دور الشركات القارية.

القسم الثالث - دور منظمات الأغذية العالمية.

القسم الأول - دور الصراع العربي - الاسرائيلي

في سنة ١٩٤٨ انشئت دولة اسرائيل، وطرد الشعب العربي الفلسطيني من دياره، وكان لذلك الانشاء دور خطير على التوازن في المنطقة، اذ شكلت منذ ذلك التاريخ مركزاً عسكرياً متقدماً للدول الغربية، تستطيع بواسطته أن تعبر الى المنطقة متى احتاجت، وهكذا جهدت بريطانيا وفـرنسـا لصيـانـة مصـالحها في

المنطقة، بدفع اسرائيل لمهاجمة مصر في ٣٠ تشرين الأول ـ أكتـوبـر ١٩٥٦، ثم تدخلتا عسكرياً لدعم العدوان تحت ستار اعادة النظام الى الشرق الاوسط. في حين أن هذه الحملة، كانت تهدف الى تدمير النظام المصري الجديد المعادي لسياسة الغرب، واستعادة امتيازات الدول الكبرى التي اكتسبتها خلال ما يزيد عن مئة وخمسين سنة، الا أن ذلك الهدف لم يتحقق.

ألم تهدد اسرائيل أيضاً الاردن وسوريا في عام ١٩٥٧؟ ألم تشن حرب ١٩٦٧ على مصر وسوريا والاردن؟ ألم تشن حرباً ضروساً ضـد لبنـان وضـد الشعـب الفلسطيني في لبنان؟

وعليه، فان اسرائيل ليست جسما غريباً فحسب، وليست قاعدة للاستعمار فقط، وليست خطاً دفاعياً أساسياً لاحكام سيطرة الدول الغربية لنهب خيرات وموارد الدول العربية بل إنما، أيضاً، نموذج لاستعمار استيطاني.

ان الصهاينة يسعون بكل الوسائل لاقامة اسرائيل الكبرى التي تمتد حدودها من النيل الى الفرات، الامر الذي حتم على الدول العربية، أن تعمل لزيادة دفاعاتها، وبالتالي لزيادة تسلحها لمواجهة الخطر الذي يهدد كياناتها، وهذا ما دفعها إلى توجيه جزء هام من مـوازنـاتها ـ الذي كـان يفترض أن يـوجـه نحو التنمية ـ لمضاعفة تسلحها.

ان الدول العربية التي هي في حالة حرب شبه دائمة منذ استقلالها حتى اليوم يدفعها ذلك الى الاستعداد الدائم والمستمر لبنـاء قـواتها المسلحـة، وهـذا يعني بالضرورة تجميع كميات ضخمة من الاسلحة والمعدات والطاقة، وتعبئة الاحتياط استعداداً لكل طارىء الامر الذي يحمل جزءاً هاماً من القوى العاملة الفاعلة في المجتمعات العربية على التحول الى ميدان عمل غير مناط بها، وهو ميدان بطبيعته غير منتج في الدول العربية، باعتبار أن هذه الدول ليس لديها صناعة أسلحة، وبالتالي فان هؤلاء سيجمدون بـانتظـار شـن حـرب على العـدو أو رد هجـوم مرتقب. وليس هذا فحسب بل ان كمية ضخمة من رؤوس الأموال ستوجه

لشراء المعدات وهذه المعدات بطبيعتها غير منتجة باعتبار انها ستستهلك اثناء استعمالها في الحرب ويستدعي ذلك أيضاً تجديدها، الامر الذي يحمل في طياته بالضرورة التوجه الى الخارج لتأمين احتياجاتها وسد النقص وتدعيم دفاعاتها من جديد التي بدأت تستنزف نتيجة الحرب الدائمة، مما يستدعي ايضاً بالضرورة تأمين النقد اللازم لتحقيق تلك العملية.

وقد عبر المقدم الهيثم الايوبي تعبيراً دقيقاً في مقال «الحرب في بعدها الاقتصادي» عن ذلك فكتب «تسود في مرحلة العمليات الحربية حالة من الاستهلاك المتسارع لقوى المتحاربين البشرية والمادية، واستنزاف المخزون من هذه القوى، وضرورة تجديدها من اجل متابعة الجهد الحربي. وإذا كان استهلاك القوى البشرية يتمثل في الاشخاص الذين يخرجون من عداد القوى المنتجة (قتلى وجرحى ومعوقين) فان الاستهلاك المادي يتمثل في الذخائر والمحروقات المستخدمة على نطاق واسع والاعتدة المدمرة أو المستهلكة في مسارح القتال، والمؤن التي ترسل الى القطاعات المحاربة بكميات تزيد عن حاجة تلك القطاعات، ولا يصل منها الى المقاتلين سوى جزء محدود، بينما يدمر طيران العدو ومدفعيته الجزء الاخر، والدمار الذي يصيب الابنية والطرق والجسور والسكك الحديدية والمصانع ومختلف مكونات البنية الاقتصادية والذي يعتبر نوعاً خاصاً من الاستهلاك. وينعكس الاستهلاك المتسارع والرغبة في تجديد المخزون الاقتصادي بأشكال متعددة»[1].

ولا ينبغي ان نستصغر دور الدول الصناعية في مجال التشجيع على اقتناء السلاح، فهي ترى في واقع الدول العربية خصوصاً التي تربطها بها مصالح اقتصادية استراتيجية كدول الخليج التي تملك الطاقة الضرورية لتسيير عجلة انتاج الدول المصنعة، ترى فيها فرصتها الذهبية، في تملك رؤوس الاموال الضرورية

---

(١) الهيثم الأيوبي الحرب في بُعدها الاقتصادي، مجلة استراتيجيات، آب-اغسطس ١٩٨٣، ص ٤٨.

لشراء ما تحتاج اليه. إذنْ، لا بأس من بيعها ما تحتاج اليه من أسلحة.

«الا أن الفائدة الاقتصادية التي تجنيها الدول الصناعية في تلك الفترة، تبقى محدودة بقدرة الدول الصغيرة على اقتطاع نسبة من الدخل القومي وتخصيصها لمتطلبات الدفاع. ومع اندلاع الحرب المحلية بين الدول الصغيرة (قبرص، الشرق الأوسط، أميركا اللاتينية، شبه القارة الهندية) أو بين دولة صغيرة وأخرى كبيرة متقدمة (فيتنام، لاووس)، تحتل متطلبات الدفاع مكان الصدارة في اهتمامات الدول المعنية بالصراع بشكل مباشر (العراق مثلاً في الحرب العراقية ـ الايرانية) أو غير مباشر (دول الخليج في الحرب ذاتها)، ويصبح في الامكان تأجيل المتطلبات الاجتماعية لصالح المعركة، وتكريس موازنات اكبر لاستيراد الاسلحة والمعدات والذخائر وقطع الغيار بل والمواد الغذائية أحياناً، من الدول الصناعية المتقدمة، الامر الذي يضمن لتلك الدول المشتبكة في الصراع التركيز على مسائل الكمية والنوعية ومهل التسليم اكثر من التركيز على مسألة الاسعار. بالاضافة الى أن ضخامة الاستهلاك في الحرب الحديثة، والرغبة في قلب موازين القوى، ترفعان حجم الطلبات (وبالتالي الارباح) الى مستويات غير مألوفة في مرحلة الاعداد للحرب. ومن هذا المنظور يمكن القول بأن المصالح الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة، تجعلها غير متحمسة لايقاف الحروب المحلية التي لا تؤثر على أمن العالم الصناعي المتقدم أو استقراره أو تدفق المواد الاولية الحيوية نحوه، ويضمن له في الوقت ذاته مكاسب اقتصادية آنية ومستقبلية (الحرب الهندية ـ الباكستانية، الحرب العراقية ـ الايرانية). في حين تهرع هذه الدول ـ تحت تأثير مصالحها الاقتصادية والامنية ـ الى التدخل لايقاف الحروب المحلية المحدودة، عندما يتسع نطاقها الى الحد الذي ينذر بتهديد أمن العالم الصناعي المتقدم على الصعيدين العسكري والاقتصادي (الحروب العربية ـ الاسرائيلية)»[٢].

---

(٢) الهيثم الأيوبي، المرجع المذكور سابقاً، ص ٤٩ ـ ٥٠.

فما هي موازنات التسلح في بعض الدول العربية ؟

تتصدر نفقات التسلح مرتبة اساسية في سلم مشتريات الدول العربية من الخارج، وتتزايد المستوردات سنة بعد سنة وتشكل حملا ثقيلا على كاهل دفع عملية التنمية قدماً الى الامام.

نظرة إلى الجدول رقم (٢٦) يعطينا فكرة جزئية عن نفقات التسلح الكبيرة التي تقوم بها بعض الدول العربية، وهذه النفقات تزيد عن ٢,١ مليار دولار في مصر عام ١٩٧٩ و٢,٣ مليار دولار في العراق في نفس السنة و٤٢٠ مليون دولار نفقات تسلح الأردن في سنة ١٩٨١ و٩١٤ مليون دولار نفقات تسلح الجزائر في نفس السنة و٢١٠ مليون دولار نفقات تسلح المغرب و٢,٣ مليار دولار نفقات تسلح سوريا في نفس السنة. والذي يسترعي الانتباه تزايد نفقات تسلح المملكة العربية السعودية، حيث ارتفعت هذه الانفاقات من ٦,٧ مليار دولار في سنة ١٩٧٥ إلى ١٤,١ ملياراً في سنة ١٩٧٩ أي ما يعادل ٢٠٩٪ بالنسبة لعام ١٩٧٥، وتابع تزايد الانفاق في سنة ١٩٨٠ فوصل إلى ٢٠,٧ مليار دولار أي ما يعادل ٣٠٥٪ بالنسبة لعام ١٩٧٥ و١٤٥٪ بالنسبة لعام ١٩٧٩، وتابع الانفاق تزايده في عام ١٩٨١ فوصل إلى ٢٧,٦ ملياراً أي ما يعادل ٤٠٨٪ بالنسبة لعام ١٩٧٥ و١٣٣٪ بالنسبة لعام ١٩٨٠. ولو أخذنا نصيب الفرد من النفقات العسكرية في المملكة العربية السعودية لوجدناه بالطبع في تزايد، فقد ارتفع من ١١٥٣ دولاراً للفرد في سنة ١٩٧٥ إلى ١٤٠٤ دولارات في سنة ١٩٧٩ ليصل إلى ٢١٥٨ دولاراً في سنة ١٩٨٠ وليتابع ارتفاعه في سنة ١٩٨١ ليصل إلى ٢٦٦٤ دولاراً. ولم تتخلف الدول العربية الاخرى عن زيادة انفاقها المستمر على التسلح باستثناء مصر التي خفضت تسلحها بما يوازي ٤ مليارات دولار في سنة ١٩٧٩ وذلك نتيجة عقدها معاهدة صلح مع إسرائيل. وكذلك فقد خفضت سوريا نفقاتها العسكرية لعام ١٩٨١ بما يساوي ١,٧ مليار دولار.

جدول رقم (٢٦)

النفقات العسكرية ونصيب الفرد منها بالأسعار الجارية

مليون دولار

البلد	مليون دولار				نصيب الفرد من النفقات العسكرية (دولار)				نسبة الانفاق من الناتج المحلي		
	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠
الجزائر	٢٨٥	٦٠٥	٧٠٥	٩١٤	١٧	٣٢	٣٦	٤٧	٢,٢	١,٩	
مصر	٦١٣٠	٢١٦٨			١٦٣	٥٤			٥٠,٤	١٣,٢	
العراق	١٠٦٤	٢٣٢٨			١٠٧	١٨٣			٧,٩	١٠,٩	
الاردن	١٥٥	٣٨٠		٤٢٠	٥٧	١٢٥		١٢٧	١٢,٢		
ليبيا	٢٠٣				٨٣				١,٧		
المغرب	٢٢٤	٩١٧	٦٧٦	٢١٠	١٣	٤٧	٣٤	٥٦	٢,٨	٦,٠	٦,٧
السعودية	٦٧٧١	١٤١٨٤	٢٠٧٠٤	٢٧٦٩٥	١١٥٣	١٤٠٤	٢٥١٨	٢٦٦٤	١٨,٠	١٥,٠	
السودان	١٢٠				٧						
سوريا	٧٠٦	٢٠٣٦	٤٠٤٠	٢٣٨٩	٩٦	٢٤٣	٤٥٩	٢٦١	١٥,١	٢١,١	١٣,١
المجموع	١٥٦٥٨	٢٢٦١٨	٢٦١٢٥	٣١٦٢٨							
اسرائيل	٣٥٥٢	٤٩٣٢	٥٢٠٠	٧٣٤٠	١٠٤٥	١٢٩١	١٣٣٣	١٨٣٥	٣٥,٩	٣١,١	٢٣,٢

المصدر : .The military Balance, London, iiss 1981-1982

وبالرغم من خفض نفقات مصر العسكرية فقد كانت نسبة الانفاق الى الناتج المحلي تساوي ١٣,٢ ٪، وفي العراق ١٠,٩ ٪ في سنة ١٩٧٩ ، و١٢,٢ ٪ للاردن في سنة ١٩٧٥ ، في حين أنها ٦,٧ ٪ من ناتج المغرب في سنة ١٩٨١ و١٥ ٪ من ناتج السعودية في سنة ١٩٨٠ و١٣ ٪ من ناتج سوريا .

ان انفاق تسع دول عربية على التسلح في عام ١٩٧٥ زاد على ١٥,٦ مليار دولار وأن انفاق خمس دول عربية فقط في سنة ١٩٨١ قد زاد عن ٣١,٦ مليار دولار وهي الجزائر ، والاردن ، والمغرب ، والسعودية ، وسوريا ، (جدول رقم - ٢٦) .

الا يستنزف هذا الانفاق الضخم جزءاً هاماً من طاقات الدول العربية ؟ بمعنى آخر ألايستنزف الانفاق جزءاً هاماً من الموارد والثروات الطبيعية الانتاجية ، ويحرم الدول العربية الحصول على مبالغ اضافية يمكن ان تستثمر في قطاعات انتاجية تفسح في المجال بدفع عملية التنمية ، وبالتالي برفع مستوى الانسان وخصوصاً رفع مستوى تغذيته ؟ كما وأنه لا يجب أن يغيب عن بالنا أنه حتى هذه الأرقام هي غير دقيقة ، فالمقدر بأن نفقات أخرى سرية لا تسجل في هذا المقام .

والواضح ، بأن الدول الغربية المتطورة بخلقها اسرائيل ، خلقت لنفسها مجالا واسعاً لدفع الدول العربية لشراء السلاح وخصوصاً الغربي الذي يعتبر بطبيعته الاستيرادية سلعة استهلاكية غير منتجة . وبالتالي ألا يساعد هذا الواقع على زيادة هوة التخلف؟ ولو ألقينا نظرة على ما هو متوفر من ارقام انفاق بعض الدول العربية على التسلح مقارنة بما تنفقه اسرائيل على تسلحها ، لوجدنا بأن قيم تسلح بعض الدول العربية وليس كلها تفوق خمس مرات ما تنفقه اسرائيل على تسلحها . ومع هذا فان ميزان القوى في المنطقة هو لمصلحة اسرائيل[٣] .

---

(٣) انظر قسم الدراسات الاستراتيجية في معهد الانماء العربي ، حول استراتيجية التسلح العربي والتبعية ، مجلة الفكر العربي ، معهد الانماء العربي ، العدد الأول ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٨ .

ولا يعزى هذا الامر الى كمية السلاح أو نوعيته. فالدول العربية مجتمعة تملك ترسانة من الاسلحة تفوق ببعيد ما لدى اسرائيل. ويكفي ان نشير الى أن خمس دول عربية هي سوريا وليبيا والعراق واليمن والاردن لها تفوّق واضح على اسرائيل. فكيف هو الحال لو أضفنا فعلاً كافة الدول العربية خاصة المغرب ومصر والسعودية، هذه الدول لديها تسلح نوعي متطور وطاقة بشرية تفوق بكثير ما لدى الدول العربية الخمس المذكورة آنفاً. «ولكن المشكلة لا تكمن في نقص السلاح لدى العرب، ولا في الاختلاف المزعوم في النوعية بينه وبين السلاح الاسرائيلي، ولا في التفوق الاسرائيلي النوعي المغالى فيه بالنسبة الى كفاءة الاستخدام البشري للسلاح (قيادة وتنظيما وتدريباً... الخ)، وانما تكمن المشكلة العربية في افتقاد وحدة القرار السياسي الاستراتيجي في مواجهة اسرائيل والامبريالية الاميركية، ومن ثم افتقاد وحدة الحشد والتخطيط والاستخدام الاستراتيجي للقوة العربية المتاحة موضوعياً، التي تحول دون الاستفادة منها عملياً على ساحات المواجهة، قتالا أو ردعاً كامناً له مصداقيته»[٤].

ولا يخفى ما للصراعات الجانبية من دور في استنزاف الجزء الهام من الجهد العسكري والانفاق: فحرب العراق - ايران المستمرة منذ سنوات، وحرب البوليساريا - المغرب، واحداث الاردن في ١٩٧٠، واحداث لبنان ١٩٧٥ - ١٩٨٣، كلها غيض من فيض، يستنزف أيضاً الموارد المفترض أن توظف في قطاعات منتجة.

وخلاصة القول في هذا المجال، أن وجود اسرائيل، وحرب الاستنزاف الدائمة شكّلا ويشكلان عائقاً أمام مساهمة جزء هام وأساسي من الناتج المحلي أمام عملية التنمية وخصوصاً التنمية الزراعية.

(٤) محمود عزمي: ميزان القوى العربي - الاسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٨١، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي معهد الانماء العربي، بيروت، العدد الثالث ١٩٨٢، ص ٤٣. انظر للكاتب نفسه الدفاع الجوي العربي ١٩٧٣، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٦ - ٧ كانون الثاني، أيار ١٩٨٣، ص ٧ - ٥٨.

القسم الثاني ـ دور الشركات القارية

إذا كان للصراع العربي ـ الاسرائيلي دور مثبط للتنمية، لما يستنزف من طاقات بشرية ومادية فإن دور الشركات القارية لا يقل أهمية بالمساهمة في إعاقة تأمين ما تحتاج إليه الدول من تكنولوجيا كمّاً ونوعاً. أليست هي المصدر الأساسي والوحيد الذي يجب التوجه إليه لتأمين ما تحتاج إليه الدول؟

ان الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر ظاهرة عالمية مسيطرة، ويتلخص ذلك بهيمنتها على الاسواق العالمية، فتوزع بشكل أو بآخر توجهات الانتاج من خلال سياسة التجارة الدولية، ومن خلال النمط التكاملي الذي يسهم في ادخال الاسواق الوطنية ضمن اطاره. وأن تطور هذه الشركات يعتبر ظاهرة بارزة نظراً لنمو اقتصاد ما بعد الحرب، فالتوظيفات المستثمرة في الخارج تنمو باطراد والانتاج العالمي يؤمن قدراً متعاظماً من الانتاج ومن التجارة الدولية(٥).

لقد كانت الشركات القارية الاداة الفضلى للاستعمار في القرن السادس عشر والسابع عشر وحتى التاسع عشر. وقد منحت من قبل الدول التي نشأت فيها قوة خاصة، وصار بمقدور هذه الشركات ان تمارس سلطة على الدول المستعمرة، كحق تطويع القوى العسكرية، واقتطاع الضرائب، واصدار القرارات الادارية، هذه الشركات الخاصة نعمت بامتيازات الدول المستعمرة في الاراضي التابعة(٦).

ان الوضع في يومنا هذا أكثر نفوراً، وزاد تحكم هذه الشركات بدول العالم الثالث عمّا كان عليه في وقت الاستعمار. فالقدرة الفعلية الموضوعة بتصرف الشركات القارية، تتناسب مع الميل الحقيقي لتسلطها وتحكمها في الدول الناشئة

---

(٥) أنظر:

Schiray M.: Tiers - Monde et monde industrialisé, La documantation Française, N° 4460-4461, 1978.

(٦) أنظر:

Bedjaoui M.: Pour un nouvel ordre économique internationaL UNESCO, 1978.

التي يجب (من منظار هذه الشركات) أن تقنع بسلطة ضعيفة تكون متناسبة مع مقدار تبعيتها المالية لهذه الشركات. ولا يخفى بأن موازنة وامكانات هذه الشركات هي أكبر باضعاف مضاعفة من موازنات وامكانات الدول النامية، فالجنرال موتورز يمكن ترتيبها في المرتبة الثالثة عشرة كقوة اقتصادية وهي توضع بين المكسيك والسويد، حيث يعمل فيها ما يزيد عن ٧٥٠ ألف عامل، وهذا يعني بأنها تستخدم يداً عاملة تزيد على عدد سكان لوكسمبورغ. وأن مجموع مبيعات شركة فورد يفوق على الناتج القومي القائم لدولة كالدانمارك، في حين أن مجموع مبيعات شركة IBM او كريزلر يساوي الناتج القومي القائم لدولة كوريا الجنوبية أو الفيليبين. وأن الموجودات النقدية لستاندراويل (ESSO) تفوق قيمتها مخزون ذهب الولايات المتحدة الأميركية، فأسطولها النفطي أكبر من اسطول اليونان. ويمكننا اعطاء أمثلة عديدة على دور هذه الشركات التي يظهر بأنها تزداد قوة باستمرار، وحسب بعض التوقعات فان ٣٠٠ شركة ستشرف على ٧٠ ٪ من الانتاج الصناعي للدول غير الاشتراكية ابتداء من عام ١٩٨٥ [٧].

فالشركات المتعددة الجنسيات هي التي ساهمت بشكل أساسي في تخصيص دول العالم الثالث في انتاج المواد الاولية، وركزت نشاطاتها في تشجيع انتاج المنتوجات المصنعة في الدول الصناعية: « في بداية السبعينات، حصلت عمليات استخراج النفط والمناجم على ما يقارب من نصف الاستثمارات الاجنبية المقدّمة لدول العالم الثالث في حين أن الصناعات التحويلية استفادت من نصف التحويلات »[٨]. والجدير ذكره في هذا المجال، هو أن الاستثمارات المقدمة

---

(٧) Bedjaoui المرجع المذكور سابقاً، ص ٣٧ - ٣٨. أنظر أيضاً:
Duroselle J.B. Les conflits internationaux, revue française de science politique vol. XVII, 3791 N° 2 avril 1961, p.287.

(٨) Shiray M. المرجع السابق، ص ١٠١.

لقطاعي البترول والمناجم شكلت في سنة ١٩٧٠ قرابة الـ ٩٠ ٪ في منطقة الشرق الاوسط[٩].

وتبدو المشكلة أكثر وضوحاً حين نعلم بأن الشركات القارية تفرض الدخول ضمن دائرة التبادلات مع العالم الرأسمالي، وبالتالي فان هذا الشكل من التبادل يفرض على الدول وخصوصاً دول العالم الثالث الدخول في اطار النظام الاقتصادي العالمي، كما يفرض بالنهاية نظام تبعية وارتباط في سياسة السوق الرأسمالية العالمية المهيمن عليها من قبل الشركات القارية.

فالشركات القارية تعتبر اللولب الاساسي لنقل التكنولوجيا، لانها تسهم في تقديم التجهيزات، والفنيين، والمهندسين، والمعرفة، ولكن هذا النقل لكل العناصر السابق ذكرها يحمل في طياته أمرين: الأمر الأول، هو في أن التكنولوجيا المتطورة نادراً ما تكون معدة لتخدم حاجات وتؤمن الشروط الخصوصية للانتاج في دول العالم الثالث. والامر الثاني، هو أن هذه التكنولوجيا، مستعملة كما هي بواسطة اختصاصيين محليين لم يساهموا في وضع أسس هذه التكنولوجيا، فيستعملونها وبالتالي تصبح أداة مراقبة أساسية من قبل الشركات القارية نظراً لان هذه الشركات هي التي تشرف على تقنية المعدات المتطورة بواسطة مندوبيها الذين يتميزون بمعرفة كاملة لخفايا هذه المعدات في حين أن ذلك ينقص بالاغلب الفنيين المحليين[١٠].

« ويعترف الليبراليون بأن هذه الشركات ومركزها الاحتكاري، في بعض الميادين، قد يدفعها إلى اساءة استعمال نفوذها وإلى ممارسات تقييدية. ونتيجة ذلك، يمكن الا تستفيد دول العالم الثالث من انتقال حقيقي للتكنولوجيا، الامر الذي

---

(٩) المرجع السابق، ص ١٠٤.

(١٠) أنظر:

ONU Les sociétés multinationales et le developpement mondial, ST/ECA/ 190, New York, 1973.

يتوجب مراقبة الشركات ومساعدة شريكاتها من الدول النامية على التفاوض بشأن عقودها ضمن شروط اكثر ملاءمة »[١١].

« ان المؤسسات المتخطية للحدود القومية[*] بمجرد قيامها بالاستثمار في بلد أجنبي تخلق ظروفاً تميل الى التسبب في نزاعات دولية. وقد أدى ذلك الى حالات التدخل السياسي التخريبي، والصدام الحاد بصدد ممارسة حق التأميم، واستخدام رجال الاعمال غطاءً للنشاطات المخابراتية، وعمليات انتقامية سياسية واقتصادية تقوم بها الحكومات الام، واوضاع تعرضت فيها الشركات المحلية المرتبطة بشركات متعددة الجنسية الى اجراءات من طرف واحد اتخذتها الحكومات المضيفة، وصدامات حول السلطان القضائي، وعدد من المشاكل ذات العلاقة بالسياسة. وبشكل خاص، ادت الافشاءات التي ثبتت صحة بعضها واعترفت الاطراف المعنية بصحة بعضها الآخر الى ادراك متنام ان الرشوة والفساد أصبحا سلوكاً تجارياً معتاداً لاكثر من ثلاثين شركة اميركية، مما عزز من جديد الاتهامات التي تذهب الى ان قوة مثل هذه المؤسسات تميل الى إعطائها الشعور وفي بعض الاحيان القناعة، بأن أعمالها فوق سلطة القانون. والاسوأ من ذلك ان هذه الممارسات الفاسدة أصبحت معروفة بعد استقصاءات على أرفع المستويات السياسية اجبر هذه الشركات على الاعتراف بها، فادى ذلك الى إلقاء ظلال من الشك على كافة المؤسسات المتخطية للحدود القومية الاخرى سواء كانت تقوم بممارسات كهذه أم لا. وهذه الاحداث تشكل تعبيراً متجدداً عن الحاجة الى خلق اطار للمحاسبة الاجتماعية لهذه المؤسسات »[١٢].

---

(١١) جورج قرم: الشركات المتعددة الجنسية ومنفذ العالم الثالث الى التكنولوجيا الحديثة، مجلة الفكر العربي، معهد الانماء العربي، ١٩٧٨، العدد السابع، ص ١٥.

(*) يستعمل تعبير الشركات المتعددة الجنسية، أو الشركات القارية أو المؤسسات المتخطية للحدود القومية بنفس المعنى.

(١٢) حسين آغا وآخرون: بعض المسائل الاقتصادية في الاقطار النامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٦ - ١٧.

ان الكثير من الحكومات خصوصاً في دول العالم الثالث شاهدة على الحذر تجاه الشركات القارية، وتوجه اليها في الغالب انتقادات حازمة وتندد بممارساتها التقنية أو الاحتكارية، كما تندد بالسياسة التي ترفع فيها الأسعار، كما تشير إلى عدم قدرة الدول على مواجهة نشاطاتها، وبالتالي عدم وضعها بتصرف خدمة الأهداف التنموية الوطنية.

صحيح بأن الشركات القارية تساهم في التحديث والنمو، الا أن النتائج الحاصلة لدول العالم الثالث من جراء وجود فروع لهذه الشركات هي متعددة ومتنوعة، ذلك أنها تزيد الفوارق بين المناطق، لأنها تتركز في المناطق التي تقدم لها الشروط الافضل، والمردود الاوفر، دون الاخذ بعين الاعتبار ضرورة التنسيق بين هذه المشاريع الضخمة الهامة المقامة وبين ضرورة افادة القطاعات التقليدية الأخرى، فتنشأ بذلك الثنائية الاقتصادية التي تعني فيما تعنيه وجود قطاع متطور ومزدهر يعمل لتحقيق حاجات خارجية بمعزل عن النظر بشكل مباشر وفعال لتأمين الحاجات الوطنية، وبالتالي يترك القطاعات التقليدية في وضع متخلف فلا يسهم في تطويرها أو مدها بالامكانات العظيمة المتوفرة له.

ان مركز الشركات القارية هو في الدول الرأسمالية المتطورة وخصوصاً في الولايات المتحدة الاميركية التي تجمع ما يزيد عن ثلثي هذه الشركات وأهمها وأفعلها. ويمكن القول بأن الفروع الموجودة في أميركا تشكل القوة الثالثة في العالم.

ويكفي في هذا المجال أن نوضح ما هو دور الشركات في ميدان الحبوب الذي يعتبر أهم مادة غذائية في دول العالم الثالث، ففائض الحبوب في الدول المصدرة له يشكل ورقة ضغط ومساومة حاذقة، ويمثّل خضوعاً مخيفاً لعُدد من الدول المستوردة. فالأولى تملك سلطة الغذاء، التي يمكن اعتبارها أمقت من سلطة البترول، والمضاربة الضارية، والفوضى المدهشة لسوق الحبوب العالمية بواسطة ارتفاع عجيب أو انخفاض مثير ومفاجىء للاسعار شاهد على دور هذه الشركات وعلى عدم فعالية التشريعات التي تضعها المنظمات الدولية للحفاظ على ظروف طبيعية.

فخمس شركات كبيرة (La Cargill, La Bunge, La Continental grain, La Louis Dreyfus et la cook industries) تستطيع أن تدب الرعب في الارض استناداً لقانون العرض والطلب، في بورصة حبوب شيكاغو Chicago، ووينيبك Winnipeg، وسيدني Sydney، ولندن London، إذ إن الشركات القارية هذه تملك معلومات دقيقة ومسبقة لحالة الحبوب في العالم، لتطور حالة الاحتياط التي تستطيع أن توازن منسوبه، وتحدد سعره بالسوق العالمية بحيث يحقق ويخدم مصالحها بالشكل الامثل. والجدير بالذكر هو أنه حتى الان لم تستطع أية سلطة أن تقف في وجه هذا الاتجاه، ولقد كان على حق الكاتب المسرحي برتولت برشت Bertolt Brecht حين قال بأن «الجوع لا يحصل فجأة، انه منظم بواسطة تجارة الحبوب» [١٣].

فما هو دور الشركات القارية بشكل خاص في الدول العربية؟

لقد لمحت السيدة بهيجة فرحان مندوبة اتحاد الصناعات العراقي في تقريرها عن تجربة العراق مع الاحتكارات النفطية، الى مدى الارباح غير المشروعة التي كانت تحققها هذه الاحتكارات من جراء عملياتها في العراق، وذكرت بالضغوط التي تمارسها الشركات على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق لحماية مصالحها قبل التأميم [١٤].

ولقد كانت الدول العربية ترى في استضافة الشركات القارية عنصراً مساعداً لدفع عملية التنمية بحيث يساهم في رفع المستوى الفني والاداري عن طريق تدريب الفنيين العرب، كما تستفيد من الاقنية التسويقية المتوفرة لهذه الشركات، وما حصل هو العكس «فعوضاً عن تدعيم وخلق أرضية صلبة لهذه **الاقتصاديات** من خلال الاستثمارات المالية واستغلال الموارد المالية المتوفرة لديها نجد أن معظم اقتصاديات

---

(١٣) Bedjaoui المرجع المذكور سابقاً، ص ٤٠.

(١٤) بهيجة فرحان: تقرير عن تجربة العراق مع الاحتكارات في المجال النفطي.

البلاد العربية تفاقمت فيها التبعية الاقتصادية للخارج. كما أصبحت معظم نشاطاتها ذات وجهة تصديرية تتكيف وفقاً لتغيرات الاسواق الخارجية من حيث العرض والطلب. كما أن حجم الاستيراد لهذه البلاد تفاقم ولم ينحصر فقط في المواد الرأسمالية التي تتطلبها عمليات التنمية الاقتصادية وانما امتد ليشمل المواد الغذائية والاستهلاكية وبعض المنتجات التي كانت تنتج محلياً فيما مضى » [١٥].

كما أن جورج قرم في مقال عما يجب أن تكون عليه سياسات الدول العربية تجاه الشركات المتعددة الجنسيات يقول:

« ان التضخم المتفشي والاختناقات العديدة في الاقتصاديات العربية، وانخفاض مستوى الاداء الانتاجي في البرامج المنفذة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات - وفي بعض الاحيان العطب أو الشلل في المشاريع التي تم تسليمها - ، وسرعة تزايد الاكلاف وهي تذكي شدة معدلات التضخم، وكذلك الوقوع في أنماط استهلاكية جماهيرية لا تناسب ظروف المجتمع وامكانياته الحقيقية، وأخيراً وقوع الاقطار العربية غير النفطية في عجز متفاقم في موازين مدفوعاتها الخارجية، بالاضافة الى تراجع القطاعات الزراعية في كافة المناطق العربية: كل هذه العوامل يمكن أن تعزى جزئياً أو كلياً الى الشركات المتعددة الجنسيات والى طريقة التعامل معها. ولا بد من الاشارة في هذا المضمار الى أن مكاتب الاستشارات الهندسية وبيوتات الخبرة العالمية المرتبطة بشبكة مصالح مباشرة أو غير مباشرة بالشركات المتعددة الجنسيات، هي التي تلعب في كثير من الاحيان دوراً أساسياً في رسم وتصميم البرامج الاستشارية العربية، نظراً لقلة القدرة الذاتية لدى معظم الاقطار العربية للقيام بالدراسات الأولية المفصلة المسبقة لاتخاذ القرارات الاستشارية

---

(١٥) اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية: الشركات المتعددة الجنسية في ظل الوفرة المالية العربية، ندوة الشركات المتعددة الجنسيات واستثمار الأموال العربية، الجزائر ٢٠ - ٢٥ آب ١٩٨٣، ص ١٧ - ١٨.

وبالشكل الذي يناسب الأوضاع المحلية بتشعباتها وتعقيداتها »[١٦] .

« ان المشكلة الرئيسية في تعامل الاقطار النامية مع الشركات المتعددة الجنسيات هي في العادة عدم التكافؤ في القوة التفاوضية بين الدولة المستقدمة لخدمات هذه الشركات والشركات نفسها . فالقوة التفاوضية تتكون من عناصر عديدة منها بصورة رئيسية المعرفة التقنية ، أهمية السوق والامكانيات المالية المتوفرة لدى الفريقين . ان الاقطار العربية اصبحت اليوم في ظروف الثروة النفطية تتمتع بالعنصرين الاخيرين من القوة التفاوضية بما فيه الكفاية . غير أنها ما تزال تفتقر الى حد بعيد الى العنصر الأول ، وهو العنصر الرئيسي لجعل التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات تعاملا ناجحاً من حيث تأمين العائدية المناسبة للمشاريع التي تقوم بتنفيذها الشركات المتعددة الجنسيات شراكة مع جهات محلية في البلد المضيف أو على أساس مجرد تنفيذ الأشغال بتسليمها « جاهزة » للجهة المحلية المعنية . أما تأمين العائدية فهو يترتب بدوره على عدم ارتكاب الأخطاء التصميمية عند جميع مراحل اختيار المشروع والطرائق التقنية التي سيتم اختيارها من اجل تنفيذه ، وبعد ذلك من اجل وضع الدراسات المفصلة لاختيار الموقع وبرمجة التنفيذ . ويتبين عند تمحيص أسباب انخفاض مستوى الاداء في المشاريع المنفذة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ان هذه الاسباب تعود في معظم الاحوال الى اخطاء في تصور المشروع أو البرامج المتضمنة سلسلة متكاملة من المشاريع ،أو الى اخطاء في وضع الدراسات المفصلة أو في اختيار طرائق تقنية لا تراعي ظروف البيئة ومستوى التكوين المهني في البلد المضيف »[١٧] .

---

(١٦) جورج قرم : نحو سياسات جديدة للدول العربية تجاه الشركات المتعددة الجنسيات ، مجلة دراسات عربية ، العدد السابع ، ١٩٨١ ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .

القسم الثالث ـ دور منظمات الأغذية العالمية

أولاً ـ منظمة الأغذية والزراعة[١٨]

منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، التي أنشئت في سنة ١٩٤٣، تضم في عضويتها ١٥٢ دولة تسعى لتحقيق الاهداف التالية:

ـ رفع مستوى التغذية والمعيشة لشعوبها.

ـ تحسين الكفاية في انتاج جميع المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها.

ـ النهوض بحالة أهل الريف والمساهمة في خلق اقتصاد عالمي موسع وضمان تحرير البشرية من الجوع.

وقد سعت المنظمة من خلال نماذج المشاريع الميدانية لتنمية أراضٍ ومياه، ورتبت أمر تطعيم عشرات الألوف من الحيوانات في جنوب أوروبا، كما أن هناك مساهمات كثيرة تصب في هذا الميدان. وهي تشجع الاستثمار في التنمية الزراعية، وتعمل لمساعدة بلدان العالم الثالث على تحديد وصياغة مشروعات الاستثمار، وذلك بتعاونها مع جميع مؤسسات التمويل الهامة، حيث ساهمت في صياغة نحو ٤٥٠ مشروعاً استثمارياً في ٩٣ بلداً نامياً، كذلك تعمل على توفير فرص التدريب على مستوى القاعدة للمنتجين الزراعيين وافراد أسرهم. كما تقوم المنظمة من خلال التعليم غير النظامي في مساعدة سكان الريف (وخصوصاً المرأة) على استخدام الاراضي والموارد الطبيعية الاخرى، التي حصلوا عليها نتيجة للاصلاح الزراعي بصورة مربحة؛ وتقوم بجمع احدث المعلومات عن الاغذية والزراعة ومصائد الاسماك من كل انحاء العالم.

« كما تراقب المنظمة بوجه خاص الوضع الغذائي في البلاد التي لا تزال تعاني من مشكلة نقص الغذاء وتبلغ الحكومات بواسطة نظام الانذار المبكر عن المناطق

---

(١٨) منظمة الأغذية والزراعة العالمية، تكوينها وبرامجها ١٩٨٣، ص ٣ ـ ١٠.

التي يخشى ظهور المجاعة فيها . وفي حالة المجاعة ، يسارع مكتب المنظمة لعمليات الاغاثة الخاصة الى المعاونة في تقيم الاحتياجات العاجلة والتنسيق بما تقدمه الحكومات والوكالات الاخرى من عون عاجل ، بالاضافة الى اشتراكها في التخطيط الطويل المدى لاحياء الزراعة في المناطق المتضررة »[19].

ويأتي برنامج الاغذية العالمي[20] الذي انشيء في سنة ١٩٦٣ كجهاز مشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة . ورغم أن هذا البرنامج لا يمد الاغذية بالمشروعات ولا يقدم لها تمويلا نقدياً ، فانه ، بارتباطه الوثيق بالوكالات الاخرى للامم المتحدة ، يستطيع أن يساعد الحكومات في العقود التي تعقدها مع مؤسسات التمويل ، مثل : المصرف العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومصارف التنمية الاقليمية . وتذهب موارد البرنامج الى مشروعات النهوض بالتنمية الزراعية والريف والمشروعات لتحسين التغذية والمشروعات التي تقدم المساعدة للاجئين .

والاغذية التي يقدمها « البرنامج » تقدم مقابل العمل . ففي مصر مثلا كانت مشروعات الغذاء مقابل العمل عوناً للحكومة في دفع اجور العمال الذين حولوا الصحراء القاحلة الى أرض زراعية ، وذلك عندما أمكن ري تلك الاراضي بعد انشاء السد العالي حيث اشترك ٨٢٠٠٠ شخص في انشاء الترع والمصارف وتحسين التربة واقامة المساكن . ويشترط في معظم الحالات ان تدفع الحكومة المستفيدة ٥٠ ٪ من أجور العمال نقداً .

والاغذية التي يقدمها « البرنامج » تستخدم أيضاً ويستفاد منها كحوافز للجهود الذاتية كانشاء شبكات المياه وتحسينها ، وبناء المدارس وغيرها من المراكز ، أو استصلاح الاراضي العامة .

---

(١٩) المرجع السابق ، ص ١ .

(٢٠) برنامج الأغذية العالمي ، البناء بفضل الغذاء ١٩٦٣ - ١٩٨٣ ، روما ، ١٩٨٣ .

والمعونة الغذائية قد تؤدي الى تشجيع الحكومات أيضاً على تنفيذ برامج مبتكرة للتعليم والتدريب، وقد استفاد من التدريب على الحرف اليدوية في سورية أكثر من ٣٠٠٠ سيدة ارتفع دخلهن نتيجة لذلك ارتفاعاً ملموساً.

ثانياً ـ مجلس الاغذية العالمي[٢١]

في سنة ١٩٧٤ شكلت الجمعية العامة للامم المتحدة مجلس الاغذية العالمي، وقد ولد نتيجة أزمة الاغذية العالمية في عام ١٩٧٢، حيث تزامن مع حدوث الجفاف وقلة المحاصيل في العديد من المناطق الرئيسية المنتجة للحبوب في العالم.

وفي مؤتمر الاغذية العالمي المنعقد في روما في سنة ١٩٧٤ صدر الاعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية الذي نص على أن « لكل رجل وامرأة وطفل الحق، غير القابل للتصرف، في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدرته الجسدية والعقلية إنماءً كاملا ويحافظ عليها. ان المجتمع اليوم يملك فعلا الموارد والقدرة التنظيمية والتكنولوجية، وبالتالي من الكفاءة، ما يكفي لتحقيق هذا الهدف». فمهمة المجلس تحديد التدابير المطلوبة لتحقيقها، ويحشد الدعم السياسي والمالي لها فيما بين البلدان الأعضاء. وهو يعمل بوصفه جهازاً للتنسيق من أجل متابعة جميع وكالات منظومة الامم المتحدة لسياسات الاغذية، ويتعاون تعاوناً وثيقاً مع الوكالات المعنية مباشرة بمشكلة الاغذية بوضع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في المقام الاول.

بالرغم من كل المبادىء التي عرضناها سابقاً، والتي تدعو للمساهمة في تحقيق تقدم سريع في ميدان الغذاء العالمي، فان مشكلة الجوع تتفاقم سنة بعد سنة، وهذا ما تؤكده تقارير المنظمة نفسها، « فهي تعتبر أنه يعاني ما يقرب من ٥٠٠ مليون

---

(٢١) مجلس الأغذية العالمي، اصدار مركز المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وشعبة الصحافة والمنشورات، طبع بالولايات المتحدة الاميركية، ١٩٧٧.

شخص من سكان العالم اليوم، البالغ تعدادهم حوالي ٤٠٠٠ مليون نسمة، من سوء التغذية الذي يتسبب في بؤس الانسان وفي الامراض المزمنة والموت».

«ولا يعرف احد على وجه التحديد عدد الذين يموتون جوعاً كل عام، ولكن من المؤكد ان ملايين عديدة تموت بسبب عجزها عن مقاومة الامراض الناتجة عن سوء التغذية ونقصها. ففي بعض بلاد أميركا اللاتينية يموت أكثر من ٥٠ ٪ من الاطفال دون الخامسة بسبب نقص الغذاء»[٢٢].

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة هذه المؤسسات الدولية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمزاجية الدول الممولة الكبرى، أي التي تقدم موارد أكبر، وبالتالي تؤثر في القرار بشكل يتناسب مع مقدار مساهماتها. لذلك فإن الدول العربية كما هي حال باقي دول العالم يجب ألاّ تعتبر بأن هذه المنظمات يمكن أن تكون الملاذ والمخلص من مأزق النقص بالغذاء.

(٢٢) منظمة الاغذية والزراعة، تكوينها وبرنامجها، ١٩٨٣، ص ١.

خاتمة

حاولنا في فصل العوامل الخارجية أن نرى أثر عوامل ثلاثة على مشكلة الغذاء:

وقد تبين لنا بأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي يستنزف طاقات ضخمة من الدول العربية، حيث كان يمكن لو حسم هذا الصراع أن تتوجه عشرات المليارات الى ميادين منتجة كالزراعة مثلا، الا ان خلق اسرائيل، ودفعها من قبل الدول الغربية لكي تلعب دور الشرطي، كما تلعب دور رأس الجسر لتنفذ منه هذه الدول الى المنطقة لا يزال يعقد الامور ويدفع بالدول العربية الى صرف المزيد من رؤوس الاموال كي تستعد لمواجهة اسرائيل، اضافة الى أنهم مدفوعون باستمرار الى صرف أموال طائلة على صراعات جانبية وقضايا تؤدي بالنتيجة الى زيادة النزف وإلى زيادة تحويل أجزاء هامة من الأموال إلى ميادين أخرى في حين أن شعوب الدول العربية أجدى بها.

كذلك تبين بأن الشركات القارية تعمل على زيادة تبعية اقتصاديات الدول العربية للسوق العالمية وبالتالي اعاقة انماء الدول العربية، ولا يخفى كم هو ضخم دور الشركات القارية في ميدان الغذاء. فالمضاربة والفوضى المدهشة لسوق الحبوب العالمية بواسطة رفع عجيب أو خفض مثير ومفاجىء للاسعار شاهد على دور الشركات القارية.

ولا يخفى بأن دور المنظمات الغذائية الدولية لم يكن جد فعالاً، فقد اشتد البؤس والجوع واستشرى سوء التغذية، وتزايد عدد الملايين من الاطفال الذين

يموتون كل سنة نتيجة لهذا الحال وتزايد عدد الاشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق حتى قد يصل إلى ٨٠٠ مليون نسمة في نهاية هذا القرن، لهذا بالرغم من أن هذه المنظمة الدولية أو تلك تعقد جلسات على مستويات رفيعة من المسؤولين، لذا، فإن الدول العربية مدعوة لأن تعتمد على نفسها بالدرجة الأولى، وكل مساعدة ومساهمة غير مشروطة تأتي من الخارج فلا بأس بها.

الجزء الثاني

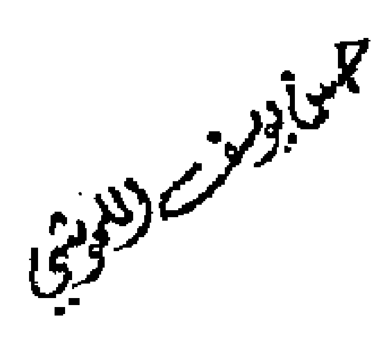
مساهمة للخروج من المأزق الغذائي العربي



المقدِّمة

يجب أن يفهم باديء ذي بدء بأن ليس من دولة بذاتها قادرة على تحقيق امن غذائي منفصل، لذا فان اطار العمل الوطني الجاد لا يمكن أن يحقق منفصلا المصالح الوطنية، خصوصاً نظراً لضيق الرقعة ومحدودية الموارد لكل دولة على حدة. لذا ، فان اطار العمل الداخلي الهام والضروري ، لدفع انتاج كل دولة عربية خطوات الى الامام لا يمكن ان يكون ذا فعالية قاطعة بمعزل عن تعاون عربي. فالتعاون سيساهم في تقسيم عمل اقليمي عربي للمجالات الاقتصادية بحيث يسهم كل بلد بما يمتاز به ويعمل بالمقام الاول لتأمين الحاجات العربية مجتمعة.

وعليه ، فاننا سنحاول في هذا الجزء ، وفي فصله الاول عرض بعض العناصر التي نراها ضرورية لزيادة انتاج المـواد الغذائية ، وفي فصله الثاني نعرض للتعاون الاقتصادي العربي والخصائص الواجب توفرها لتحقيق نسبة أعلى من الاكتفاء الغذائي العربي.





الفصـــل الأول

السّيـاسـة الوطنيّة لزيادة الانتاج الوطني

مقدمة

القسم الأول: القرار السياسي الوطني

القسم الثاني: الاصلاحات الزراعية

- **أولاً: توسيع الرقعة المروية**
- **ثانياً: اعادة توزيع القوى العاملة**
- **ثالثاً: زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي**
- **رابعاً: اهمية التصنيع للزراعة**

خاتمة



المقـــدِّمة

لاحظنا في الجزء الاول من الدراسة بأن تأمين الغذاء في الدول العربية يتعرض لمخاطر جمة، ويواجه تحديات، بل إن تأمين الغذاء عربيـاً قـد تـراجـع بشكـل محسوس وبدأ يشكل مشكلة تتفاقم حدتها سنة بعد سنة. فما هي الوسائل الداخلية الضرورية لدفع عملية نمو انتاج الموارد الغذائية خصوصاً مع التزايد المطرد لعدد السكان؟

بالواقع لو كان السبب يعود لمسائل فقط مادية: كطبيعة التربة، أم توفر الآلة، أم الايدي العاملة ذات الكفاءة والمعرفة الفنية الاوسع، أم توفر رأس المال بشكل عام، لهان الامر باعتبار أن هذه العناصر يمكن البحث عنها لمعرفة مدى توفرها وأين يكمن النقص في ذلك، إلاأنه والى جانب ذلك هناك عامل أساسي له مرتبة متميزة عن بقية كافة العناصر الاخرى، الا وهو عنصر القرار السياسي والسياسة الاقتصادية.

وعليه فان في هذا الفصل سنحاول أن نستعرض النقاط التي تشكل نواة العلاج وهي:

- القرار السياسي والسياسة الاقتصادية.
- الاصلاحات الزراعية.

القسم الاول ـ القرار السياسي الوطني[1]

ان القرار السياسي الوطني هو الذي يبحث بموضوعية عن الاسباب التي أدت الى تراجع الانتاج الزراعي، ويعمل على ايلاء هذا القطاع المكانة التي يستحقها، وهو لا يعني أبداً، ان يعطى هذا القطاع دوراً متمايزاً عن القطاع الصناعي بل يجب أن يفهم تمام الفهم اهمية العلاقة القائمة بين هذين القطاعين. الا يقدم القطاع الصناعي الاسمدة الضرورية للانتاج الزراعي؟ الا يقدم القطاع الصناعي المحراث والحاصدة؟ الا يقدم القنوات الضرورية لايصال المياه الى الاماكن الزراعية؟

ان القرار السياسي يفترض به أن يكون قراراً هادفاً لتحقيق المصلحة العامة وليس لتحقيق مصالح فئة على حساب مصالح الفئات الاخرى، او قطاع على حساب قطاع آخر، وهذا يعني تضافر القطاعات الانتاجية الثلاثة وتكاملها الأمر الذي يفترض مسبقاً وجود قرار سياسي معقلنٍ ومستقل.

من هنا تبدأ أول عملية استقلالية، فالسلطة القائمة في هذه الدولة أو تلك حين تتمكن من وضع القوانين التي تسمح باستغلال خيرات البلاد لما فيه تأمين المصلحة الوطنية بالدرجة الاولى، فانها بذلك تكون قد بدأت السير فعلا في الخط الانمائي الصحيح. ذلك أن اتخاذ القرار الوطني الملائم يعني أيضاً بأن السلطة السياسية بدأت تنطلق من منطلق داخلي صرف وليس وفق ما تمليه عليها مصلحة المهيمنين على السوق العالمية، وهذا يعني أيضاً بأن الفئات التي تحكم أصبحت تمثل حقاً مصالح الشعب، ويعني اقتصادياً بأن القرار الوطني يهدف بالدرجة الاولى الى العمل على تغيير مضمون الانتاج فلا يبقى هذا البلد أو ذاك منتجاً للمواد الاولية أو متخصصاً في انتاج سلعة رئيسة واحدة، بل يعمل على تنويع إنتاجه بحيث ينجم عن ذلك تنويع أكثر في الانتاج المحلي مما يفسح في المجال أكثر لاشباع الحاجات

---

(١) استعمل لفظ القرار السياسي الوطني لتمييزه عن القرار السياسي الاقليمي (العربي) الذي سيأتي البحث به في فصل التعاون الاقتصادي العربي.

الداخلية بانتاج داخلي وبالتالي التخفيف من أمر الارتهان لأمر السوق الخارجية، ويتمكّن من الانفلات من الأزمات التي قد تحصل في السوق العالمية من جراء عدم مرونة العرض والطلب على البضائع.

ان القرار السياسي المعقلن يعني تطوير قوى الانتاج السائدة، وهذا الامر يتضمن تطويراً للمعدات والآلات والمنشآت ودرجة تطورها الفني، إلى جانب تطوير القوى العاملة كماً ونوعاً أي رفع كفاءة المهارات الموجودة واكسابها الفنون الجديدة التي تساهم في رفع الانتاجية. فاذا بقيت القوى العاملة في طور لا يؤهلها لاستخدام واستيعاب التطورات التكنولوجية فان البلد سيضطر مرغماً الى استخدام أيد عاملة أجنبية، وهذا يرتب بالتالي نوعاً من الضغط على البلد الا اذا كان البلد قد وضع خطة لطمر الهوة في هذا الميدان والا فان نوعاً جديداً من التبعية سيخلق عن طريق اليد العاملة الكفوءة، الامر الذي يتطلب الحذر وهي لديها القدرة على إحلال الكفاءات الوطنية مكانها وذلك لعدم توفرها.

ان القرارات التي تتخذها الدولة، خصوصاً اذا كانت قرارات حكيمة مدروسة، تسهم بشكل لا يقبل الشك في توجيه الاقتصاد اتجاهات أفضل وتسمح للمزارع بأن يقدم على زراعته وهو مطمئن أكثر بأن جهده سيدر عليه إنتاجاً أكبر وأفضل.

فالمزارع يبغي اذاً، الربح ويتأثر ربحه بظروف الزراعة، فاذا كان مستوى هطول الامطار مثلا مرتفعاً تأثر انتاج المزارع ايجاباً بهذا المستوى، واذا كان منخفضاً تأثر أيضاً ولكن بشكل سلبي. ان التذبذب في هطول الامطار (هطول مبكر أو متأخر غزير أو ضعيف) يؤثر في عملية اتخاذ قرارات المزارع، فعلى ضوء هذا الهطول تكون الغلة ضعيفة أو كبيرة[٢].

---

(٢) راجع الامكانيات القصيرة الأجل لزيادة انتاج الغذاء في بلدان مختارة من منطقة غربي آسيا. أعدت هذه الدراسة لندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي، الكويت ٩ - ١٢ نيسان =

فالمزارعون، أيضاً، حين ينفذ مخزونهم من العلف لا يعد باستطاعتهم تأمين ذلك للخرفان بسبب سوءوضعهم النقدي، وبالتالي سيؤدي ذلك الى نقص انتاج الحليب بالحلابات نتيجة قلة العلف، «وعندما يواجه المزارعون بهذه المشاكل يشتري بعضهم العلف من التجار بديون مكلفة ويسددون ديونهم عندما تنضج الخرفان ويصبح بالإمكان بيعها. البعض الآخر من المزارعين يبيع خرافه باكراً ويبيع أيضاً عدداً من الحلابات لكي يشتري علفاً كافياً لحفظ القسم المتبقي من القطع حتى موسم الامطار القادم. في كل الحالات، يتكبد المزارعون صعوبات شاقة ويخسرون كثيراً بينما التجار يجنون أرباحاً غير اعتيادية»[٣].

والتسميد أيضاً يتأثر بكمية الامطار، فلا يجب أن تقل كمية الامطار عن ٣٠٠ ملم، فزيادة التسميد ٣٠ ٪ في الأراضي التي تكون كمية الامطار الهاطلة بين ٣٠٠ و ٥٠٠ ملم تؤدّي إلى زيادة محسوسة في الانتاج بصرف النظر عن كلفة التسميد.

وكما هو معلوم فان المزارع لا يستطيع أن يتخذ قرارات على مستوى رفيع من التبصر نظراً لظروفه الثقافية والمادية. ولذا، فان دور الحكومات في هذا المجال يصبح مهماً في توجيه قرارات المزارعين بالنسبة للانتاج في الاراضي المصرية، وبالتالي، فانه يفترض بالدولة ان تضع خططاً للانتاج معقلنة. كذلك فان أهمية مساهمة الدولة في دفع عجلة قطاع الزراعة يجب أن يدفعها للمساهمة في ميدان الاستثمار حيث الحصول على المردود يتطلب أمداً ليس بالقصير إذْ لا يتمكن الفلاح الفقير من القيام بهذه المهام لوحده، فمساهمة الدولة بعملية تخزين الأعلاف مثلاً وتوزيعها على القطاع الحيواني في الوقت المناسب تساعد في تخليص المزارع من براثن المستغلين.

= (ابريل) ١٩٧٨ تحت اشراف اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا، معهد البحوث والدراسات العربية، وجامعة الكويت ومجلس الوحدة الاقتصادية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٤.

واذا كان للقرار السياسي من اهمية في ميدان الانتاج فانه أيضاً لا يخلو من الوعي اذا استدركت الدولة فبنت لنفسها خزانات لحفظ الانتاج الوطني ،كما تجب حمايته من منافسة الانتاج الاجنبي الامر الذي يوقيها من الازمات التي تحصل. إضافة الى أن التخزين يساهم في ثبات الاسعار . فاذا افترضنا ـ وهذا واقع الحال ـ بأن الانتاج قد تعرض للانخفاض بسبب الظروف الطبيعية وعلى رأسها الجفاف فان التخزين يكون صمام أمان يدفع عن الدولة العوز والحاجة للاستيراد ، وبالتالي الارتهان لسياسة السوق العالمية.

ان تطوير قوى الانتاج ليس له معنى ايجابي اذا عزل عن علاقات الانتاج، وهذه العلاقات تحدد بالضرورة مَن المستفيد من التطورات الحاصلة في قوى الانتاج ومن مردودها ومن تراكم رأس المال، أي من المستفيد من الارباح المتأتية من المجهود المبذول في المشاريع المقامة. وفي رأينا فان المجتمع ككل يمكن أن يستفيد ، اذا ما قامت السلطة السياسية بالدور الاساسي فتحدد الاهداف الاقتصادية بشكل واضح، وتعمل من خلال القطاع العام بالمساهمة الفعلية والجدية لدفع عملية تحقيق الاهداف، ولذا فان القطاع العام يفترض به أن يكون قطاعاً قوياً ، ومؤثراً . فتحمي الاجراءات التي تتخذها الدولة الانتاج الوطني ، وفي موضوعنا الانتاج الزراعي من المنافسة الاجنبية بحيث لا يسمح باستيراد المنتجات الزراعية خصوصاً في مواسم انتاجها ، كما يتوجب عدم حصر الاستيراد ببلد واحد اذا لم يكن من الاستيراد بدّ ، بل يجب أن تتعدد المصادر الامر الذي يسمح بالانفلات من الضغوطات التي يمكن أن تفرضها الدولة المستورد منها ، وبالتالي فان التنوع في الاستيراد يساهم الى حد كبير في التخفيف من حالة الارتهان.

من كل ما تقدم يمكن القول بأن القرار السياسي الوطني الصحيح يحمل في مضمونه سعي السلطة الحاكمة لتأمين الحاجات الوطنية الضرورية وعملها الدائب لرفع مستوى جميع المواطنين واقامة علاقات مع الدول الاخرى ترتكز على مبدأ المساواة في المعاملة والتعاون البنّاء بين الشعوب.

القسم الثاني ـ الاصلاحات الزراعية

أصبح واضحاً أن للزراعة دوراً مميزاً، باعتبارها تسهم في المقام الاول بتأمين الحاجات الغذائية للمواطن، وبالتالي ببناء عقل سليم وجسم سليم. لذا، يجب أن يكون السعي مُلحّاً لاصلاح القطاع الزراعي لينتج بشكل أفضل الأمر الذي يستدعي تحقيق اصلاحات زراعية وادارية، ولا يخفى بأن الامكانات كثيرة لزيادة الانتاج الزراعي لغالبية المحاصيل النباتية والحيوانية. وحل المشكلة الغذائية مرتبط بعناصر عديدة منها:

أولاً ـ توسيع الرقعة المروية

لا تزال الأراضي المروية في البلدان العربية ضيّقة بشكل عام، وهذا ما يجب تعديله بشكل خاص بحيث يلعب الري دوراً أساسياً، ذلك أنه «يمكن زيادة الموارد المائية السطحية من ١٣٩ بليون الى ٢٠٢ بليون متر مكعب في السنة، وذلك بالتحكم فقط في روافد الانهار الحالية وتنفيذ مشروعات تخزين المياه. كما يمكن مضاعفة المياه الجوفية من ١٢ الى ٢٥ بليون متر مكعب سنوياً. وبذلك يمكن زيادة المساحة المروية من ١٢,٥ الى ٢١,٦ مليون هكتار». كما أن الموارد الممكن استخدامها في الوطن العربي تبلغ ٢٣٨ بليون متر مكعب في السنة، في حين أن المستغل منها لا يتجاوز ١٥٦ بليون متر مكعب[٤].

وما يجدر ذكره أيضاً هو «أن امكانيات توسيع مساحات الزراعة المطرية ما زالت وافرة، سواء عن طريق زيادة الكثافة الزراعية بالاقلال من مساحات البور في المناطق المستغلة حالياً، أو بالتوسع في زراعة مناطق المراعي الطبيعية التي تتلقى

---

(٤) برنامج الأمن الغذائي العربي الجزء الثاني من المواد الطبيعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ١٩٨٠ مأخوذة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٨١)، مرجع مذكور سابقاً، ص ٤٢.

كميات كافية من الامطار. الا أن الدراسات اللازمة لتقييم هذه الامكانات، بشقيها، ناقصة، علماً أن ما هو متوافر منها يشير الى امكانية مضاعفة الرقعة المطرية من مستواها الحالي البالغ أقل من ٤٠ مليون هكتار الى ضعف هذه المساحة (٨٠ مليون هكتار) اضافة الى المساحات المحصولية الاضافية التي يمكن أن تتأتى من تكثيف الزراعة في المناطق المستغلة. وتوجد أغلب امكانات زيادة المساحة الزراعية المطرية في مناطق السفانا السودانية»[٥].

ثانياً ـ اعادة توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية

يأتي موضوع اليد العاملة الزراعية وتوزعها في رأس المهمات. فقد لاحظنا خلال الدراسة ان بطالة مقنعة متفشية بشكل كبير في القطاع الزراعي، ذلك أن نسبة العاملين في هذا القطاع مرتفعة جداً مقارنة بمثيلاتها بالدول المصنعة، ولذا فان اعادة توزيع اليد العاملة الزراعية على القطاعات وخصوصاً ضرورة تحويل جزء من هذا الفائض الى القطاع الصناعي يعتبر أمراً ضرورياً وملحاً ـ باعتبار أن القطاع الصناعي سيبنى بشكل أصح وبشكل متكامل - .

فاذا ما اعتبرنا بأن الانسان هو أساس عملية الانتاج وهو الهدف، فانه يصبح من الضروري رفع مستوى قدراته كي يتمكن من زيادة معدل دخله وبالتالي تحقيق تنميته. وهذا يفترض تحسينا في الخدمات الصحية، ورفع مستوى التعليم والثقافة الخ... وبالتالي فان اليد العاملة الزراعية يجب العمل على مساعدتها لرفع انتاجيتها ويكون ذلك بتدريبها وتوجيهها كي تصبح قادرة على فهم وتخطي المشاكل الزراعية. والفلاحون هم أول من يجب أن يستفيدوا من انتاجيتهم، ولا يمكن اقناعهم بأهمية تطوير وسائل انتاجهم الا اذا اقتنعوا وشعروا بأن ذلك سيكون مفيداً ومربحاً لهم.

واذا كان يجب أن ينصب الجهد لمساعدة الفلاح فان الفلاح أيضاً يجب أن

---

(٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المرجع السابق، ص ٤٣.

يعمل لمساعدة نفسه، فلم يعد مستساغاً ان يستهلك أفراد أسرته كل انتاجه بمعنى لم يعد مقبولاً أن يعمل فقط لتأمين الحاجات الغذائية الدنيا، بقدر ما يجب أن تكون أهداف الفلاح في المرحلة المقبلة هي البدء بالتفكير بمساعدة نفسه لتحسين وضعه الاجتماعي الى جانب وضعه الغذائي وهذا يستدعي وعياً خاصاً لاهمية تحديد عدد افراد الاسرة، فالتباهي بأفراد الاسرة يكون بمقدار ما يتمكن من تأمين حياة حرة كريمة لهم. وهذا يعني ابعاد الفقر والجهل والمرض عن افراد أسرته. فبقدر ما يتمكن الفلاح من تعليم وتهذيب أفراد أسرته بقدر ما يكون الافتخار أرفع، وبقدر ما يتمكن من تأمين الغذاء والمسكن والملبس اللائق يتمكن من ابعاد الجهل ويتمكن من ازالة شبح المرض بكل أنواعه عن أفراد أسرته. وكما هو واضح فان تحقيق كل ذلك في ظل تزايد الحاجات غير ممكن اذا لم تتضافر الجهود، جهود المجتمع وجهود الفلاح؛ فالمجتمع يجب أن يبعد عن كاهل الفلاح الاستغلال البغيض ويوجهه التوجيه اللازم ليدفع بانتاجه قدماً الى الامام. كما ان ذلك يبقى ناقصاً إذا لم يتفهم هو نفسه ما يتوجب عليه عمله، ومن هنا أهمية دوره في فهم، مثلاً، بأن أولاده ليسوا أداة زيادة انتاجه فقط، بل يفترض به أن يعي أن هذا الطفل يجب أن يمر بمرحلة التعليم قبل أن يطرح في سوق العمل، الأمر الذي لا يزال غير مستوعب من قبل الفلاح، فهو يزيد عدد أفراد أسرته واضعاً أمام عينيه بأن زيادتهم ستؤمن له قدرة على الانتاج اكبر، دون أن يدرك واقعياً أن عددهم الكبير سيحمل عبئاً على انتاجه بل أن زيادتهم ستستنزف زيادة المحصول المحتملة وبالتالي فانه سيتقوقع في حلقة مفرغة.

من هنا تبرز أهمية العمل الفعال المتناسق بين الدولة وبين الفلاح وليس فقط عمل الدولة من اجل الفلاح، فهذا الامر مرفوض، باعتبار أن فهم مشاكل الفلاح وتوعيته لا تكون بمعزل عن الفلاح بل تبدأ بالفلاح نفسه.

فلا أمن غذائياً بمعزل عن حل مشاكل الفلاحين. فزيادة المعدل السنوي للانتاج الغذائي يجب أن تكون فعلية؛ بمعنى أن الزيادة بحد ذاتها غير فعالة اذا

رافقتها زيادة مماثلة أو أكبر في السكان، التي تعني تآكلاً لزيادة الانتاج. ومن هنا كانت ضرورة التوفيق بين الانتاج والتزايد الذي يشكل بحد ذاته عنصراً ضاغطاً على الموارد الزراعية من هنا كانت أهمية التحدي الخطير.

لذا، فان كان من الضروري توعية الفلاح، فانه من باب الاولويات اعادة النظر في توزع القوى العاملة على القطاعات الانتاجية، ومن الاولويات ان يكون موضوع تزايد الانتاج الزراعي الغذائي بشكل ملموس مقارنة بتزايد السكان.

ثالثاً ـ زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي

إن ضرورة زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي الذي لا يزال ينظر إليه نظرة غير كافية أمر لا بدّ منه. فكما هو واضح فإن الاستثمارات لا تتعدى ١٪ في البحرين والكويت وقطر والامارات في إجمالي الاستثمارات خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ و٣٪ في السعودية و٣,١٨٪ في عمان مع أن هذه الدول لديها امكانيات مادية مرتفعة. إلا أن الدول الأخرى وإن كانت استثماراتها أكبر في هذا الميدان إلا أن ذلك يبقى أيضاً منخفضاً باستثناء العراق ٣٠٪ خلال ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ والمغرب ٣٦٪ خلال السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧، والسودان ٢٧٪ في ١٩٨١ وسوريا ٢٥٪ في سنة ١٩٨٠ [٦].

لذا، يجب أن تزداد هذه الاستثمارات بمعناها الواسع لكي تسهم أكثر في تطوير وزيادة المحاصيل الزراعية بهدف تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في هذا الميدان. الا أنه يجب أيضاً لكي يعطي هذا الامر نتائج أفضل ان يحصل تنسيق في المشاريع العربية بحيث تتخلص هذه الدول من الازدواجية الهادرة للطاقة الزراعية. وبالتالي تسمح بالتخلص من المنافسة مما يفسح في المجال بتوسيع رقعة

---

(٦) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، والتقرير الاقتصادي العربي، الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، مأخوذ من دراسة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول الأمن الغذائي العربي، ١٩٨٠.

تصريف الانتاج من المجال الوطني الضيق الى المجال الاقليمي العربي الاوسع. وهذا يفترض في مرحلة اولى تشجيع عقد الاتفاقات التجارية الثنائية، وكذلك الاتفاقات المتعددة الاطراف بحيث تتعمق المعاملة التفضيلية لانتاج هذه الدول الامر الذي يبعد عنها المنافسة الخارجية ويحقق لها استقراراً اكبر في تصريف الانتاج؛كذلك فان ابرام اتفاقيات بين الدول العربية لتسهيل تبادل الانتاج الزراعي الغذائي ـ بشكل خاص ـ يفترض لكي تكون المعاملة التفضيلية افضل ان تعفى هذه المنتجات من الضرائب والرسوم الجمركية والقيود الادارية، وهذا يفترض أيضاً تأمين خطوط مواصلات برية وبحرية وجوية متكاملة تسهل نقل وايصال الانتاج الزراعي الى أسواق الدول العربية بسرعة اكبر كي لا يحل فيها التلف.

فاذا ما تحققت هذه الشروط فان رؤوس الاموال العربية ستتشجع أكثر، وذلك نظراً لتوفر الثقة بتوفر سوق واسع محمي من منافسة المنتجات الأجنبية، الامر الذي يحقق استقراراً لاصحاب رؤوس الاموال. كما أن ذلك سيؤدي الى كسر الازدواجية في الاقتصاد باعتبار أن القطاع الزراعي يعتبر قطاعاً تقليدياً في مواصفاته وظروفه في الدول العربية، وسيؤمن له قدراً أكبر من الارتباط والتفاعل بالقطاعات المزدهرة بحيث يسهم كل حسب امكاناته، فلا يبقى مثلا قطاع النفط القطاع المزدهر ينتج للتصدير فقط ولا تبقى بالتالي مردوداته بعيدة عن تثميرها لتطوير القطاعات الاخرى. بل ان ذلك يصبح ويفترض أن يكون أمراً متناسقاً متناغماً كي يؤدي كل قطاع مهمته على الوجه الامثل.

من هنا كانت أهمية النظر بعين الاعتبار الى ضرورة رفع معدل الاستثمارات في القطاع الزراعي، لأن ذلك سيؤمن اكتفاء ذاتياً أكبر من المنتجات الداخلية، حيث إن تصريف الزيادة في الانتاج محقق في سوق أوسع. وهذا الأمر سيسهم أيضاً في تخفيف التبعية المتمثلة في الاستيراد بل وتزايد الاستيراد خصوصاً منذ خمسة عشر عاماً.

رابعاً - أهمية التصنيع للزراعة

ان استعمال الآلة في الزراعة، واستعمال الاسمدة كما استخدام قنوات الري يفترض بالضرورة وجود صناعة متطورة. فهذا الامر يهدف بالدرجة الاولى الى زيادة تأمين الحاجات من المواد الغذائية من انتاج الارض العربية. لذا، فتنمية الصناعة يجري تصورها بمثابة حافز ودعامة لتنمية الزراعة. ويتعلق الامر باقامة صلة وثيقة بين تنمية الصناعة وتنمية الزراعة، «أي وصلهما، وليس بمثابة تنميتين مستقلتين نسبياً»[(٧)].

«لا شك أن تنمية القطاع الزراعي وزيادة انتاج الغذاء لا تتحققان الا في ظل قاعدة صناعية راسخة ومتطورة تفي بمتطلبات ومستلزمات الانتاج الزراعي. وفي سياق هذا الترابط العضوي بين الزراعة والصناعة تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي العربي، ذلك أن من طبيعة هذه الصناعات انها تعمل على تحويل الغذاء الى صورة صالحة للاستهلاك البشري وبالوسائل والصور المعروفة كالتجفيف والتعليب والتجميد والاستخلاص وبذلك فانها تساهم في حفظ الغذاء وتوفير استخداماته المختلفة»[(٨)].

«وتقوم الصناعات الغذائية بالدرجة الاولى على تصنيع المحاصيل الزراعية والحيوانية والسمكية وتحويلها بالطرق المختلفة الى منتجات مصنعة ذات قيمة غذائية واقتصادية أكبر كصناعة السكر والزيوت وطحن الغلال فضلاً عن تصنيع الفائض عن الاستهلاك الطازج وحفظه من الفساد، وتنظيم عرض واستهلاك هذه

---

(٧) شارل بتلهايم، بناء الاشتراكية في الصين.

Bettelheim, C., La construction du socialisme en Chine, paris, 1972, p40.

(٨) محمود عبد الحليم زايد، علاقة التشابك بين قطاعي الزراعة والصناعة ودور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مجلة مركز التنمية الصناعية الغربية، العدد ٢٤، ١٩٧٨، ص ٤٦ - ٥٢.

المنتجات وتوفيرها على مدار السنة وفي جميع المناطق»[٩].

فالاستقلال الاقتصادي لا يمكن الحصول عليه الا في اطار اقتصاد وطني عالي التطور ويحصل ذلك عن طريق التصنيع. فالتصنيع يضمن تكيف اقتصاد البلدان الفتية، بما في ذلك الزراعة مع التقنيات الحديثة كما يضمن انتاجية للعمل مرتفعة بصورة كافية. وهو يشكل كذلك قاعدة للقدرة الدفاعية الوطنية، والتقدم العلمي والتقني (الفني) والثقافي. ان التصنيع هو الذي يتيح ازالة التخلف، والخلاص من الدور الذي لا تحسد عليه تلك البلدان، دور المصدر للمنتجات الزراعية والمواد الاولية في خدمة الدول المتقدمة، وهو الذي يساهم في بلوغ الاستقلال الحقيقي، أي القدرة على تلبية الحاجات الاجتماعية الوطنية على أساس التراكم الداخلي. والتصنيع، عموماً، هو شرط مسبق لا غنى عنه لتحقيق الرفاه الشعبي[١٠].

وما من شك في أن البلدان المتطورة هي مصنعة بمجملها، وان الصناعة قد منحتها النهوض والقدرة. وهي تحسّن أحياناً دخل الفرد وتميزه عن دخل مواطن البلدان الزراعية حيث لا توجد الآلة.

واذا كان لا غنى عن التصنيع في مراحل التنمية لبلد من البلدان، فالدول الصغيرة لا تستطيع القيام بانشاء الصناعة دون مراعاة حجم السوق الداخلية وعلى الاخص قدرتها على تحريك مشاريع كبيرة. وفي الواقع، فالصناعة الحديثة هي، بصورة عامة، كبيرة الحجم، وحتى لو كان تصغير العمليات التقنية يحقق نجاحات (التعدين الحديدي)، فان بلداً صغيراً واحداً لن يتمكن من بناء كل شيء في

---

(٩) الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية، الأمن الغذائي العربي: ضروراته وامكانات تحقيقه، مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، البحرين ٥ ـ ٨ نيسان ١٩٨٠.

(١٠) أنظر: ف. أفانسييف ومؤلفون آخرون، مبادىء الاشتراكية العلمية، منشورات موسكو ١٩٧٠.
انظر أيضاً: ج. دي بيرنيس، الصناعة التصنيعية G de bernis, L'industrie Industrialisante, economie appliquée, 1968, p, 415 - 473.

أراضيه »[11] . أضف إلى ذلك أن « تقدم التكنولوجيا يرتدي بصورة عامة شكـل زيادة الاحجام الاقتصادية الدنيا للوحدات الانتاجية ». وزيادة على ذلك فان قضية الحجم تتسع حين تتنوع الصناعة.

لذا، لا بد من التعاون الاقليمي في انشاء صنـاعـات متسلسلـة (صنـاعـات وفورات الحجم) بغية التنمية، وهي تستطيع تأسيس تقسيم العمل على مبادىء جديدة، نظراً لأن تخصص كل بلد في ميدان معين يمكن أن يؤدي الى التكاملية وتحقيق المساواة بين هذه البلدان، بخلاف التقسيم الدولي للعمل المفروض من قبل البلدان الرأسمالية لمنفعتها الخاصة.

---

(١١) ج. دي بيرنيس: التعاون الاقليمي، G. de Bernis, La cooperation regionale, paysans, 1967, p 103.



خلاصة الفصل الأول

ان للتنمية الزراعية غاية، وهي تحسين مستوى معيشة السكان، وهي تتحقّق اذا ما توفر:

- قرار سياسي وطني يبحث بموضوعية عن الاسباب التي أدت الى تراجع الانتاج الزراعي، ويعمل على ايلاء هذا القطاع المكانة التي يستحقها، وهذا يحمل بالضرورة تغييراً هيكلياً جذرياً، عندئذٍ تبدأ أول عملية استقلالية حقيقية. أي حين تتمكن السلطة القائمة من وضع القوانين التي تسمح باستغلال خيرات البلاد لما فيه تأمين المصلحة الوطنية، تكون بذلك قد بدأت بالسير في الخط الانمائي الصحيح.
- اصلاحات زراعية بحيث تزاد الرقعة الارضية المروية، فترتفع من ١٢,٥ الى ٢١,٦ مليون هكتار، كما يمكن زيادة رقعة الارض المطرية من ٤٠ مليون هكتار الى ٨٠ مليون هكتار.

كما يعاد توزيع الايدي العاملة على القطاعات الانتاجية الثلاثة بحيث يسمح في تحقيق أفضل وأرفع انتاج، وبالتالي يؤدّي إلى التخلص من البطالة بأنواعها. لذا، يجب رفع مستوى قدرات الفلاح كي يتمكن من زيادة معدل دخله وبالتالي تحقيق تنميته، وهذا يفترض تحسيناً في الخدمات الصحية ورفع مستوى التعليم والتدريب المهني الخ...

ويفترض تحسين مستوى الانتاج الزراعي ان تزاد الاستثمارات في القطاع الزراعي كي تسهم في تطوير وزيادة المحاصيل الزراعية بهدف تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي.

ولا يخفى ما لاستعمال الآلة في الزراعة من دور هام، كما أن استعمال الاسمدة واستخدام قنوات اخرى تشكل عناصر هامة لا بد منها، وهذا يعني بالضرورة تصنيع الدول العربية كي تسهم في تحقيق انتاجية عمل مرتفع بصورة كافية.

وإذا كان تطوير الزراعة أمراً ضرورياً لانه يسهم في تأمين الحاجات الغذائية فان أمر الاصلاح الزراعي يطرح من هذه الزاوية بإلحاح لما يحمل في طياته من علاقات عادلة.

الفصل الثاني

التعاوالتعاون الاقتصادي العربي والتكامل الغذائي

مقدمة

القسم الاول: القرار السياسي العربي الموحّد

القسم الثاني: دور التعاون العربي



المقدِّمة

في الفصل الاول من الجزء الثاني استعـرضنـا بعـض العنـاصر الداخليـة التي يفترض توافرها للبدء في عملية اعادة التوازن بين الانتاج الغذائي المحلي ومعدل الاستهلاك المتنامي. الا أن مشكلة حقيقية اخرى لا يمكن أن تحل بشكل جذري وقاطع بمعزل عن تعاون عربي، يلعب فيه تكامل المنتوجات والامكانات دوراً لا بد منه.

صحيح بأن القرار السياسي المخلص يدفع في تحقيق نتائج افضل، الا أن العناصر الاخرى وعلى رأسها ضيق الرقعة الارضية المتوفرة لانتاج ما تحتاج اليه كل دولة ضمن الحدود الوطنية، او توفر الايـدي العـاملـة اللازمـة، أو تـأمين الأموال الضرورية تعتبر كلها عناصر يصعب تـوفـرهـا وبشكـل مطلـق ضمـن الحدود الوطنية وبالتالي تبقى مقصرة عن أن تفي ضمن الحدود بالهدف المطلوب تحقيقه، أي الوصول الى اكتفاء ذاتي، الامر الذي يحتم وبدون تردد ضرورة التعاون العربي الى جانب كل دولة عربية ضمن حدودها على حدة، وذلك، وفقاً لما هو متوفر من الامكانات المتنوعة بحيث يتحقق تقسيم عمل عربي، آخـذاً بعين الاعتبار كل المعطيات، عاملا على تأمين الرفاهية للجميع، وليس لدولة على حساب الاخرى.

وعليه، فاننا في هذا الفصل سنحاول ان ندرس الشروط الموضوعية الواجب توفرها في ما يلي:

القسم الاول، القرار السياسي العربي الموحّد.

القسم الثاني، دور التعاون العربي.

اذا كان القرار السياسي الوطني أمراً ضرورياً لاعطاء عملية التنمية الداخلية بعداً ايجابياً، فان هذا القرار يبقى مقصراً عن تحقيق كامل غاياته التنموية، نظراً لاصطدامه في أغلب الاحيان بضيق الامكانات الوطنية. فدولة كالبحرين أو قطر أو الكويت وحتى سوريا أو العراق أو الجزائر لا يستطيع كل منها منفرداً أن يقوم بتحقيق شبه استقلال في اتخاذ القرار (وليس استقلالا كاملا) نظراً لارتباطها العضوي في تأمين الغالبية العظمى من حاجاتها من السوق العالمية الامر الذي يرتب عليها التأثر الى حد كبير بسياسة هذه السوق وبمصالح المهيمنين عليها. الا أن الامر لا يقتصر على الدول التي عددنا، فدولة كالجماهيرية الليبية ذات المساحات الشاسعة وذات عدد السكان الضئيل جداً تحتاج لاستغلال طاقاتها الكبيرة بشكل أفضل لتوفر الايدي العاملة الامر الذي يعني ضرورة استيرادها، وكذلك الحال بالنسبة لدولة كالمملكة العربية السعودية، الا أنه اذا كانت اليد العاملة متوفرة بشكل واسع في دولة كجمهورية مصر العربية الا أن هذه الدولة تشكو كما تشكو دولة كالسودان مثلا من نقص في رؤوس الاموال الضرورية لدفع عملية استغلال الطاقات المتوفرة لديها. وهكذا نرى بأن استغلال الطاقات الوطنية، أو تأمين الحاجات داخلياً يصطدم بسلسلة من العوائق التي يمكن ان تذلل نسبياً لو كان للعمل العربي مكاناً أكبر[1].

لذا، فالقرار السياسي الوطني، يفترض لكي يكون أفعل أن يكون متمماً بواسطة قرار سياسي عربي موحد. لأنه من المفترض أن هناك مصلحة عربية مشتركة تتلخص بتأمين حاجاتها محلياً. وهذا ما يدعو من جديد وعلى ضوء التجربة العربية السابقة والراهنة في التعاون المؤسسي الى اجراء دراسة اكثر جدية

---

(١) راجع عبد الهادي يموت: التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، معهد الانماء العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣.

وعلى أعلى مستويات المسؤولين في الدول العربية. ذلك أن القرار العربي الموحد يفترض أساساً أن تتخذه مؤسسات لديها صلاحيات اتخاذه.

وان اتخاذ قرار سياسي عربي موحد يفترض بالضرورة القبول بما يتخذه ممثّلو الدول من قرارات والالتزام بالقرارات المأخوذة، خصوصاً اذا كانت القرارات متخذة بالاكثرية المطلقة. وهذا ما يجنب التجربة الجديدة الوقوع في مأزق ما يحصل بجامعة الدول العربية مثلا حيث إنه تتخذ القرارات بالاجماع لكي تكون صالحة للتنفيذ في كل الدول، الامر الذي جد العمل الايجابي، كذلك الحال بالنسبة لمنظمة الامم المتحدة التي تتخذ توصيات وليست قرارات، وبالتالي فان هذه التوصيات ليس لها صفة الالزام.

ولكن لنـرَ مـاذا كان من أمر المؤسسات الاقتصادية العربية المتخصصة.

لقد أنشئت منظمة عربية للتنمية الصناعية في سنة ١٩٦٨ غايتها دفع عجلة التصنيع في هذه الدول، والعمل على تطويرها وتنسيق الجهود في هذا السبيل بحيث تتولى المنظمة أمر القيام بالابحاث والدراسات واسداء المشورة وتقديم المعونة الفنية وتنسيق الجهود في حقل التنمية الصناعية ووضع تنسيق برامج البحوث والتدريب على أساس اقليمي عربي. وشرع مجلسها في خلال ١٩٧٠ بدراسة هذا الواقع، فأنشأت المنظمة معاهد لتطوير الصناعة وعقدت الندوات والمؤتمرات على أعلى المستويات واتخذت اجراءات جيدة كانشاء شركات عربية مشتركة يساهم فيها عدد من الدول والمؤسسات والهيئات العربيـة التي تهتم بـانتـاج السلـع الاسـاسيـة والوسيطـة والعمـل على زيـادة الصـادرات العـربيـة مـن المنتجـات الصنـاعيـة وعلى تلبية متطلبات السوق العربية من السلع، وخاصة الرأسمالية منها، كما اتخذت المؤتمرات قراراً بازالة القيود التدريجية امام المواد الاولية والمواد الوسيطة العربية اللازمة للصناعة الخ... ومع هذا فانه لم يتخذ حتى تاريخه أي تدبير ملموس، في أي ميدان يخص التنسيق الفعلي.

كما أنشئت ايضاً منظمة للتنمية الزراعية في سنة ١٩٦٩ القصد منها تكوين

سياسة زراعية مشتركة، وذلك بتحقيق تكامل في الميدان الزراعي بين البلدان العربية، والتوصل الى استثمار أفضل للثروات الزراعية والبشرية في مختلف البلدان العربية مع الاخذ بعين الاعتبار الشروط المميزة لكل منها.

إذاً، لقد كانت الغاية من اقامة المنظمة تنمية الروابط بين الدول العربية في قطاع الزراعة وفي تنمية الثروات المتوفرة لديها وتحسين وسائل استثمارها ورفع مستويات التنمية ومستويات المعيشة لشعوبها، ورفع الكفاية الانتاجية للانتاج الزراعي والحيواني والنهوض بالمشتغلين بها.

وتعمل المؤسسة على جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالزراعة ودعم الجهود المحلية والقومية في المجال الزراعي وخاصة ما يتعلق بالبحوث العلمية والعملية والتكنولوجية والاقتصادية المتعلقة بالزراعة والأغذية، والنهوض بالتعليم والتدريب والادارة ونشر المعلومات العامة عن مختلف العلوم الزراعية وتقويم فعالية الارشاد الزراعي، وصيانة الموارد الطبيعية واعتماد الطرق المحسنة للانتاج الزراعي، وتحسين تجهيزات الاغذية والمنتجات الزراعية وتسويقها وتوزيعها، والنهوض بالصناعة الزراعية، والتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في مجال الزراعة والتنمية وبصفة خاصة منظمة الزراعة والاغذية الدولية الخ... ومع هذا لم نجد أية نتيجة ملموسة على الأرض بل لاحظنا ازدياد التبعية الغذائية، وزادت المستوردات في هذا المجال من خارج الدول العربية، وتفاقمت حدة الأزمة الغذائية العربية، وباتت تشكل مشكلة خطيرة اذا لم يعمل على ايجاد حلول جذرية لها [٢].

وأنشئت في سنة ١٩٦٨ مؤسسة هامة جداً في ميدان التمويل هي الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الا أن البدء بنشاطها لم يبدأ سوى في سنة ١٩٧١ حيث كان يشترط أن لا يقل مجموع اكتتاب الدول المصدقة عن ٤٥ ٪ من رأس مال الصندوق، وكانت مهمات الصندوق تتمحور حول اسهامه في تمويل

---

(٢) تقارير اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية.

مشروعات الانماء الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية عن طريق تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بقروض تحمل شروطاً مسهلة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، مع فتح باب الافضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية الداعمة للكيان العربي والمشروعات العربية المشتركة، وتشجيع توظيف الاموال العامة والخاصة يكفل تطوير تنمية الاقتصاد العربي [٣] وتوفير الخبرات والمعونات في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية. وبالرغم من أن مشاريع عديدة قد نفذت الا أن أغلبها ليس له طابع عربي مشترك وتكاملي.

فكيف لمنظمة أن تقوم بعمل فعال وجدي اذا كانت قراراتها لا تعدو كونها توصيات؟ وكيف للعمل العربي أن يكون جاداً اذا كانت بعض الحكومات أو كلها لا تؤمن بمصلحة عربية مشتركة؟ أما مضى على قرار انشاء السوق العربية المشتركة عشرون سنة؟ ومع هذا فان النتائج المحققة لا تزال جد هزيلة، بل إن أغلبية الدول العربية لم تنضم إليها. وكذلك فان العمل بين الدول الاربع المكونة فعلياً لسوق مصر وسوريا والاردن والعراق، يتعثر ويصادف الكثير من المشاكل.

فبالرغم من أن المؤسسات المنشأة لها مهمات تكاملية الا أنها لم تستطع أن تحقق اهدافها أو جزءاً من الاهداف. وفي رأينا، أن المسؤول الاول عن ذلك هم المسؤولون العرب أنفسهم. باعتبار، أن الخبراء العرب وهم من خيرة ومن صفوة العاملين في هذا الميدان أو ذاك قد قدموا ما يتوجب عليهم وأسهموا في اعداد الدراسات التي تسهم فعلاً في الوصول إلى تحقيق تكامل. فلو كانت لدى المسؤولين العرب الرغبة الاكيدة والحقيقية في التعاون الصحيح لساعدوا الخبراء والمندوبين للسير قدماً في هذا الاتجاه وسهلوا مهماتهم في دولهم. بمعنى آخر أن التوصيات التي

---

(٣) إتفاقية الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وتقارير سنوية للصندوق.

اتخذت على صعيد المؤسسات العربية كانت تعمل في وادٍ والخطط الانمائية للدولة كانت تعمل في واد آخر؛ أي إن هذه الخطط لم تأخذ بعين الاعتبار المقررات المتخذة على الصعيد العربي للعمل على تنفيذها محلياً أي ضمن حدود الدولة الواحدة. واذا ذهبنا أبعد من ذلك قلنا بأن بعض المشاريع الهامة (كمشروع الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة) استوحت مبادئها مما هو مطبق في مناطق اخرى في العالم بحيث لم تؤخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية والذاتية التي تحكم الدول العربية. فكيف يمكن اقتباس مبادىء السوق الاوروبية المشتركة وقد فصلت لدول متطورة، ولها خصائصها المميزة؟

إذاً، حين نبحث بالقرار العربي الموحد، يفترض أساساً توفر المصلحة العربية المشتركة، ويفترض أن يكون القرار ملزماً، ومستوحياً مبدأ الاستقلال عن سياسة السوق العالمية. فقرار التعاون العربي الفعّال يفترض أن يكون أساسه وهدفه التنمية وتحقيق الاستقلال.

القسم الثاني ـ دور التعاون العربي

واذا اعتبرنا بأن الدول العربية تشكل وحدة متماسكة جغرافياً وتاريخياً ولغوية ومشاعرية، فان تلازم وترابط وتشابك مسيرة التعاون الاقتصادي يكون متمماً بمسيرة وحدوية. فالتسارع العظيم في التطور التقني على الصعيد العالمي، والذي أصبح صفة ملازمة لكل تطور تسعى اليه أية دولة أو مجموعة دول يفترض ويعتمد بالضرورة على وجود حجم كبير؛ بمعنى ثان أن اقتصاد الحجم هو الصيغة الفعلية المطروحة للتطور السريع، فبقدر ما يكون حجم المشروع مثلاً كبيراً بقدر ما يكون المردود أفضل. فاذا كان التعاون الاقتصادي ضرورة في الدول المتطورة نتيجة تطور القوى المنتجة في شروط الثورة العلمية والتقنية، فان الامر بالنسبة للدول العربية يحمل طابعاً جد مختلف، فلا استقلال وطنياً الا في اطار اقتصاد وطني عالي التطور. ويلعب التصنيع دوراً خاصاً، يضمن تكيف اقتصاد البلدان العربية،

بما في ذلك الزراعة، مع التقنيات الحديثة. كما يضمن انتاجية للعمل مرتفعة بصورة كافية وهو يشكل قاعدة للقدرة الدفاعية الوطنية والتقدم العلمي والتقني والثقافي. واذا كان لا غنى عن التصنيع في مراحل التنمية لبلد من البلدان، فالدول العربية وهي بمجملها صغيرة لا تستطيع القيام بانشاء الصناعة دون مراعاة حجم السوق الداخلية وعلى الاخص قدرتها على تحريك مشاريع كبيرة، فالصناعة الحديثة هي، بصورة عامة، كبيرة الحجم، « وحتى لو كان تصغير العمليات التقنية يحقق نجاحات (التعدين الحديدي)، فان بلداً صغيراً واحداً لا يتمكن من بناء كل شيء في أراضيه »[٤]. أضف إلى ذلك أن « تقدم التكنولوجيا يرتدي بصورة عامة شكل زيادة الاحجام الاقتصادية الدنيا للوحدات الانتاجية »[٥]. وزيادة على ذلك، فان قضية الحجم تتسع حين تتنوع الصناعة.

اذاً، لا بد من تعاون اقليمي لتحقيق تطور ملموس في الدول العربية، وهذا يعني من جديد ان القرارات العربية يجب أن تكون صالحة وممكنة التطبيق والتنفيذ.

ان الاراضي الزراعية الشاسعة، خصوصاً في دولة كالسودان، تحتاج لقرار عربي، ولعمل وجهد عربيين موحدين لاستثمار الخيرات المتوفرة لتطور القطاع الزراعي فيها، فكيف لدولة كالسودان أن تتمكن لوحدها من ذلك وهي التي تشكو من نقص حاد في الامكانات على أنواعها؟ وكيف لها أن تتمكن من التطور طالما لا تعمد الى تحقيق اصلاح زراعي.

واذا كانت المصلحة المشتركة امراً ضرورياً توفره لكي يكون القرار العربي الموحد المتخذ فعالاً، الا أن المصلحة المشتركة يمكن ترجمتها بأنها مرتبطة ارتباطاً

---

(٤) أنظر:
De Bérnis G. l'industrie industrialisante, Revue Economic Appliquée, 1968, p 415-473.

(٥) انظر: De Bernis G. La Cooperatin regionale Revue Paysans, 1967, p. 103.

لا يقبل الشك بضرورة توفر أنظمة سياسية واقتصادية عربية متجانسة.

من هنا، يمكن القول بأن عملية التكامل لها وجه اقتصادي كما لها وجه سياسي، بمعنى أنها تمس الانتاج، والتمويل، والتسويق وتهدف للتقريب بين الاقتصاديات الوطنية باعدادها لتكوين كل أكثر تناسقاً، وبمعنى آخر بسبب أهمية دور الدولة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، هذا الدور الذي يتجسد في القرارات التي يتخذها المسؤولون السياسيون. ولذا، فان كان التناقض هو العامل المشترك بين المسؤولين السياسيين، أي بين الفئات المسيطرة، فان ذلك سينعكس سلباً على الجهود الرامية لاقامة علاقات اقتصادية صحيحة ومتينة.

وإذا كان للقرار العربي دور داخلي مفيد، فإن هذا الدور لا يقل أهمية على الصعيد الدولي. ذلك أن تأمين سياسة موحدة في وجه السياسات الخارجية يساعد وبدون شك في تحقيق مصالح أخرى أهمها تعزيز موقع الدول العربية في تفاوضها خصوصاً مع الدول التي لها دور مؤثّر على الصعيد الدولي، فإذا ما وحدت الدول العربية جهودها واستطاعت أن يكون لها موقف في تعاملها مع القوى الفاعلة في السوق العالمية فإن ذلك سيعطيها وزناً أكبر وقدرة أوسع للوصول إلى غايات أكثر عدالة، ولا تكون في موقع أدنى وبالتالي تفرض عليها الشروط.

لقد أوضحنا في الفصل الاول من الجزء الاول بأن الدول العربية بعد عام ١٩٧٠ قد أصبحت مستوردة لكميات كبيرة من المواد الغذائية، وان كميات الاستيراد قد تزايدت بشكل ملحوظ الامر الذي يعني زيادة التبعية للسوق العالمية المسيطر عليها من قبل الشركات القارية والذي يسبب مشاكل وأخطاراً جمة بالنسبة للدول العربية. ألم تهدد الولايات المتحدة الاميركية التي للشركات القارية اليد الطولى في اتخاذ القرارات فيها، ألم تهدد باتخاذ قرار بحجب المواد الغذائية عن الدول العربية إذا ما استخدمت هذه الأخيرة سلاح النفط في وجه الدول التي تساعد اسرائيل وتقف بجانبها؟ لماذا ترتفع فاتورة استيراد المواد الغذائية منذ سنة ١٩٧٠ حتى تجاوز العشرين مليار دولار في سنة ١٩٨٢؟ ألم تكن نسبة الاكتفاء

الذاتي للدول العربية من الحبوب تقارب ٨٠٪ في سنة ١٩٧٠، وأنها تراجعت إلى حوالي ٥٠٪ في سنة ١٩٨٢؟

ان السياسة الاقتصادية المتبعة والتي تتميز باعتماد هذه الدول اعتماداً كبيراً وأساسياً على الاستيراد، دون العمل بجدية لتطور القطاعات الاقتصادية الوطنية كانت لها العواقب التي فصلناها سابقاً. ولما كانت الشركات هي التي تلعب الدور الخارجي الاساسي في تعميق اتجاه التبعية فان ذلك بالتالي يتطلب من الدول العربية مراجعة سياساتها تجاه هذه الشركات والعمل بجدية في هذا الاتجاه.

والقرار العربي الموحد يسهم أيضاً في خفض العطوبية الخارجية ذلك أن التعاون العربي الحقيقي سيوسع سوق كل دولة بحيث يصبح ممكناً تصريف انتاجها في سوق كل دولة عربية وتتخلص بالتالي من ذبذبات السوق العالمية. الا تصدر الدول العربية بشكل أساسي المواد الاولية؟ أوليست اسعار هذه المواد في عدم استقرار؟

ان توفير التضامن العربي يجعل للقرارات المتخذة من قبل هذه الدول قوة وفاعلية في تفاوضها مع الشركات القارية. فهي تشكل سوقاً واسعة لا يمكن الاستهانة بها. فالسوق العربية الاستهلاكية ليست مجموعة سكانية عددية فحسب، بل إن لها قدرة شرائية نسبية أيضاً، وان كانت هذه القدرة تتفاوت من بلد لآخر. الا أنه واضح تمام الوضوح على الصعيد الغذائي البحت بان الدول العربية من أكبر المستوردين في العالم، وبالتالي، وان كان صحيحاً القول بأنها بحاجة ماسة ـ أقله في المدى المنظور ـ للاستيراد من الخارج، الا أن هذه الدول تؤمن وتملك بالمقابل بشكل أفضل من الدول الاخرى المال اللازم لشراء مستورداتها الغذائية الامر الذي يجعل منها افضل الزبائن أيضاً، ويجعل لها قدرة تفاوضية أكبر.

واذا ما اتسعت سوق كل دولة عربية، ستصبح تجارتها اكثر استقراراً، مما يسهم في تحسين شروط تنميتها ـ مع الافتراض المسبق بأن هناك خطة تنمية ـ ولا يعد دخلها مرتبطاً بما سيتأمن هذه السنة أو تلك نتيجة تقلبات الاسعار العالمية التي اذا انخفضت أسعارها انخفض دخلها وبالتالي تأثرت خطة تنميتها بما تأمن لها من

دخل عن طريق تجارتها الخارجية. في حين، أنه اذا ما تـحقق الاستقرار في الاسعار وفي التصريف فان الخطى ستكون أثبت، ومن هنا كانت أهمية القرار الموحد.

ان أهمية هذا التضامن تكمن في المقام الاول بتأمين الانتاج الوطني ويعني بالتالي المساهمة في تقليص دور الشركـات، وان كـان يقـر لها مـن دور، فـان ذلك يجب أن يكون مراقباً بحيث لا يسمح لهذا الدور بأن يكون مدمراً للاقتصاد الوطني. وبالتالي فإن الموقف العربي الموحد يجب أن يهدف الى دراسة الأساليب الآيلة لتقليص مهماتها وتقييد دورها. وهذا يتطلب مراقبة الوسائل التي تستعملها هذه الشركات خصوصاً وسيلة الرشوة أو كما تسمى أيضاً علاوات تدفع عادة الى المتنفذين في اتخاذ القرار، أو الوسطاء. وهذا يعيدنا من جديد الى الأساس مَنْ سيتخذ القرار، وبأية جدية وروحية سيتخذه؟ ولا يخفى بأن تضافر الجهود وتوحيد المواقف ليست العربية فحسب بل أيضاً توحيد الجهود العربية مع الدول النامية الأخرى سيساهم في تحقيق نتائج أكثر فاعلية.

ولا يجب أن يغيب عن البال، بأن «طريق التعامل مع هذه الشركات يجب أن يبدأ بتقوية المفاوضة الجماعية، وتحديد النشاطات أو الفروع الاقتصادية المفيدة والضرورية للاقتصاديات المحلية، و اتباع العقـود الانتقـائيـة في عمليـات نقـل التكنولوجيا عوضاً عن العقود الشاملة، والعمل على ملاءمة أوضاع العمالة المحليـة مع الاساليب الانتاجية المتبعة[٦].

ان العمل على خلق بدائل ومتممات تحتيـة وفـوقيـة اقتصـاديـة لعمـل هـذه الشركـات، يسـاهـم في تـدعيم الاقتصـاد العـربي بهدف الانتهـاء مـن التبعيـة الاقتصادية والاعتماد على النفس ودعوة أصحاب الاعمال في الوطن العربي لاستثمار

---

(٦) عبد الحميد ملكاني: الشركات متعددة الجنسية وسبل التعامل معها ومواجهتها، ندوة الشركات المتعددة الجنسيات واستثمار رؤوس الأموال العربية، الجزائر ٢٠ - ٢٥ آب ١٩٨٣.

اموالهم في القطاعات الانتاجية بدلا من استثمارها في الخارج[٧].

وقد أوصت الندوة التي انعقدت في الجزائر حول الشركات المتعددة الجنسيات باعطاء المؤسسات العربية أفضلية على المؤسسات الاجنبية في المقاولات التي تضع في تشريعاتها ما يمكن أن يحمي الشركات والانشطة العربية الوطنية من المنافسة الاجنبية[٨]. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فان الصناعات العربية، المقامة هنا وهناك، معدة بشكل أساسي للتصدير الى الخارج. وليس من شك في أن هذا الخيار، يؤكد بل يوطد ويزيد ويعمق التبعية، الامر الذي يفسح في المجال بشكل شبه مطلق للشركات القارية بأن تراقب التسويق، نظراً للسلطة الواسعة التي تتمتع بها في الأسواق العالمية الأمر الذي يعطيها امكانية التأثير في اتجاه أو بآخر.

اذا كان التضامن العربي ضرورياً في ميادين اقتصادية، فانه من أولى الضرورات في ميدان الصراع مع اسرائيل. فالموقف العربي النفطي اثناء حرب ١٩٧٣ من الدول التي كانت تقف مع اسرائيل وتساندها في حربها ضد العرب كان له الأثر الكبير في المجتمعات الغربية وفي حكومات هذه الدول. الا أن تلاشي موقف التضامن سريعاً، بتراجع العديد من الدول، دفع الدول الغربية الى التنفس الصعداء، بعد ان كان يهدد قطع امداد النفط عن الدول بأزمة اقتصادية خانقة، نظراً لحاجتها الكبيرة لهذه المادة. ان ضرورة الاجماع العربي من قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي تستند الى أن لا تنمية طالما هناك خطر جاثم على الارض العربية. ولا تنمية حقيقية طالما تهدر وتستنزف المليارات من الدولارات التي توازي اضعاف ما تصرفه اسرائيل على التسلح، وبالتالي فان الدول العربية تتسلح و «تستعد» لمعركة لم يخطط لها فعلاً.

وخلاصة القول، انه لا بد من اعادة النظر بصورة كاملة في السياسة

---

(٧) المرجع ذاته، ص ٥.

(٨) توصيات ندوة الجزائر حول الشركات المتعددة الجنسيات، ٢٠ ـ ٢٥ آب ١٩٨٣.

الاقتصادية للبلدان العربية واعتماد سياسة تعاون مرتكزة على التنمية المتناسقة لجميع قدراتها المنتجة لرفع مستوى مجمل السكان. وينبغي أن يكون التطور كمياً وكيفياً. وهذا يعني كمياً، انه يجب أن يشمل جميع البلدان العربية من دون استثناء ليكون له الوزن الضروري لمعطيات السوق، والمواد الاولية، والرساميل، والوضع الاستراتيجي. وكيفياً، يعني تعزيزاً لاقتصادياتها الوطنية واستقلالها ازاء البلدان الاخرى، ويتطلب ذلك تحولات اجتماعية واقتصادية مطابقة. وهكذا، تهدف عملية التقارب الى تحقيق تكامل وتبعية متبادلة، تتوصل الى انصهار كامل، وذلك يمكن بمقدار ماتتدنى التناقضات. فالتكامل الاقتصادي ليس هو المجموع الحسابي للاسواق، لكنه يحمل تعبيراً جذرياً في موقف البلدان على المدى البعيد ويتطلب تحقيقه بين البلدان العربية تنسيق وتلاحم اهداف الفئات الحاكمة ورغبتها في بناء التنمية.

من هنا نرى بأن الاستقلال، والتنمية والتكامل تتطلب حلولا ليست اقتصادية فحسب، بل سياسية أيضاً، اذ يفرض التكامل تحديدات لحركة العمل الوطنية.

ولا يبدأ التعاون الاقتصادي بصياغة اتفاقية لجميع البلدان العربية (كما الحال في اتفاقية الوحدة العربية)، بل وضع مشاريع اقتصادية عربية قابلة التنفيذ. والواقع، فان صياغة خطة وحيدة تتطلب وجود دولة واحدة، أو جهازاً تنفيذياً قادراً على فرض قراراته على جميع البلدان. وبعبارة أخرى، ليس من الصعب ايجاد حلول عربية مشتركة ولكن حين تزول التناقضات القائمة بينها. وهكذا، فاقامة تعاون فعال يفترض أن تبرز القوى الاجتماعية القادرة على فرض الصلات المتبادلة وتعزيزها على أساس مصلحة مشتركة.

خاتمة عامة

في بداية الدراسة وضعنا هدفاً ، مفاده ، محاولة معرفة ما هو وضع الغذاء في الدول العربية وما هي اسباب هذا الوضع وما يمكن أن نقترح للمساهمة في حل هذه القضية ، وقد حصلنا على النتائج التالية :

ـ بعد أن عرّفنا الغذاء ، ومفهوم الامن الغذائي في الفصل التمهيدي استنتجنا بأن نقصاً حاداً متجلياً في كميات البروتين التي يحصل عليها الفرد العربي من أصل حيواني ، فهي لاتصل الى ٢٠ غراماً في أية دولة عربية في حين انها تتعدى ٤٠ غراماً بالمتوسط في الدول المتقدمة . مع العلم بأن ما يحتاج اليه الجسم من هذه المادة ومن أصل حيواني بالتخصيص يتعدى الـ ٤٠ غراما .

وقد تبين لنا أيضاً ضعف استهلاك البروتين من أصل حيواني يعود الى نمط الاستهلاك حيث تشكل مادة الحبوب الغذاء الاساسي بالدول العربية وهي لا تحتوي الا على ١٠ ـ ١٢ ٪ بالمتوسط من مادة البروتين . وما يجدر ذكره ، هو ان البروتينات من أصل حيواني هي القادرة على تأمين حاجات الجسم من الحوامض الامينية الاساسية في حين أن البروتينات من اصل نباتي لا تحتوي على المركبات الضرورية السالفة الذكر كما يقدر معظم المهتمين بالتغذية ، كما تبين لنا أيضاً بأن ضعف استهلاك البروتين من أصل حيواني يعود أيضاً الى انخفاض دخل الفرد ، العامل الهام في تغيير نمط غذاء الانسان .

أما ما يتعلق بالسعرات الحرارية فقد بيّنا بأنها تتفاوت أيضاً في عددها من دولة الى أخرى ومن فئة اجتماعية الى فئة ثانية ، ونتيجة لهذا الوضع اضافة الى وضع

مماثل في عناصر كالفيتامينات والمعادن الخ... فانه يمكن القول بأن اعراض سوء التغذية منتشرة في الدول العربية وان كانت تتفاوت في حدتها ، الا أن النتائج اكثر ما تنعكس على الاطفال الذين يعانون من تأخر في النمو الجسدي والعقلي الذي يصيب بين ٢٥ و٧٠ ٪ من أطفال المنطقة. اضافة الى أن فقر الدم تعاني منه في الغالب النساء نتيجة نقص مادة الحديد اجمالا ، كذلك تضخم في الغدة الدرقية نتيجة لنقص عنصر اليود ، كما أن مرض العيون متفشّ نتيجة نقص في مادة الفيتامين « أ » وكذلك فان نقص الفيتامين « د » أدى الى ارتفاع نسبة مرض الكساح. الا أن ما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال هو النقص الواضح للارقام التفصيلية أو الحديثة ، الامر الذي يجعل من أمر تحديد مدى خطورة هذه المشكلة بشكل أكثر دقة متعذراً.

- تبين لنا من فصل العوامل الداخلية العائدة للانتاج الزراعي ، بأن الدول العربية تعاني من نقص حاد في تأمين الغذاء داخلياً وان هذا الوضع يتفاقم سنة بعد سنة. ففي حين كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب مثلاً تصل الى ٨٠ ٪ في بداية السبعينات فقد تراجعت هذه النسبة شيئاً فشيئاً خلال ذلك العقد وأصبحت تشكل ٥٨ ٪ في سنة ١٩٨٠ وأصبح موضوع استيراد الغذاء يشكل مشكلة تتفاقم حدتها أكثر فأكثر. ولا يسلم من حدة هذا النقص أية دولة عربية وان كانت نسبة الخلل بين دولة وأخرى متفاوتة. ففي حين كانت قيمة الصادرات الغذائية قد بلغت في سنة ١٩٧٥ قرابة ١,١١٣ مليار دولار كانت قيمة الواردات في نفس السنة تزيد عن ٩,٣٦٠ مليارات من الدولارات. واذا كانت قيمة الصادرات الغذائية قد وصلت الى ١,٧٦١ مليار دولار في سنة ١٩٨٠ فان قيمة الواردات قد تزايدت لتصل الى ١٢,٢٥٣ مليار دولار في تلك السنة أيضاً. ولا يعود بشكل عام هذا النقص في تأمين الانتاج الغذائي الى النقص في الاراضي الصالحة للزراعة بقدر ما يعود الى اهمال في استصلاح الاراضي واستخدام الوسائل التي تسمح في رفع انتاجيتها ، كرفع نسبة الاراضي المروية التي لا تتجاوز مساحتها

الحالية ١٦,٥ ٪ من الاراضي الصالحة للزراعة المؤقتة والدائمة. فالامطار وحدها لا تكفي لري الاراضي الشاسعة، وبالرغم من قلتها فان هذه الامطار لا تستغل. فمعظمها يجري في مسيلات تمتصها التربة العطشى أو يتبخر أو يتجمع في مسيلات أكبر ونهيرات وأنهار تصبّ في البحار وتضيع سدى، الأمر الذي يفسح في المجال كثيراً أمام المؤثرات الطبيعية لكي تلعب دوراً حاسماً في خصوبة التربة وفي مقدار انتاجية الاراضي.

ولقد تزايد عدد سكان الدول العربية بشكل ملحوظ خلال عقد السبعينات، حيث وصل الى ٤,٦ ٪ سنوياً ورافقه انخفاض في معدل وفيات الاطفال وهذا ما تبعه تزايد طبيعي في طلب المنتجات الغذائية، إلا أن ذلك لم يرافقه تزايد متواز للانتاج الزراعي الغذائي الذي لم يتجاوز في المتوسط ٢ ٪ سنوياً.

كما بيّن هذا الفصل أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي مرتفعة جداً قياساً لما هي عليه في الدول المتقدمة. فنسبة العاملين في القطاع الزراعي في دولة كالجزائر التي تتمتع بقدرة زراعية جيدة تجاوزت ٤٨ ٪ في سنة ١٩٨١ وتجاوزت ٥٠ ٪ في مصر و ٥٠ ٪ في المغرب، و ٧٦ ٪ في السودان و ٣٩ ٪ في العراق و ٤٧ ٪ في سوريا في حين أنها قاربت ٨ ٪ في دولة كفرنسا و ٤ ٪ في كندا و ٣ ٪ في المانيا الاتحادية و ٩ ٪ في تشيكوسلوفاكيا و ٩ ٪ في المانيا الديموقراطية و ٥ ٪ في هولندا، الأمر الذي يؤكد وجود خلل في توزع القوى العاملة بشكل مفيد وسليم بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة. أضف الى ذلك، أن القوى العاملة الزراعية تعوزها المعرفة. فالغالبية الساحقة لا تعرف القراءة وبالتالي لا تستطيع أن تتزود بسلاح المعرفة لمواجهة المشاكل التي تعترضها بذهنية أنضج.

كما بيّن الفصل أن نسبة استعمال المكننة (جرارات وحاصدات) لا تزال منخفضة، بل إن الدول التي لديها كثافة سكانية وعدد سكان أكبر هي التي تستعملها بشكل أوسع، في حين أن الدول التي يفترض أن تستعمل الآلة نظراً لنقص كبير في الأيدي العاملة الزراعية لا تستخدمها بشكل كثيف.

لقد استعملت الدول العربية مجتمعة قرابة ٢١٦ ألف جرار في مساحة زراعية تساوي ٥٦ مليون هكتار في سنة ١٩٨٠ في حين أن دولة ككندا استخدمت ٦٧٥ ألف جرار (أي ما يوازي ثلاثة أضعاف ما استعملته الدول العربية) مع أن المساحة المستعملة توازي قرابة ٤٤ مليون هكتار، كما أن فرنسا قد استعملت في نفس السنة قرابة ١,٥٠٠ مليون جرار (أي ما يزيد على سبعة أضعاف ما استعملته الدول العربية مجتمعة) في مساحة لا تصل الى ١٩ مليون هكتار علماً بأن لائحة المقارنة لا تزال كبيرة جداً. ولم يكن معدل استعمال الحاصدات الزراعية في الدول العربية بأفضل، فبالرغم من التزايد المطرد فقد استعملت ٢٣ ألف حاصدة في سنة ١٩٨٠ مقابل ١٤٢ ألف حاصدة استخدمتها فرنسا و١٧٠ ألف حاصدة استعملتها كندا.

- تبين لنا من فصل العوامل الخارجية المؤثرة على موضوع الامن الغذائي، بأن الصراع العربي - الاسرائيلي يستنزف طاقات عربية ضخمة، فالاستعداد الدائم والمستمر لبناء القوات المسلحة لرد الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة منذ ١٩٤٨، وتعبئة الامكانات لاستعادة الحق العربي السليب يفترض توجيه جزء هام من رؤوس الأموال لشراء المعدات. وهذه المعدات - بشكل عام - بطبيعتها غير منتجة باعتبار أنها ستستهلك أثناء استعمالها في الحرب. وبالتالي يفترض تجديدها أو استبدالها لسد النقص ولتدعيم الدفاعات العربية، مما يستدعي بالضرورة تأمين القطع النادر اللازم لتحقيق تلك العملية.

فاذا ما علمنا بأن النفقات العسكرية لخمس دول عربية فقط، زادت على ٣١,٦ مليار دولار في سنة ١٩٨١ مقابل ٧,٣ مليارات دولار صرفتها اسرائيل على تسلحها، فانه يمكننا ان نتصور كم هو ضخم حجم الانفاق العسكري لاثنتين وعشرين دولة عربية، وكم كان بالامكان الاهتمام اكثر بالقطاع الزراعي وتحقيق تنمية داخلية افضل في هذا الميدان - وان كان ذلك لا يبرىء سياسات الدول العربية الغذائية من الخلل والتقصير - . ان حل هذه المشكلة الخطيرة يفترض

تضافر الجهود العربية كي تعمل سوية لحسم هذا الامر خصوصاً وان أمر حسم الحرب مع اسرائيل، لا يرتبط بتوفر كميات أو نوعيات من الاسلحة موازية لِما لدى اسرائيل، فهذا الامر متوفر. ذلك أن الدول العربية تملك ترسانة من الاسلحة تفوق ببعيد ما لدى اسرائيل. ولا ينقص عدد الجنود أو نوعيتهم، فهذا أيضاً متوفر أضعاف مضاعفة، ولكن تكمن المشكلة العربية في افتقاد وحدة القرار السياسي الاستراتيجي في مواجهة اسرائيل ومن ثم افتقاد وحدة الحشد والتخطيط والاستخدام الاستراتيجي للقوة العربية المتاحة موضوعياً.

وقد شرحنا بايجاز في هذا الفصل دور الصراعات الجانبية في استنزاف جزء هام من الجهد العسكري كالحرب العراقية ـ الايرانية، وحرب البوليساريو مع الدولة المغربية، والحرب في لبنان، وهذا غيض من فيض يستنزف أيضاً الموارد المفترض أن توظف في قطاعات منتجة.

وبيّن هذا الفصل بأن دور الشركات القارية لا يقل أهمية بالمساهمة في اعاقة انماء الدول العربية، فسيطرة هذه الشركات على السوق العالمية وبتوجيهها لسياسة التجارة الدولية التي تتحكم وتوجه سياسة الدول النامية ـ ومن بينها الدول العربية ـ تفرض بالنهاية نظام تبعية وارتباط بسياسة السوق الرأسمالية العالمية. فالشركات القارية تعتبر اللولب الاساسي لنقل التكنولوجيا، لأنها تسهم في تقديم التجهيزات والفنيين والمهندسين، الا أن هذه التكنولوجيا المتطورة نادراً ما تكون معدة لتخدم حاجات وتؤمن الشروط الخصوصية للانتاج في دول العالم الثالث. وبالتالي تصبح اداة مراقبة اساسية في هذه الدول نظراً لأن هذه الشركات تشرف فنياً على المعدات المتطورة بواسطة مندوبيها وخبرائها الذين يتميزون بمعرفة كاملة لخفايا هذه المعدات في حين أن ذلك ينقص بالاغلب الفنيين المحليين. وبالتالي، فان هذه الشركات تسيء استعمال نفوذها عن قصد وقد يصل الامر بها الى ممارسات تتخطى القوانين. فكم من دولة وجهت لهذه الشركات الانتقادات الحازمة ونددت بممارساتها التقنينية أو الاحتكارية. ولا يخفى ما لهذه الشركات من دور

على صعيد الغذاء، فكم يشكل فائض الحبوب في الدول المصدرة ورقة ضغط ومساومة خارقة. فالمضاربة الضارية والفوضى المدهشة لسوق الحبوب العالمية بواسطة ارتفاع عجيب أو انخفاض مثير ومفاجيء للاسعار شاهد على دور الشركات القارية.

لذا، لا بد من تضافر جهود الدول العربية التي تعاني من نقص حاد في الغذاء ولا بد من أن تعمل مجتمعة لكي تؤمن استقراراً في حاجاتها الغذائية وفي أسعار هذه الحاجات على المدى القصير. لأنه لا يمكن الارتهان لتبعية مستمرة بهذه الشركات التي لا تعرف سياسة الا سياسة الربح. لذا، فان مشكلة عدم التكافؤ الحاصل لمصلحة الشركات القارية يجب أن تحسم عن طريق التضامن العربي بحيث تتمكن بالنتيجة من فرض شروط عادلة للجميع.

وكما نستخلص من هذا الفصل بأن دور منظمات التغذية الدولية التي تبذل جهداً للمساهمة في حل بعض المشاكل الغذائية، لم يتمكّن من الحد من مسيرة الجوع المستشرية والمتزايدة بشكل مخيف. فالمعونات التي تقدمها هذه المؤسسات الدولية ترتبط أيضاً بمزاجية الدول الممولة التي تلعب دوراً أساسياً في سياسة هذه المنظمات كلما كانت مساهمتها العادية اكبر. فبالرغم من الاجراءات التي تتخذها منظمة التغذية والزراعة الدولية لرفع مستوى التغذية والمعيشة لشعوب الدول او تحسين الكفاية في انتاج جميع المنتجات، نجد بأن مشكلة الغذاء تتزايد حدتها سنة بعد سنة وتزداد ضخامة الفئة التي تعاني من نقص التعددية الصحية ونقص الغذاء بشكل عام الامر الذي يترجم على الارض مما يزيد على ٦٠٠ مليون نسمة من سكان العالم في حالة غذائية متدنية وصعبة جداً.

لذا، فلا يمكن الاعتماد على المنظمات الدولية لحل مشكلات الغذاء في الدول العربية، وبالتالي تصبح مهمة اعتماد الدول العربية على نفسها ـ بالدرجة الاولى ـ مهمة لا يمكن أن يكون لها بديل، وكل مساعدة خارجية يجب أن ينظر لها

كمساهمة ثانوية وليست أساسية.

ـ بعد أن استعرضنا في الجزء الاول من الدراسة الوضع الغذائي العربي والمشاكل التي تعترض النمو والتطور حاولنا في الجزء الثاني أن نعرض بعض العناصر الواجب توفرها لحل مشكلة الغذاء، وقد وجدنا أن حل مشكلة التغذية وتأمين الغذاء يجب أن يحقق في مستويين داخلي وعربي:

المستوى الاول داخلي، وهو ما عرضنا لبعض جوانبه في الفصل الاول من الجزء الثاني، وتتلخص بداية العمل الداخلي بأن يكون هناك عمل سياسي وطني يبحث بموضوعية عن الاسباب التي أدت الى تراجع الانتاج الزراعي وقرار سياسي وطني مستقل يعمل على ايلاء هذا القطاع المكانة التي يستحقها، ويهدف الى تحقيق مصلحة جميع الفئات وخصوصاً الفلاحين منهم الذين يعانون بحق من الفقر والجهل والمرض. فاذا ما ارتفعت هذه القوى العاملة الى طور يؤهلها لاستخدام واستيعاب التطورات التكنولوجية وفهم واستيعاب الدراسات العملية التي اجريت في دول اكثر تطوراً فان ذلك سيساعد على التخلص من التبعية. ويجب أن يكون واضحاً بأن كل ذلك لا يمكن أن يتحقق الا اذا حصل تغيير هيكلي جذري. وتبيّن لنا امكانية زيادة الاراضي المروية من ١٢,٥ مليون هكتار الى ٢١,٦ مليون هكتار وذلك بالاستفادة من الموارد المائية المتوفرة، كما يمكن توسيع مساحات الزراعة المطرية بحيث يمكن أن تصبح ٨٠ مليون هكتار بدل ٤٠ مليون هكتار.

كما بيّن لنا ضرورة اعادة توزيع اليد العاملة وحل مشكلة البطالة والبطالة المقنّعة المتفشية في الدول العربية. ويتحقّق ذلك بإعادة توزيعها على القطاعات الانتاجية الثلاثة وهذا الأمر يتطلب رفع مستوى قدراتها. وبالتالي فلا أمن غذائياً بمعزل عن حل مشاكل الفلاحين.

كذلك بيّن لنا أهمية زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي كي يسهم أكثر في تطوير وزيادة المحاصيل الزراعية بهدف تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي، الا

أنه لا بد من التنبه الى ضرورة عـدم حصـول ازدواجيـة في المشـاريـع الزراعيـة لأن ذلك يمكن أن يؤدي الى هدر في الطاقـات الزراعية، وبـالتـالي فـان عـدم الازدواجية يساهم في التخلص من المنافسة مما يفسح في المجال لتوسيع رقعة تصريف الانتاج من المجال الوطني الضيق الى المجال الاقليمي العربي الاوسع.

وكلما ساهمت رؤوس الاموال العربية في دفع قطاع تقليدي كالزراعة في النمو والازدهار كلما كان ذلك مدعاة الى التخلص من آفة الثنائية الاقتصادية التي تنخر في ثنايا الاقتصاديات العربية.

واستخلصنا أيضاً أهمية التصنيع للزراعة، فاستعمال الآلة في الزراعة والاسمدة كما استخدام الري، يفترض بالضرورة وجود قاعدة صناعية متكاملة تفي بمتطلبات القطاع الزراعي. وفي اطار هذه العلاقة العضوية التي يجب أن تقوم بين الصناعة والزراعة تبين لنا بالاخص أهمية ودور الصناعـات الغـذائيـة في تحقيـق الامـن الغذائي. من هنا كانت اهمية وجود اقتصاد عالي التطور.

والمستوى الثاني، وهو الحل العربي الذي عرضنا له في الفصل الثاني من الجزء الثاني، ويعتمد هذا العمل في الاساس على قرار عربي موحد يتمم القرار الوطني. فالبعد الوطني الداخلي لا يمكن لدولة ما من أن تقدم سائر ما تحتاج إليه. لذا، فإن تقسيم عمل عربي تتخصص فيه كل دولة عربية بانتاج محدد وتنتج كامل طاقاتها، وتؤمن لانتاجها السوق الضرورية، يجعل من القرار العربي، ومن العمل العربي والالتزام العربي بالمصلحة المشتركة أمراً ضرورياً ولا بد منه.

فالتوصيات التي اعتدنـا ملاحظتهـا خلال العمـل العـربي المشترك، يجب أن تتحول في المرحلة المستقبلية الى قرارات صالحة وممكنة التنفيذ. وليس من شك في أن عملا عربياً موحداً يساهم في تعزيز موقف الدول العربية في مساومتها مع الدول الأخرى خصوصاً مع تلك التي لها دور فاعل على الصعيد الدولي. فإذا مـا وحّدت الدول العربية جهودها واستطاعت أن تكوّن موقفاً موحداً في تعاملها مع القوى العاملة في السوق العالمية، فان ذلك سيعطيها وزناً أكبر وقدرة أوسع للوصول

الى غايات أكثر عدالة ولا تكون في موقع ادنى وبالتالي تفرض عليها الشروط .

ان القرار السياسي العربي الموحّد سيسهم وبدون شك في خفض العطوبية الخارجية ، ذلك أن التعاون العربي الحقيقي سيوسع سوق كل دولة عربية بحيث تصبح المنافسة الأجنبية للانتاج العربي معدومة ، ويتخلص بالتالي الانتاج الوطني من ذبذبات السوق العالمية .



المراجع باللغة العربية

محمد محروس اسماعيل: مشكلة الغذاء في الوطن العربي، جامعة بيروت العربية، ١٩٧١.

جلال احمد أمين: اشباع الحاجات الاساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية. مجلة المستقبل العربي، العدد الخامس، ١٩٧٩.

سمير أمين: الاقتصاد العربي المعاصر. ترجمة ناديا الحاج، الرواد والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٣.

سمير أمين وآخرون: العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد. دار المشرق والمغرب، بيروت، ١٩٨٣.

يحي بكور: مشكلة تأمين الغذاء في الوطن العربي. مجلة قضايا عربية، تموز ١٩٨٠.

أبو الحسن بني صدر: النفط والسيطرة. دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠.

ميشال بوسكيه: الشركات متعددة الجنسيات وتجويع العالم الثالث. جريدة السفير.

حازم الببلاوي: التنمية الزراعية. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧.

علي خالد تحسين: مجالات مختارة للتعاون العربي في مجال الغذاء والزراعة. مجلة البحث العلمي العربي، العدد ١٠/١٩٨١.

علي خالد تحسين: الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك. النفط والتعاون العربي، منظمة الأوبك، العدد الأول، ١٩٧٨.

معتصم محمود جمال الدين: الاصلاح الزراعي في الوطن العربي. مجلة قضايا عربية، تموز ١٩٨٠.

زياد الحافظ: أزمة الغذاء في الوطن العربي. معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٦.

عدنان حسن الحمداني: سياسة التنمية في العراق. مجلة قضايا عربية، العدد الثالث، ١٩٧٥.

كمال حمدان: الأمن الغذائي العربي. الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الأول، بيروت، ١٩٨١.

شريف الدشوني: العالم الثالث مشاكل الغذاء والعمل، مجلة دراسات عربية العدد ١٠/ آب ـ اغسطس، ١٩٨٠.

نضال كامل رشيد: الأسس النظرية في التنمية الزراعية الحديثة. وزارة الاعلام، بغداد، ١٩٧٤.

الياس زين: الطفل العربي والانماء. مجلة المستقبل العربي، العدد العاشر، ١٩٧٩.

غسان سلامة: الأمن الغذائي العربي. مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي، غرفة التجارة والصناعة، بيروت، العدد ٣٤٧، ١٩٨٠.

محمود سلامة: مفهوم الأمن الغذائي الخليجي ومستلزماته مع التركيز على دور الصناعات الغذائية. ندوة النقص الغذائي في الخليج، نيسان ـ ابريل، ١٩٨٣.

علي السيد: اقتصاديات الغاز الطبيعي في الوطن العربي. معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٣.

محمد كامل سليمان: الندوة الشمولية وأزمة الغذاء في الوطن العربي.

محمد محمود الصياد: نحو استراتيجية عربية للأمن الغذائي. مجلة المستقبل العربي، العدد الثالث، بيروت، ١٩٧٩.

خميس طعمة الله: التطور الديموغرافي في الوطن العربي. مجلة شؤون عربية، العدد ١٠، ١٩٨٢.

حسن عايش: في أزمة السكان والغذاء. مجلة قضايا عربية، العدد الخامس، ١٩٧٥.

عبد الرزاق العلالي: قصة الأرض والاصلاح الزراعي في الوطن العربي. دار الكشاف، بيروت، ١٩٦٧.

عاطف علي: الثروة الحيوانية في لبنان. معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٣.

محمد العمادي: الأمن الغذائي والتعاون العربي. المؤتمر الفني الخامس لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، ٢٧ - ٣٠ تشرين الثاني - نوفمبر، ١٩٨٢.

محفوظ غانم: مصادر جديدة للغذاء. مجلة عالم الفكر، العدد الأول، الكويت، ١٩٧٣.

ابراهيم غندور: الأمن الغذائي في دول الخليج العربي. سلطنة عمان، اللجنة الاقتصادية.

محمد علي الفرا: مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي. الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٧٩.

ريمون فرنون: النتائج الاقتصادية والسياسية للمؤسسات المتعددة الجنسيات. ترجمة صلاح برمدا، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٨١.

منى فياض: الطفل المتخلف عقلياً في المحيط الأسري والثقافي. معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٣.

جورج قرم: نحو سياسات جديدة للدول العربية تجاه الشركات المتعددة الجنسيات. مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد ١٠، ١٩٨٠.

هرمان قاهر وآخرون: خطة اقتصادية لمائتي عام ١٩٧٦ - ٢١٧٦. منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٩.

حاتم كمال: إنماء الثروة الحيوانية وتطوير الخدمات الطبية البيطرية في الدول العربية. مجلة شؤون عربية، العدد ١١، ١٩٨٢.

محمد سمير مصطفى: المشكلة الغذائية في الوطن العربي واقعاً ومستقبلاً. مجلة المستقبل العربي، العدد العاشر، ١٩٧٩.

عبد الله مطر: تأثير الجبس في التربة على نمو النباتات. مجلة المهندس الزراعي العربي، العدد الرابع، سوريا، ١٩٨١.

سالم توفيق النجفي: التكامل الاقتصادي العربي: مقدمة في الاستراتيجية والتطبيق. مجلة المستقبل العربي، العدد ٤، ١٩٨٢.

علي نصار: الامكانات العربية، إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

جايلورد هاوزر: الغذاء لصنع المعجزات. دار النفائس، بيروت، ١٩٨٣.

ادوار وارديني: الانعكاسات الاقتصادية للنمو السريع في الاقطار العربية. مجلة قضايا عربية، ١٩٨٠.

عبد الهادي يموت: التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية. معهد الانماء العربي، بيروت، الطبعة ٣، ١٩٨٣.

عبد الهادي يموت ونجيب عيسى: مدخل الى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث. معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٨.

عبد الهادي يموت وآخرون: حوار الشمال والجنوب وجهة نظر عربية. معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٢.

البنك الدولي: تقارير عن التنمية في العالم.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

- الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية. المجلد الثاني من جامعة الدول العربية / الخرطوم، ايلول ـ سبتمبر، ١٩٨٢.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

- مؤتمر حول اقتصاد الغذاء في الوطن العربي، الخرطوم / السودان ١٩٧٥.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

- مؤتمر الأمن الغذائي العربي، الرياض ـ المغرب، ١٩٧٨.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

- استخدام الاراضي الزراعية العربية وتطوراتها المحتملة حتى عام ٢٠٠ ـ وضعت سنة ١٩٧٨.

جامعة الدول العربية:

- حول مشكلة الأمن الغذائي في البلاد العربية. لجنة خبراء الاستراتيجية ١٩٧٨.

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ومعهد البحوث والدراسات العربية:

- ندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي. ٩ - ١٢/ ع / ١٩٧٩.

اتحاد غرفة التجارة والصناعة:

- مؤتمر في البحرين ١٩٨٠ حول مشكلة الغذاء.

- مؤتمر الكويت ١٩٨٢.

التقرير السادس عن الحالة الصحية في العالم:

- منظمة الصحة العالمية ١٩٨٠، طبع بالعربية ١٩٨٢.

أعمال منظمة العمل العالمية ١٩٨٠ - ١٩٨١:

- تقرير المدير العام، منظمة العمل العالمية جنيف ١٩٨٢.

مجلة المهندس الزراعي العربي:

- مجلة فصلية تصدرها الامانة العامة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب - دمشق.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨١:

- تصدر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٢.

المؤتمر الفني الدوري الرابع لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب:

- حول المكننة الزراعية والتكامل العربي في مجلس تصنيفها واستخدامها.

BIBLIOGRAPHIE

AUTRET M.: La situation alimentaire dans les pays en voie de développement, in Encyclopédie médico-chirurgicale, Paris, 1981.

BEDJAOUI Mohammed: Pour un nouvel ordre économique international, UNESCO, 1978.

BESSIS Sophie: L'arme alimentaire, Petite Collection Maspéro, 1981.

BRISSET Claire: Les maladies de la faim, le Monde diplomatique, Mai 1983.

CHABERT J.P., MARMIE M. et SPITZ P.: Une instabilité «normale» du marché inernational, le Monde diplomatique, septembre 1975.

CHALMIN Philippe: Crises, manoeuvres et conflits sur les marchés des matières premières, le Monde diplomatique, Mai 1983.

CLERMONT (de) Edmond: Le règne des conglomérats céréaliers, le Monde diplomatique, Mai 1980.

COLLINS Joseph: La C.I.A. et l'arme alimentaire, le Monde diplomatique, septembre 1975.

COLLINS Joseph et MOORE LAPPE Frances: La banque mondiale et le «développement» agricole du Tiers-monde, le Monde diplomatique, Juin 1979.

COREA Gamani: Pour une révision radicale de l'économie des produits de base, le Monde diplomatique, Juin 1975.

DA VEIGA José S.: Quand les multinationales font du «ranching», le Monde diplomatique, septembre 1975.

DUPIN Henri et RAIMBAULT Anne-marie: Les troubles nutritionnels chez la mère et l'enfant, éditions Saint-Paul, Issy-les-Moulineaux;

FAURE Claude: Agriculture et capitalisme (anthropos) 1975.

FREINET Célestin: la santé mentale de l'enfant, Petite Collection Maspéro; Paris, 1978.

GUERNIER Maurice: Tiers-monde: trois-quarts du monde, Dunod, 1980.

HENNI Ahmed: Les Etats-Unis peuvent-ils affamer le monde arabe?, le Monde diplomatique, Mars 1975.

JACOBY Erich H.: Une influence croissante dans le système des Nations-unies, le Monde diplomatique, Juillet 1976.

JUDET Pierre et autres: Transfert de technologie et développement, Librairies techniques, Paris 1977.

KHODJA K. Abdallah: Le transfert des techniques, le Monde diplomatique Mars 1975.

LAURENT Philippe: Le rôle des firmes transnationales, le Monde diplomatique, Mars 1977.

MALASSIS Louis: Economie agro-alimentaire, Editions Cujas, 1977.

MICHALET Charles A.: Un phénomène inhérent au besoin d'expansion des économies capitalistes, le Monde diplomatique, Juin 1974.

RAIMBAULT Anne-marie: Les maladies nutritionnelles, Centre international de l'enfance, Paris in «La Recherche», octobre 1980.

REVEL A. et RISBOUD C.: Les Etats-Unis et la stratégie alimentaire mondiale, Editions Calmann-Lévy, 1981.

SAUVIGNON Edouard: L'action du Fonds international de développement agricole, le Monde diplomatique, Mai 1980.

SCHIRAY Michel: Tiers-monde et monde industrialisé, la Documentation française, N° 4460-4461, 1978.

Troisième rapport au Club de Rome, Nord/Sud du défi au dialogue? SNED/Dunod, 1978.

La Communauté économique européenne: La Communauté et la faim dans le monde, le dossier de l'Europe, août-septembre 1982, Bruxelles.

Statistiques sanitaires mondiales, vol 35 N° 2, 1982, Organisation mondiale de la santé, Genève.

C.E.E.: Situation de l'agriculture et de l'approvisionnement alimentaire dans certains pays arabes et méditerranéens et leur développement prévisible, Tome 1, 1979.

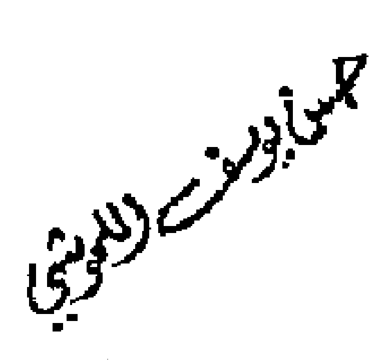
المحتويات

صفحة

صفحة

الجزء الثاني

صفحة



حسن يوسف اللويشي

حسن يوسف اللويشي

حسن يوسف اللويشي

مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية

تعتبر مشكلة تأمين الغذاء من المشاكل الهامة التي تعاني منها البلدان العربية. وتتفاقم حدة هذه المشكلة سنة بعد سنة، بحيث أصبحت تشكل خطراً يُنذر بنتائج وخيمة، إذا ما استمر التراجع في تأمين الحاجات عربياً. وأهم هذه النتائج هو سوء التغذية، الذي يؤدي بدوره إلى استنزاف قوى ربع أطفال العالم النامي، ويحدّ من نموّهم ويضعف مناعتهم وقدرتهم على الاحتمال، وهكذا يعني خلق جيش من المعاقين سنوياً في العالم، بل وأيضاً يؤدي الى موت الملايين نتيجة لهذا الوضع.

في هذه الدراسة حاولنا أن نفسّر التالي:

ما هو دور الغذاء في عملية بناء إنسان سليم العقل والجسد؟ هل تتأمّن العناصر الغذائية الضرورية للمواطن في البلدان العربية؟

ما هو مقدار الانتاج الذي يتأمن عربياً، وما مدى التراجع المستمر الذي يحصل سنوياً؟

ما هي الأسباب الداخلية والخارجية التي تسهم في تقهقر الانتاج الغذائي العربي؟

كيف يمكن الخروج من المأزق الغذائي العربي؟

المؤلف في سطور

عبد الهادي يموت

- حائز على دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من جامعة غرنوبل في فرنسا.
- حاضرَ في كلية التجارة ـ جامعة بيروت العربية.
- حاضرَ في كلية الاعلام والتوثيق ـ الجامعة اللبنانية.
- أستاذ متعاقد بالتفرغ في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال ـ الجامعة اللبنانية.
- شغل منصب مدير كلية إدارة الأعمال ـ الجامعة اللبنانية.

من أبحاثه ومقالاته المنشورة:

- التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية. معهد الانماء العربي ـ بيروت، الطبعة الثالثة ـ ١٩٨٣.
- مدخل الى دراسات التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، بالاشتراك مع د. نجيب عيسى. معهد الإنماء العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ـ ١٩٧٨.
- المقدمات التاريخية لحوار الشمال والجنوب، في «حوار الشمال والجنوب: وجهة نظر عربية»، بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين. معهد الانماء العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢.
- أهمية التصنيع لعملية التنمية العربية. معهد الانماء العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤.
- مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية. معهد الإنماء العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤.

الثمن ٢٠ ل. ل. أو ما يعادلها